إعمال حروف الجر والنصب المضمرة
مواضعه وأسبابه وأثره في المعنى والإعراب

دكتور/ رمضان خميس عباس القسطاوي
أستاذ اللغويات المساعد
بكلية اللغة العربية – جامعة الأزهر
المنصورة

Abstract
The realization of prepositions , and the monument implied its Positions , causes and its impact on the meaning and expression

It has served the cause factor and related large area of thought, grammar since its first, and still an inexhaustible source of many of the research and scientific theses; This is what prompted me to write in the aspect of this case; was this research that Anonth (b realization of prepositions, and the monument implicit ,Positions, its causes and its impact on the meaning and expression). This research consists of an introduction and the entrance of the two sections, and finally came the conclusion , as follows : I. Introduction and the reason for choosing the subject and his plan.
Second: the entrance, which is entitled: between deletions and Aladmar.
Third: The first section, entitled: implicit realization of prepositions ,Positions, its causes and its impact on the meaning and expression . Mtalban and where:
First requirement: harboring the preposition and keep his anomaly.
The second requirement: harboring the preposition and keep his analogy steadily.
Fourth: The second section, entitled: the realization (that) erector present tense of the verb implied ,Positions, its causes and its impact on the meaning and expression . Mtalban and in which:
First requirement: premeditation, (that) erector present tense of the verb and Juba, and its impact on the meaning and expression. Aalthani requirement: premeditation (that) the present tense of the verb erector passport , and its impact on the meaning and expression.
V. Conclusion, and the most important results . Search and appended bibliography of sources and references , and Subject Index.

الملخص باللغة العربية
إعمال حروف الجر والنصب المضمرة
مواضعه وأسبابه وأثره في المعنى والإعراب

فقد شغلت قضية العامل وما يتصل بها مساحة كبيرة من الفكر النحوي منذ نشأته الأولى، ولازالت معيناً لا ينضب لكثير من البحوث والأطروحات العلمية ؛ وهذا ما دفعني للكتابة في جانب من جوانب هذه القضية ؛ فكان هذا البحث الذي عنونته بـــ (إعمال حروف الجر والنصب مضمرة، مواضعه وأسبابه وأثره في المعنى والإعراب).

هذا ويتكون البحث من مقدمة ومدخل ومبحثين، وأخيراً تأتي الخاتمة، وذلك كما يلي:

أولا: المقدمة وفيها سبب اختيار الموضوع وخطته.

ثانيا: مدخل، وهو بعنوان: بين الحذف والإضمار.

ثالثا: المبحث الأول، وهو بعنوان: إعمال حروف الجر مضمرة، مواضعه وأسبابه وأثره في المعنى والإعراب.وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إضمار حرف الجر وإبقاء عمله شذوذا.

المطلب الثاني: إضمار حرف الجر وإبقاء عمله قياسا مطردا.

رابعا: المبحث الثاني، وهو بعنوان: إعمال (أن) الناصبة للفعل المضارع مضمرة،مواضعه وأسبابه وأثره في المعنى والإعراب.وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إضمار (أن) الناصبة للفعل المضارع وجوبا،وأثره في المعنى والإعراب.

المطلب الثاني: إضمار (أنْ) الناصبة للفعل المضارع جوازا، وأثره في المعنى والإعراب.

خامساً: الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث. وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع، و فهرس الموضوعات.

مدخل

بين الحذف والإضمار

لم يفرق سيبويه و كثير من النحويين بين الحذف والإضمار في أبواب كثيرة من أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي، يقول سيبويه[١] :" هذا ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذّر: إيّاك، كأنك قلت: إيّاك نحّ، وإيّاك باعد، وإيّاك اتق.....ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان،أي: اتق نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته ؛ لأمثّل لك ما لا يظهر إضماره.... وحذفوا الفعل من (إيّاك) ؛ لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم : حينئذٍ الآن".

وقال[٢] :" هذا بابٌ يحذف منه الفعل ؛ لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل و ذلك قولك: هذا ولا زعماتك، أي : ولا أتوهم زعماتك.....ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره:" انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ"[٣].....حذفوا الفعل ؛لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام".

وقال[٤] :" هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً.... حذفوا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم إيّاه".

وقال[٥]:" و(وأمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره.... فإن أظهرت الفعل ؛ قلت : إمّا كنت منطلقاً انطلقت.... فحذف الفعل ههنا لا يجوز، كما لم يجز إظهاره".

---

(١) الكتاب ١/٢١٣-٢٧٤ بتصرف.
(٢) السابق ١/٢٨٠-٢٨٣ بتصرف.
(٣) سورة النساء من الآية:١٧١.
(٤) الكتاب١/٢٩٠ بتصرف.
(٥) السابق١/٢٩٤ بتصرف.

وقال [1] عن لام الأمر: " واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة".

والمطلع على منهج سيبويه في الكتاب يدرك أنه استعمل مصطلح (الإضمار) وحده في باب(أنْ) الناصبة للمضارع [2]وراوح بين مصطلحي الحذف والإضمار في باب (حروف الجر) [3].

هذا وقد سار على نهج سيبويه في عدم التفرقة بين مصطلحي (الحذف) و(الإضمار) كثير من النحويين على نحو ما يلقانا عند المبرد [4]، وابن السراج[5]، والزمخشري[6]، وابن يعيش[7]، والرضي[8]،وابن هشام[9] وغيرهم.

يقول أبو حيان [10]:" وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني : أن يسمى الحذف إضماراً".

وقال الشهاب [11]:" قد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر، كما يُعلم بالاستقراء".

وأرجع السهيلي هذا إلى أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجوّز والتسامح، لا على الحقيقة[12].

---

(١) السابق١/٨.
(٢) يراجع الكتاب ٣/٥-٧، ١٦، ٢٨-٤١، ٩٠، ٩٧.
(٣) يراجع السابق ١/٤٩، ٢/١٦٠، ١٦٢-١٦٣، ٣/٩، ١٢٧، ٤٩٨.
(٤) المقتضب ٢/٣١٧، ٣/٢١٣.
(٥) الأصول ١/٤٣٣.
(٦) المفصل ١/١٩.
(٧) شرح المفصل ١/١١٥.
(٨) شرح الكافية ٢/٤، ٥، ٦.
(٩) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص٨٣.
(١٠) البحر المحيط ٢/٨٦.
(١١) حاشية الشهاب ١/٢٧٨
(١٢) نتائج الفكر ص١٦٥.

إلا أن بعض كتب الحدود فرّقت بينهما من جهة أن (الإضمار) ترك الشيء مع بقاء أثره، والحذف أعمّ منه، أي :سواء بقي أثره أم لا[1].وعليه فمدار التفريق راجع إلى الأثر، فإن بقي أثر العامل ؛ فهو إضمار، وإلا فهو حذف، ومن هنا فالإضمار أخصّ و الحذف أعمّ.

يقول الشهاب الخفاجي[2] :" وعبّر بالإضمار دون الحذف ؛ لأنهم فرّقوا بينهما بأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر؛ لأنه يُشعر بوجود مقدر له، والحذف أعمّ منه".

هذا وقد أرجع بعضهم مدار التفريق بينهما إلى النية، فما تُرك ذكره في اللفظ وهو مراد في النية، سُمي إضماراً، وما تُرك ذكره في اللفظ والنية ؛ سُمي حذفاً [3].

وانطلاقاً مما سبق أقول : عنونت هذا البحث بـــ(الإضمار) دون (الحذف)؛ لأن مداره حول فقد العامل ووجود الأثر في اللفظ، والإضمار نصٌّ في بقاء الأثر مع زوال المؤثّر، وهذا لا يمنع من أن أراوح بين المصطلحين في ثنايا البحث ؛إذ الحذف فيه بقاء الأثر مع زوال المؤثّر، وإن لم يكن نصاً في ذلك.

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ٣/١١٠-١١١.
(٢) حاشية الشهاب ١/٢٧٨.
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٣/١١١.

المبحث الأول

إعمال حروف الجر مضمرة، مواضعه وأسبابه وأثره فى المعنى والإعراب

المطلب الأول: إضمار حرف الجر وإبقاء عمله شذوذاً

يحذف حرف الجر ويبقى عمله شذوذاً ؛فيحفظ فى موضعه ولا يقاس عليه فى مواضع يجمعها عدم وجود عوض عنه ؛ إذ الأصل ألا تعمل حروف الجر محذوفة، وإنما تعمل مضمرة إذا وُجد عوض عنها يدل عليها، فإن لم يكن؛بقيت على أصل وضعها من عدم العمل عند إضمارها، إذ هو تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة فى النحو العربى [١].

ومن ذلك قول رؤبة وقد قال له بعضهم : كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ والحمد لله،فـــ(خير) مجرور بحرف جر مضمر، وتقدير الكلام عند ابن يعيش[٢]، وابن الشجرى[٣]، وابن مالك [٤]، وابن عقيل [٥]، بخير. وعند ابن عصفور[٦] والأشمونى [٧] (على خير) وإنما حذف الجار هنا؛ لوضوح المعنى، وكثرة الاستعمال [٨]، ويرى ابن مالك[٩] أن السر فى حذف الجار أن معنى (كيف) : بأى حال ؟ فجعلوا معنى الحرف دليلاً.

---

(١) الإنصاف ص٣٣٦.
(٢) شرح المفصل ٥٣/٨.
(٣) أمالى ابن الشجرى ١٣٢/٢.
(٤) شرح التسهيل ١٩٢/٣.
(٥) المساعد ٢٩٩/٢.
(٦) المقرب ١٩٦/١.
(٧) شرح الأشمونى ٣٥٠/٢.
(٨) شرح المفصل ٥٣/٨ وأمالى ابن الشجرى ١٣٢/٢.
(٩) شرح التسهيل ١٩٢/٣.

هذا وتتضح قيمة الإضمار هنا من جهة أن الإيجاز فى الأسلوب بحذف الجار أسرع فى إفادة السائل، وأبلغ فى التعبير عن حال المتكلم الذى يتقلب فى الخير، فهو فى عموم أحواله يرفل في خير كبير، جاء هذا من جهة إضمار الجار، فتذهب النفس فى تقديره كل مذهب، وتكون النتيجة أن حاله كله خير.

وعلى الرغم من هذا فإن حذف الجار و إبقاء عمله هنا، لا يعتد به؛ لقلته وشذوذه، والسر فى هذا أنه لم يتقدم نظير يدل على حرف الجر المضمر، لأن الأصل ألا يحذف حرف الجر ويبقى عمله إلا مع وجود عوض عنه ودليل يدلّ عليه [1].

ومما حذف فيه الجار شذوذاً: قول ذى الإصبع العدوانى [2]:

لاه ابنُ عمك لا أفضلت عنَّا ولا أنت ديانى

والمراد : لله ابن عمك، فاللام مضمرة، واللام الباقية فاء الفعل، يدل على هذا فتح اللام، ولو كانت جارة لكانت مكسورة. وقد قالوا : لَهى أبوك، فقلبوا العين إلى موضع اللام وبنى على الفتح ؛ لتضمنه لام التعريف،[3] وإنما كان الإضمار شاذاً؛ لعدم وجود العوض فى غير القسم [4]. ومن ذلك قول الفرزدق [5] :

إذا قيل : أىُّ الناس شر أشارتْ كُليب بالأكفِّ

والتقدير : إلى كليب، فأضمر (إلى) وأبقى عملها. ومثله [6] :

وكريمةٍ من آل قيس أَلَفْتُهُ حتى تبذَّخ فارتقى الأعلام

(١) الإنصاف ص٣٣٦ – ٣٣٩.

(٢) من البسيط لذى الإصبع العدوانى فى الأزهية ص ٢٧٩ والجمهرة ص ٥٩٦ وبلا نسبة فى شرح المفصل ٥٣/٨.

(٣) وقيل المحذوف لام الأصل والباقية لام الجر، ويرى ابن ولاد أن الأصل : إله أبوك، حذفت الهمزة، ثم قالوا : لهى، بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية الهمع ٣٨٦/٢.
الكتاب ٤٩٨/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨.

(٤) الكتاب٤٩٨/٣ وشرح المفصل٥٤/٨.

(٥) من الطويل، وهو للفرزدق فى ديوانه ٤٢٠/١ وتخليص الشواهد ص٥٠٤ والتصريح ٣١٢/١ وشرح شواهد المغنى المغنى ١٢/١ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣٥٠/٢ و الدرر ١٨٥/٥ ويروى بالرفع (كليبٌ) وعليها فلا شاهد فى البيت.

(٦) من الكامل، لم أقف على قائله، وانظر غير منسوب في لسان العرب (ألف) و المقاصد النحوية ٣٤١/٣ والدرر ١٩٢/٤

أى : فى الأعلام، فأضمر (فى) وأبقى علمها. واضطرب هنا قول ابن مالك فقدر الجار المضمر فى شرح التسهيل [1] (فى)،وقدره (إلى) فى شرح الكافية الشافية [2].

والذى سوَّغ حذف الجار هنا : استقامة الوزن ووضوح المعنى.

هذا وحذف الجار فى قوله (أشارت كليبٍ) يفيد سرعة الإخبار بسوء تلك القبيلة والإعلان عن شرها، فما يكاد السائل يسال عن أشر القبائل، حتى يجد كليباً ماثلة أمامه تعلن عن سوئها وشرها دون واسطة، حتى لو كان حرف الجار، و يستفاد هذا المعنى أيضاً من الإشارة إليها بأصابع الكف جميعها، وليس بإصبع واحد كما هى العادة. وهذا هو المعنى الذى قصده الفرزدق فى هجاء قبيلة جرير والإخبار عن شرها وحقارتها. وحذف الجار فى قوله (فارتقى الأعلامِ) يفيد أنه ارتقاها، ولم يرتق فيها، أو إليها، وفى هذا من المبالغة ما فيه. وعلى الرغم من هذا فإن حذف حرف الجر فى كل ما سبق ونحوه شاذ لا يعتد به ولا يقاس عليه؛ لعدم وجود ما يدل عليه، إذ الأصل – كما تقدم – ألا يحذف حرف الجر ويبقى عمله إلا مع وجود عوض ودليل على المحذوف.

المطلب الثانى : إضمار حرف الجر وإبقاء عمله قياساً مطرداً

يضمر حرف الجر ويبقى عمله قياساً مطرداً فى مواضع يجمعها وجود عوض عنه ودليل عليه، فحروف الجر تحذف فى اللفظ اختصاراً واستخفافاً، إذا كان فى اللفظ ما يدل عليها، فتجرى لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به، وتكون مرادة فى المحذوف منه [3]. يقول سيبويه [4] : " وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً، لم يخرج عن عمله مظهراً فى الجر والنصب والرفع، تقول : وبلدٍ، تريد : رب بلدٍ ". وهذا الإضمار محصور في مواضع أعرضها فيما يلي:

---

(١) ١٩٢/٣.
(٢) ص ٨٣١.
(٣) شرح المفصل ٥٢/٨.
(٤) الكتاب ١٠٦/١.

الموضع الأول: في المجرور بـــ(ربَّ) مضمرة

شاع حذف (ربَّ) وإبقاء عملها مع وجود عوض عنها، وهذا الحذف كثير بعد الواو نحو قول جران العود [1].

وبلدةٍ ليس بهـــا أنـــيسٌ ... إلا اليعـــافيرُ وإلا العـــيسُ

ونحو قول امرئ القيس [2] :

وليل كموج البحر أرخى ... عليّ بأنواع الهموم ليبتلـــى

ونحو قول رجل من سعد مناة [3] :

وخيفاءَ ألقى الليث فيهـــا ... فَسَرَّتْ وسادتْ كل مـــاش

ونحو قول الآخر [4] :

ومحمرةٍ الأعطافِ مغـــبرَّة ... خفافٍ رواياها بطاء عمودها

لقينا شـــذاها فانســـرت ... وغودر فينا وشيها وبرودهـــا

وقول عدى بن زيد [5] :

وسائس أمر لم يسُسْه أبٌ ... ورائم أسباب التى لم يعـــوَّدِ

وراجى أمور جمة لن ينالها ... ستشعبُه عنها شعوبٌ بملحدِ

ومنهل آجن قفر محاضرُه ... حُصْر كواكبه ذى عِـــرمض

فرَّجت عن جوفه الظلماء ... عُوج من العيد والأسراب لم

ومثله قول ذى الرمة [1]:

---

(١) الرجز لجران العود فى ديوانه ص٩٧ وشرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢ وشـــرح المفصـــل ١١٧/٢، ٢٧/٣، ٢١/٧ والتصريح ٣٥٣/١ والمقاصد النحوية ١٠٧/٣. وبلا نسبة فى الكتاب ٢٦٣/١، ٣٢٢/٢ والمقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤ ومجالس ثعلب ص٤٥٢ والصاحبى فى فقه اللغة ص١٣٦ والجنى الدانى ص١٦٤.

(٢) من الطويل، من معلقة امرئ القيس، فى ديوانه ص ٣٦، وشرح عمدة الحافظ ص١٧١ وشرح الكافية الشافية ص ٨٢١.

(٣) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/٣.

(٤) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو غير منسوب فى شرح التسهيل ١٨٧/٣.

(٥) من الطويل، وهو لعدى بن زيد فى ديوانه ٤٦٦/١.

فكل ما سبق مخفوض بإضمار (ربَّ)، والتقدير :

وربَّ بلدةٍ، وربَّ ليلٍ، وربَّ خيفاءَ، وربَّ محمرةٍ، وربَّ سائسٍ، وربَّ منهل.

وما ذكرته قليل من كثير، فإن دواوين العرب مشحونة بأمثلة كثيرة له، قال ابن عقيل [٢] : " ودواوين العرب مشحونة بذلك ".ومعنى الأبيات على التقليل أو التكثير المستفاد من (ربَّ) ؛ لأنها مرادة معنى وعملاً.وإنما جاز إضمار (ربَّ) وإبقاء عملها ؛ لأن الواو دالة عليها، فكأنها عوض عنها. قال ابن الشجرى [٣]: " وجاز إعمال الجار مضمراً ؛ لأن اللفظ بالواو سدَّ مسدَّه ".

هذا وكون العمل لـــ (ربَّ) مضمرة هو مذهب سيبويه والبصريين [٤]. وذهب الكوفيون والمبرد وابن عصفور [٥] إلى أن العامل هو الواو، احتج البصريون بأن الواو حرف غير مختص، يدخل على الأسماء والأفعال جميعاً، فحقه ألا يعمل، فلابد من تقدير عامل، فلما جاز ظهور (ربَّ) بعدها، نسب العمل إليها.

أما الكوفيون ومن لفّ لفّهم فاحتجوا بأن الواو نابت عن (ربَّ) فعلمت عملها، والدليل على هذا مجيبها فى أول القصائد كقول رؤبة [٦] :

وقاتم الأعمـــاق خـــاوى المختـــرقن

والذى يبدو لى أن العامل هو (ربَّ) مضمرة لأمور[١] :

---

(١) من البسيط، وهو لذى الرمة فى شرح التسهيل ١٨٨/٣ ولم أقع عليه فى ديوانه.

(٢) المساعد ٢٩٥/٢.

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢١٧/١.

(٤) الكتاب ١٠٦/١ وشرح جمل الزجاجى لابن خروف ص٤٧٩ وشرح الكافيـــة للرضـــى ٣٠٨/٤ والارتشـــاف ص١٧٤٦.

(٥) المقتضب ٣١٨/٢، ٣٤٦، ٣٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣ والمقرب ١٩٣/١، ١٩٤ والارتشـــاف ص١٧٤٦ وشرح الأشمونى ٣٥٠/٢ والهمع ٣٨٤/٢.

(٦) الرجز لرؤية فى ديوانه ص١٠٤ والخصائص ٢٢٨/٢، وشرح شـــواهد الإيضـــاح ص٢٢٣ و الأغـــانى ١٥٨/١ والمقاصد النحوية ٣٨/١ وخزانة الأدب ٢٥/١٠. وبلا نسبة فى الكتاب ١١٠/٤ وســـر صـــناعة الإعـــراب ٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٦٣٩ والخصائص ٢٦٠/٢، ٣٢٠ و شرح المفصل ١١٨/٢ ورصف المبانى ص٣٥٥.

أولها : أن الواو لو كانت عاملة عمل (ربَّ)، لم تكن عاطفة، وإذا كانت كذلك، جاز دخول العاطف عليها، كما يدخل على (ربَّ)، وهذا مفقود. فإن قلت كرهوا اتفاق اللفظين، قلتُ : رُدَّ هذا بدخولها على واو القسم. ثانيها : أن الجر بـــ (ربَّ) مضمرة دون شيء قبلها، قد جاء فى كلامهم

ومن ذلك قول جميل [٢]:

رسم دار وقفتُ فى طللـــهْ كدتُ أقضى الحياة من جللهْ

ثالثها : أن الواو لو كانت نائبة عن (ربَّ) لم يجز أن تظهر معها ؛إذ لا يجمع بين العوض و المعوض عنه، وفى الجمع بينهما دليل على أن الواو عاطفة، و(ربَّ) حرف جر. رابعها : أن فى إعمال (ربَّ) مضمرة إبقاء الواو على ما استقر لها فى الأصل، وهو العطف، وحمل الشيء على ما استقر له فى أصل وضعه، أولى من حمله على غيره. خامسها: أن فى جعل (ربَّ) عاملة وهى مضمرة إبقاء لما أراده القائل من معنى التقليل أو التكثير الذى قصده بـــ (ربَّ) [٣]، حيث حذفت وهى مرادة معنى وعملاً.ولا يمنع من كون الواو عاطفة افتتاح بعض القصائد بها ؛ لإمكان إسقاط الروى متقدماً، ولإمكان عطف الشاعر ما افتتح به قصيدته على ما فى نفسه وخاطره، يؤيد هذا قول زهير أول قصيدة [٤]:

د ع ذا و عـــدّ القـــول فى هـــرم خـــيرُ البُـــداة وســـيد الحضـــر

---

(١) يراجع شرح المفصل ٥٣/٨ وشرح الكافية للرضى ٣٠٦/٤ – ٣٠٨ وشرح التســهيل لابــن مالــك ١٨٩/٣ والارتشاف ص١٧٤٦ والهمع ٣٨٤/٢.

(٢) من الخفيف، وهو لجميل بثينه فى ديوانه ص١٨٩ و الأغانى ٩٤/٨ و أمالى القالى ٢٤٦/١ وسمط اللآلى ص٥٥٧ و التصريح ٢٣/٢ و المقاصد النحوية ٣٣٩/٣. وبلا نسبة فى شرح المفصل ٢٨/٣، ٧٩، ٥٢/٨ وشرح عمــدة الحافظ ص٢٧٤ ورصف المبانى ص١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨ والجنى الدانى ص٤٥٤، ٤٥٥.

(٣) يراجع الخلاف فى معنى (ربَّ) فى الهمع ٣٤٧/٣ – ٣٤٨.

(٤) من الكامل وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص٨٨ و شرح شواهد المغنى ٧٥٠/٢ والمقاصد النحويــة ٣٢١/٣ والدرر ١٩٦/٤ وخزانة الأدب ١٩٦/٤، ٣٢١، ٤٤٣/٩، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦.

فأشار زهير بقوله (ذا) إلى ما فى نفسه. هذا وقد ردَّ ابن مالك [1] قول الكوفيين والمبرد بأن الجر بـــ (ربَّ) مضمرة بعد (الفاء) (وبل) قد ثبت، ولا قائل بأنهما العاملان، فلتحمل بعد الواو على ذلك.

والذى يبدو لى أن هذا مدفوع بما حكاه أبوحيان [2] عن بعض النحويين من أن الخافض هو (الفاء) و(بل) لنيابتهما مناب (ربَّ). وإنما يردُّ مذهب الكوفيين والمبرد بما ذكرته قبلُ، وفى هذا ردٌّ أيضاً لما حكاه أبوحيان عن بعض النحويين من أن (الفاء) و(بل) عملتا الخفض لنيابتهما مناب (ربَّ). قال ابن الشجرى فى أماليه [3] : " الفاء لم توجد جارة فى كلامهم " وقال فى موضع آخر [4]: " وهذا لا نعلم أحداً به اعتدادٌ يقوله " وذلك فى سياق حديثه عن الجر بـــ (بل).وقال ابن عقيل [5]: " فمن عدَّ (الفاء) و (بل) من حروف الجر، فهو واهمٌ أو متجوزٌ ".

فكل ما سبق دفعٌ لما ادعاه بعض النحويين من أن الجر بـــ (بل) والفاء ؛ لنيابتهما مناب (ربَّ)، يضاف إليه أن الجر بالفاء و(بل) غير مفهوم فى كلامهم، فليكن ما نحن بصدده كذلك ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة. ومن جهة أخرى فقد جاء الجر بـــ (ربَّ) بعد فاء الجواب وهى غير عاملة اتفاقاً، قال المتنخل الهذلى مالك بن عويمر [6]:

فإما تعرضنَّ أمـــيمَ عـــنى ... وتتزعـــك الوشـــاة أولـــو النيـــاطِ
فحورٌ قد لهوت بهن عِـــين ... نـــواعمَ فى المـــروط وفى الربـــاطِ

(١) شرح الكافية الشافية ص٨٢١ ويراجع شرح التسهيل ١٨٩/٣ حيث حكى ابن مالك الإجماع على أن الجار بعـــد الفاء وبل هو رب.
(٢) الارتشاف ص١٧٤٦.
(٣) ٢١٨/١.
(٤) ٢١٨/١.
(٥) المساعد ٢٩٦/٢.
(٦) من الوافر، وهما للهذلى فى أمالى ابن الشجرى ١٣٥/٢ وشرح أشعار الهذليين ص١٢٦٧ ولتأبط شراً فى أمالى ابن الشجرى ٢١٨/١ وليسا فى ديوانه.

قال ابن يعيش [1] : " ألا ترى أن الفاء هنا ليست حرف عطف، وإنما هى جواب الشرط، وإذا كانت الفاء جواب (إن) الشرطية، حصل الجر بإضمار الحرف لا محالة ".

وأقل من إضمار (ربَّ) العاملة بعد الواو إضمارها بعد الفاء، ومنه قول امرئ القيس [2]:

فمثلك حبلى قد طرقـــت فألهيتها عن ذى تمائم مُغْيـــل

ومثله قول ربيعة بن مقروم [3]:

فإن أهلكْ فذى حنق لظاه يكاد علىَّ يلتـــهبُ إلتـــهابا

وقول بعض الطائيين [4] :

إن يثن سلمى بياضُ الفود فذات حُسْن سواها دائمـــاً

فكل ما سبق مجرور بإضمار (ربَّ) والتقدير : فربَّ مثلك، وفربَّ ذى حنق، وفربَّ ذات حسن. والمعنى محمول على التقليل أو التكثير وفق إرادة القائل؛ لأن (ربَّ) مرادة معنى وعملاً. وجاز حذف (ربَّ)؛ لدلالة الفاء عليها، فكأنها عوض عنها.

وتحذف (ربَّ) ويبقى عملها بعد (بل) قليلاً كقول رؤبة [5]:

بل بلدٍ مِلْءُ الفجاج قَتَمُهْ لا بُشرى كتَّانـــه وجَهْرَمُـــهْ

---

(١) شرح المفصل ٥٣/٨.

(٢) من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢ والكتاب ١٦٣/٢ والأزهية ص٢٤٤ وشرح شـــذور الـــذهب ص٤١٦ وجواهر الأدب ص ٦٣ و المقاصد النحوية ٣٣٦/٣ وخزانة الأدب ٣٣٤/١ وبلا نسبة فى أوضـــح المسالك ٧٣/٣ والهمع ٣٨٣/٢.

(٣) من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم فى شرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/٣، وشرح ديوان الحماســـة للمرزوقـــى ص ٥٤٤ وشرح شواهد المغنى ص٤٦٦ وخزانة الأدب ٢٦/١٠، ٢٨، ٢٩. وبلا نسبة فى شرح الكافية للرضـــى ٣٠٦/٤.

(٤) من البسيط، وهو لبعض الطائيين فى شرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/٣.

(٥) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص١٥٠ وشرح شواهد الايضاح ص٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠ وشرح شواهد المغـــنى ٣٤٧/١ والمقاصد النحوية ٣٣٥/٣.وبلا نسبة فى شرح المفصل ١٠٥/٨ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٣ ورصف المبـــانى ص١٥٦.

ومنه قول رؤبة أيضاً [1] :

بل مَهْمَهٍ قطعــتُ بعــد مَهْمَــهِ

ومنه قول سؤر الذئب [2] :

بل جَوْز تيهاءَ بظهر الجحفَــتْ

وقول رؤبة [3]:

بل بلدٍ ذى صُــعُدٍ وأصــبابْ

فالجر فيما سبق بــ(ربَّ) مضمرة والتقدير :بل ربَّ بلدٍ، وبل ربَّ مهمهٍ، وبل ربَّ جوز، وبل ربَّ بلدٍ. والمعنى على التقليل أو التكثير المستفاد من (رب)، إذ هى محذوفة، لكنها مرادة معنى وعملاً، وجاز إضمارها ؛لدلالة (بل) عليها، فكأنها عوض عنها.

وأقل مما سبق الجر بــ (ربَّ) مضمرة دون عاطف قبلها نحو ما تقدم من قول جميل:

رسم دار وقفتٌ فى طللــهْ كدت أقضى الحياة من جللهْ

والتقدير : ورب رسم دار، وهو أقل ما استعملت فيه (ربَّ) مضمرة[4]، وعندى أن هذا شاذ، مقصور على الضرورة الشعرية ؛ لأنه لم يتقدم ما يدل على (ربَّ) وحرف الجر لا يجوز حذفه قياساً إلا مع العوض.

هذا وقد حكى أبو حيان فى الارتشاف [1] الجر بــ(ربَّ) مضمرة بعد (ثم)، لكنه لكنه لم يمثل له، فلا يلتفت إليه.

---

(١) من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ٧٣/٣ و(مهمه) المفازة البعيدة الأطراف سموها بذلك ؛لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لصاحبه : مه مه.

(٢) الرجز لسؤر الذئب فى لسان العرب (حجف). وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل ١٨٩/٣ والمساعد ٢٩٦/٢ و (جوز التيهاء) وسطها و (الحجفة) الترس من جلد.

(٣) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص٦، ولسان العرب (صبب) وخزانة الأدب ٣٢/١٠، ٣٣ وبلا نسبة فى شــرح الكافيــة للرضى ٣٠٧/٤ وشرح شواهد المغنى ٣٠٧/٤.

(٤) يراجع أوضح المسالك ٧٧/٣.

هذا و إنما جاز إضمار (ربَّ) بعد الواو والفاء وبل، دون غيرها من حروف العطف ؛ لأن هذه الحروف جامعة فى اللفظ والمعنى، وما عداها إنما يجمع فى اللفظ دون المعنى [٢]، فصارت عوضاً عن (ربَّ) فجاز إضمارها[٣].

الموضع الثانى : قبل لفظ الجلالة فى القسم بعوض أو بدونه مثل : اللهِ لأفعلن، والتقدير بالله،وحكاها ابن الشجرى [٤] لغة قليلة. وفى البدء بلفظ الجلالة دون الجار هنا مزيد بيان بعظمة من تقسم به، لإشعار السامع بأن الحنث فى القسم غير وارد.

وإنما جاز إضمار الخافض وإبقاء عمله دون وجود عوض عنه ؛ لكثرة الاستعمال، ووضوح المعنى، يدل على هذا اختصاص لفظ الجلالة (الله) بأشياء لا تكون فى غيره نحو دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام، ودخول تاء القسم عليه فى نحو [٥] : " وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ " وغير ذلك [٦]. فدل ذلك على جواز خفضه بحرف مضمر دون وجود عوض.

وإنما يكثر فى كلامهم خفض لفظ الجلالة مع وجود العوض نحو همزة الاستفهام نائبة عن الواو فى قولهم : آللهِ لتفعلن ؟ أصله أو الله ؟ فحذفوا الواو وعوضوا عنها همزة الاستفهام.وكذلك أنابوا حرف التنبيه عن الواو فى نحو:لا ها اللهِ ذا، يريدون : لا والله ذا قسمى، والذى جوَّز الحذف فيما سبق وجود العوض [٧].قال ابن مالك [٨] : " ومن المقيس نحو : ها اللهِ لأفعلن ".والنحاة مختلفون فى الجار مع العوض، منهم من ينسب الجر إلى حرف الجر المحذوف، وهم البصريون [٩]، ومنهم من ينسبه إلى المجعول عوضاً،ورجحه

---

(١) ص١٧٤٦.
(٢) الهمع ٣٨٥/٢.
(٣) الإنصاف ٣٣٩.
(٤) أمالى ابن الشجرى ١٣٢/٢.
(٥) سورة الأنبياء من الآية : ٥٧.
(٦) يراجع أمالى ابن الشجرى ١٣٢/٢ والإنصاف ص٣٣٧، وشرح الكافية الشافية ص٨٢٣.
(٧) أمالى ابن الشجرى ١٣٣/٢.
(٨) شرح التسهيل ١٩٣/٣.
(٩) الإنصاف ص٣٣٤.

العلامة ابن الشجرى [1].والصواب أن الجر للحرف المضمر؛ إذ لم تعهد همزة الاستفهام جارة وكذا هاء التنبيه.

هذا و الكوفيون[2]. يرون جواز الخفض فى القسم بإضمار الخافض مع لفظ الجلالة وغيره فى القسم دون عوض نحو : المصحفِ لأفعلنَّ، والبصريون [3] يقصرون هذا هذا على لفظ الجلالة، لاختصاصه بأشياء لا تكون لغيره. والصواب قول البصريون ؛لأن ما جاء من سماع يؤيد ما ذهبوا إليه، ولم يرد سماع بإضمار الخافض فى القسم مع غير لفظ الجلالة.

الموضع الثالث : بعد (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو : بكم درهمٍ اشتريت ؟ والتقدير من درهمٍ [4]. ونسب ابن الشجرى إلى الخليل عدم اشتراط جر (كم) بالباء فقال [5] : " وذهب الخليل إلى أن النكرة بعد (كم) فى نحو : كم رجلٍ عندى، تنجر على إرادة (من) ".فإن قلتَ : ما الدليل على إضمار (من) هنا ؟ قلتُ : يدل عليه قول الأعشى [6]:

يا عجب الدهر متى سُــوِّيا كم ضاحكٍ مــن ذا ومــن

أراد كم من ضاحكٍ؛ حيث عطف عليه بـــ (مِن)، فقال : ومن ساخر، فَذِكْرُ (مِنْ) هنا دليل على أنها مرادة قبل (ضاحك).

ويرى الزجاج [7] أن الجر بالإضافة يعنى بـــ (كم) نفسها، وليس بـــ (مِنْ)، ويرده ويرده عدة أمور الأول : أن (كم) الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب، وهو لا يضاف إلى ما بعده. الثانى :أن جمهور النحاة يشترطون وجود جارٍ قبلها؛ ليكون دليلاً

(١) أمالى ابن الشجرى ١٣٣/٢ ويراجع شرح الكافية الشافية ص٨٢٤.
(٢) الإنصاف ص٣٣٤ وشرح الكافية للرضى ٣٠٥/٤.
(٣) السابق والصفحة نفسها.
(٤) شرح الكافية للرضى ٣٠٨/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٣ والمساعد ٩٩/٢، وشرح الأشمــونى ٣٥١/٢ والهمع ٣٨٣/٢.
(٥) أمالى ابن الشجرى ١٣٢/٢.
(٦) من السريع، وهو للأعشى فى ديوانه ص١٤١ وكتاب الشعر ص٥١ وأمالى ابن الشجرى ١٣٢/٢.
(٧) شرح الكافية الشافية ص٨٢٦،وأوضح المسالك ٨١/٣ وشرح الأشمونى ٣٥١/٢.

على المحذوف ولو كان الجر بالإضافة لم يشترطوا هذا؛ فدلَّ ذلك على أن الجار هو (مِنْ) المضمرة. الثالث :أن (كم) بمنزلة عدد بنصب مميزه، ولا يجر مميزه بإضافة، فكذلك ما أقيم مقامه [١].

وإنما استجازوا إضمار (مِن) بعد (كم) فيما نحن بصدده ؛ لأنه قد عُرف موضعها، وكثر استعمالها فيه، فصارت كالملفوظ بها [٢]. هذا وإضمار الجار هنا أبلغ ؛ لأن ذكره يوهم البعضية من الدرهم، إذا قلت : من درهم، إلا إذا أردت الجنس، كما أن فيه إفراد الذكر بما هو أهم، وما إليه القصد أعنى : الدرهم.

الموضع الرابع : فى جواب ما تضمن حرفاً مثل المحذوف نحو قولك : محمدٍ، فى جواب : على من سلمت ؟ وقولك زيدٍ فى جواب : بمن مررت ؟ والتقدير : على محمد، وبزيد، فأضمر الجار، وبقى عمله [٣].

ومن ذلك قولهﷺ [٤] :" أقربِهما إليك باباً " بجر أقربهما بـــ (إلى) مضمرة، جواباً لمن سأله : فإلى أيهما أُهدى ؟ يدلُّ على هذا الرواية الأخرى : " إلى أقربِهما منك باباً " ولا يشترط فى هذا أن يكون جواباً لاستفهام كما مُثِّلَ، فيجوز فى نحو : بلى زيدٍ، جواباً لمن قال : ما مررت بأحد[٥]. والذى سوَّغ إضمار الجار هنا: تقدم نظيره ؛ فصار دليلاً عليه. وإضمار الجار هنا أبلغ؛ إذ فيه إجابة المخاطب وإعلامه بأخصر عبارة وأوجز لفظ.

الموضع الخامس : فى العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف بحرف متصل متعلق بالمعطوف. وذلك نحو قوله تعالى [٦]: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ

---

(١) شرح الكافية الشافية ص٨٢٦ وعدة السالك ٣/٨٠.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢/١٣٢.

(٣) يراجع شرح التسهيل ٣/١٨٩، ١٩٠ والمساعد ٢/٢٩٨ وشرح الأشمونى ٢/٣٥١ والهمع ٢/٣٨٥.

(٤) رواه الإمام أحمد فى المسند ٦/١٧٥ دون ذكر (إلى). ورواية البخارى : إلى أقربهما. فى الشفعة باب ٣ والهبة بـــاب ١٦ والأدب باب ٣٢ الأحاديث ٢٢٥٩، و٢٥٩٥، ٦٠٢٠.

(٥) يراجع شرح التسهيل ٣/١٩٠.

(٦) سورة الجاثية من الآية :٤.

﴿يُؤْمِنُونَ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ التقدير : وفى اختلاف الليل والنهار، فأضمر حرف الجار (فى) وبقى عمله، نسبه ابن يعيش [1] إلى متقدمى البصريين.

والذى جوّز الإضمار هنا: وجود الواو العاطفة وتقدم نظير للحرف المحذوف يقول السمين الحلبى [2] : " وحرف الجر إذا دلَّ عليه دليل ؛ جاز حذفه وإبقاء عمله " ويقول[3] : لما تقدم ذكر الحرف فى اللفظ ؛ قويت الدلالة عليه، فكأنه ملفوظ ".

وإنما حَسُنَ القول بإضمار الخافض هنا ؛ لئلا يلزم العطف على عاملين مختلفين؛إذ العطف على مفعولى عاملين مختلفين ممنوع على الأصح [4]. والمعمولان هنا : (خلق) و(آيات)، والعاملان : (فى) والابتداء، ويترتب على هذا التوجيه أن يكون العطف من قبيل عطف الجمل [5].هذا ويشهد لإضمار الخافض هنا ظهوره فى قراءة عبد الله بن مسعود، حيث قرأ[6] : " وفى اختلاف الليل والنهار ". وإضمار الخافض هنا أبلغ من ذكره؛ إذ الإضمار يؤدى إلى إعمال الذهن والفكر فى تقديره، وهذا يتوافق مع مطلوب الآية ؛ إذ هى دعوة إلى التأمل والتفكر فى خلق الله عز وجل.

ومثل ما فى الآية قول خداش بن بشر [7]:

ألا يالقومى كلُّ ما حُـمَّ ... وللطير مَجْـرَىً والجُنـوب

وقول الآخر [8]:

حُبِّـبَ الجـودُ للكـرام ... وأناس فعلَ اللئـام فليمـوا

---

(١) شرح المفصل ٥٣/٨.

(٢) الدر المصون ٦٣٥/٩.

(٣) السابق ٦٣٨/٩.

(٤) خلافاً للأخفش،ويراجع الخلاف فى هذه المسألة فى : المقتضب ١٩٥/٤ والأصول ٦٩/٢ – ٧٥ والتبصرة والتذكرة ١٤٤/١ – ١٤٦ والدر المصون ٦٣٥/٩ – ٦٤٠.

(٥) يراجع شرح التسهيل ١٨٩/٣ وشرح الأشمونى ٣٥١/٢ وحاشية الصبان ٣٥١/٢.

(٦) قراءة الجماعة (واختلافِ) ، وقرأ ابن مسعود : (وفى اختلاف) وقُرئ (واختلافُ) بالرفع يراجع مختصر ابن خالويه خالويه ص ١٣٨ ومعجم القراءات ٤٤٦/٨ – ٤٤٧.

(٧) من الطويل، وهو لخداش بن بشر فى الدر ١٩٢/٢، وبلا نسبة فى شرح التسهيل ١٩٠/٣.

(٨) من الخفيف، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب فى شرح التهسيل ١٩٠/٣.

ومثله قول محمد بن يسير [1] :

أخلق بذي الصبر أن يحظى ومدمن القرع للأبـــواب أن

ومثله [2] :

كالتمر أنت إذا ما حاجةٌ وحنظل كلمـــا اســـتغنيت

ونحو قول أبي النجم العجلى [3] :

أوصيتُ من بَرَّةَ قلباً حُرَّاً
بالكلب خيراً والحماةِ شراً

والتقدير : وللجنوبِ مصارع، ولأناسٍ، وبمدمن القرع، وكحنظلٍ، وبالحماة. فأضمر الجار وبقى عمله، وإنما جاز الحذف والإضمار ؛ لتقدم نظيره، فدل عليه، وصار فى قوة الملفوظ به، وإنما كان ذلك كذلك؛ لئلا يلزم العطف على مفعولى عاملين مختلفين، ففى إضمار الخافض تخلصٌ من مخالفة الصنعة النحوية. ومثل ما تقدم أيضا ما ذكره ابن هشام[4] من قولهم :إن فى الدر زيداً والحجرةِ عمراً، والتقدير : وفى الحجرة، فحذف (فى) (فى) وأبقى عملها ؛ لتقدم ما يدل عليها فى قوله (فى الدار) فصارت فى قوة الملفوظ بها.

والذي حسن القول بالإضمار هو التخلص من العطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين،فإن العامل فى (الدار) هو (فى)، والعامل فى (زيداً) هو (إنَّ)، فـــ (الدار) و(زيداً) معمولان لعاملين مختلفين، فلو قلت :إن فى الدار زيداً والحجرةِ عمراً؛ لزم كون (الحجرة) مجرورة بـــ (فى) مضمرة، وليس بالعطف على (الدار)، حتى لا يعطف اسمان (الحجرة وعمراً) على معمولين (الدار وزيداً) لعاملين مختلفين (فى وإنَّ)، ففى إضمار الخافض تخلصٌ من مخالفة الصنعة النحوية.

---

(١) من البسيط، وهو لمحمد بن يسير فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١١٧٥. وانظره غير منســـوب فى شـــرح الكافية الشافية ص٨٢٩.

(٢) من البسيط، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل ١٩١/٣.

(٣) الرجز لأبى النجم العجلى من أرجوزة يوصى بها ابنته برة عند زفافها إلى زوجها، وهو لأبى الـــنجم فى ديوانـــه ص ١٢٣ والكامل ٩٥/٣ وأمالى ابن الشجرى ٧٣/١، وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ص٨٢٩.

(٤) أوضح المسالك ٨٠/٣.

الموضع السادس : فى العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف بحرف منفصل بـــ (لا) مثل قول الراجز [١]:

ما لمحبٍّ جَلَدٌ أن يهجُـــرا ولا حبيب رأفـــةٌ فَيَجْبُـــرا

والتقدير ولا لحبيب، فحذف الحرف الجار، وأبقى عمله، وإنما جاز الإضمار ؛ لتقدم نظيره، فدلَّ عليه وصار فى قوة الملفوظ به [٢].ولا يقدح فى هذا الفصل بـــ (لا)، إذ هو كلا فصل، لكثرة استعمال (لا) بعد الواو العاطفة.وفى إضمار الخافض مشاركة وجدانية بين المحب محبوبته.

الموضع السابع : فى العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف بحرف منفصل بـــ (لو) نحو قول الشاعر [٣]:

متى عذتُم بنا ولو فئةٍ مِنّا كُفيتم ولم تخشوا هوانـــاً ولا

والتقدير : ولو بفئةٍ، فحذف الباء الجارة، وأبقى عملها، وإنما جاز الإضمار ؛ لتقدم نظيرها فى قوله (بنا)، فصارت فى قوة الملفوظ بها [٤]، وإن كان المشهور فى هذا النصب نحو قولهم : اشتر دابة ولو حماراً [٥].ويمنع من العطف على (نا) : أن (لو) تدخل على الجملة دون المفرد [٦].

ونقل ابن مالك [٧] عن الأخفش أنه مثّل لهذا بقولهم : جئ بزيد أو عمرو ولو كليهما، وأنه أجاز فى (كليهما) الجر على إضمار الباء. إلا أن ابن مالك لم يرتض هذا

---

(١) الرجز لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل ١٩١/٣ والمساعد ٢٩٨/٢ وشـــرح الأشـــمونى ٣٥٢/٢ و المقاصد النحوية ٣٥٣/٣.

(٢) المساعد ٢٩٨/٢ والهمع ٣٨٥/٢.

(٣) من الطويل، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب فى شـــرح التســـهيل ١٩١/٣ والمســـاعد ٢٩٨/٢ و الهمـــع ٣٨٥/٢.

(٤) يراجع شرح التسهيل ١٩١/٣ والهمع ٣٨٥/٢.

(٥) الهمع ٣٨٥/٢.

(٦) حاشية الصبان ٣٥٢/٢.

(٧) شرح التسهيل ١٩١/٣ وشرح الكافية الشافية ص٨٣٠.

المثال، وذكر مثالاً أجود منه وهو قولهم : جئ بزيد وعمرو ولو أحدهما، قال [1] : " لأن المعتاد فى مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد (لو) أدنى مما قبلها كثرة ".

الموضع الثامن : فى العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف بحرف منفصل بـــ (أمَّا) نحو قول الأعرابى [2]:

ألا تسأل المكىَّ ذا العلم ما ... يجوز من التقبيل فى رمضـــان

فقال لى المكى أما لزوجة ... فسبعٌ وأمـــا خلـــةٍ فثمـــان

أراد الخلة، فأضمر اللام،وأبقى عملها، وإضمار الخافض يدلّ على سهولة الوصول إلى الخليلة، وأن الوصول إليها أسهل من الوصول للزوجة، ولا يحتاج إلى واسطة. وابن مالك [3] سلك هذا البيت فيما أضمر فيه حرف الجر وأبقى عمله شذوذاً. والذى يبدو لى لى أنه حذفٌ مطردٌ لا يحمل على الشذوذ؛ لتقدم دليل على اللام المحذوفة فى (أمّا لزوجة)، وحرف الجر، إذا دلَّ عليه دليل، جاز حذفه وإبقاء عمله [4].

الموضع التاسع : فى المقرون بهمزة الاستفهام بعد إخبار تضمن مثل الحرف المحذوف نحو ما حكاه الأخفش [5] من أنه يقال : مررت بزيد، فتقول مستفهماً : أزيدٍ بن بن عمرو ؟ وهو أسلوب شائع فى كلامهم، والتقدير أبزيد بن عمرو ؟ فأضمر الباء الجارة، وأبقى عملها، وإنما جاز الحذف ؛ لتقدم نظيرها فى الإخبار، فصارت فى قوة الملفوظ بها. وإنما كان الإضمار أبلغ ؛ لأن الأهم هو الاستفهام عن المرور به، فجئ به بعد همزة الاستفهام مباشرة، لأنه الأهم وإليه القصد.

الموضع العاشر : فى المقرون بـــ (هلا) بعد ما تضمن مثل المحذوف،وذلك نحو ما حكاه الأخفش [6] هلا دينارٍ، لمن قال : جئت بدرهم. والتقدير: هلا بدينـــار، فأضمر

---

(١) شرح التسهيل ١٩١/٣.

(٢) من الطويل، وهو لأعرابى فى الكامل ١٩٥/١ وشرح أبيات المغنى ١٩٢/٥ و بلا نسبة فى شرح التسهيل ١٩٣/٣.

(٣) شرح التسهيل ١٩٣/٣.

(٤) شرح المفصل ٥٢/٨ والإنصاف ص٣٣٩ والدر المصون ٦٣٥/٩، ٦٣٨.

(٥) نقله عنه ابن مالك فى شرح التسهيل ١٩٢/٣ وشرح الكافية الشافية ص ٨٣٠ وابن عقيل فى المساعد ٢٩٩/٢.

(٦) حكاه عنه ابن مالك فى شرح التسهيل ١٩٢/٣ والسيوطى فى الهمع ٣٨٥/٢.

الباء الجـــــــارة، وأبقى عملها،وإنما جاز الحذف ؛ لتقدم نظيرها فى قوله : جئت بدرهم، فصارت فى قوة الملفوظ بها، فجاز حذفها، وعملت محذوفة. وإنما كان الإضمار أبلغ فى المعنى ؛ لأن المقصود الأهم يذكر مباشرة بعد (هلا) التحضيضية، فذكر الدينار دون الجار ؛جرياً على هذه القاعدة.

الموضع الحادي عشر : فى المسبوق بـــ (إنّ) والفاء الجزائيتين، بشرط أن يتقدم ذكر لحرف الجر، وهذا نحو ما حكاه سيبويه عن يونس من قولهم امرر على أيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ. قال سيبويه [1] : " يعنى : إن مررت بزيد أو مررت بعمرو ". فأضمر الباء الجارة وأبقى عملها؛ لتقدم نظيرها، فصارت دليلاً عليها، فجاز حذفها [2].

وقد أدى حذف الباء إلى إيجاز اللفظ واختصاره، حيث حذف معها الفعل؛ فبان المعنى بأخضر عبارة وأوجز لفظ.ويرى سيبويه أن ما دعا إلى القول بإضمار الباء هنا هو أن الكلام جرى فى المثال على فعل آخر، وانجر الاسم بالباء ؛ لأنه لا يصل إليه الفعل إلا بالباء. وحكى سيبويه قول العرب : مررت برجل صالحٍ إلا صالحاً فطالحٌ، وإلا صالحاً فطالحاً، ثم قال [3] : وزعم يونس أن من العرب من يقـــــول : إن لا صالحٍ فطالحٍ، على : إن لا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ " وقد حكم سيبويه على هذا بالقبح والضعف فقال [4] : " وهذا قبيح ضعيف ".

هذا وإضمار الخافض هنا والقياس عليه جائز على مذهب الكوفيين [5]، ممنوع فى ظاهر مذهب سيبويه،وإنما حكم سيبويه على حذف الباء هنا بالقبح والضعف ؛لأمرين : أولهما : أننا نحتاج إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً. ثانيهما : أن حرف الجر يقبح إضماره إلا فى مواضع قد جعل عنه عوض [6].

---

(١) الكتاب ٢٦٣/١.
(٢) شرح التسهيل ١٩٢/٢ والمساعد ٢٩٩/٢.
(٣) الكتاب ٣٦٢/١ – ٢٦٣.
(٤) السابق ٢٦٢/١.
(٥) الإنصاف ص٣٣٤ – ٣٣٥.
(٦) السابق ص٣٣٩.

والذى يبدو لى أنه لا قبح فى حذف الباء هنا ؛لأن العوض موجود، حيث تقدمت الباء قبل فى قوله (برجل)، فدلت على الباء المحذوفة، وصارت هذه الباء فى قوة الملفوظ بها. وكذا فى قولهم : امرر على أيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ (على) تدل على الباء المضمرة، فإن قلتَ (على) ليست باءً، والمضمر باءٌ. قلتُ : يجوز فى (على) هنا أن تكون بمعنى الباء، والتقدير : امرر بأيهم؛ ولذلك يرى ابن مالك أن حقيقة مذهب سيبويه: أنه يرى حذف الباء هنا قياساً مطرداً، لا قبيحاً ضعيفاً ؛ فيقول [1]: " جعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد (إنْ) أسهل من إضمار (ربَّ) بعد الواو ؛ فعلم أن إضمار الجار فى هذا النوع غير قبيح "

وقال فى موضع أخر [2] :" وجعل سيبويه إضمار الباء بعد (إنْ) لتضمن ما قبلها إياها،أسهل من إضمار (ربَّ) بعد الواو؛ فعلم بذلك اطراده عنده ".وابن مالك يشير هنا إلى قول سيبويه [3] : " وكان هذا [إضمار الباء] عندهم أقوى إذا أضمرت (ربَّ) ونحوها ".وكل ما تقدم لا يقدح فى أن مذهب سيبويه فى إضمار الخافض هنا أنه قبيح ضعيف؛ لتصريحه بهذا. وإن كنت أرى جواز الإضمار؛ لأن (إنْ) مختصة بالأفعال، وهى قوية الطلب للجار، وهذا ما سَهَّلَ إضمار الباء بعدها [4].

هذا وقد أسهم إضمار الباء فى إيجاز اللفظ، حيث أضمر معها أكثر من لفظ، فبان المعنى من أخصر الطرق وأقصرها، دون إثقال على السامع بذكر ما هو مفهوم بداهة.

هذا ونظير ما سبق قوله ﷺ [5] : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن أربعة فخامسٍ " والتقدير فليذهب بخامس، فأضمر الباء، وأبقى عملها.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص٨٢٧.

(٢) شرح التسهيل ١٩٢/٢.

(٣) الكتاب ٢٦٣/١ بتصرف.

(٤) حاشية الصبان ٣٥٢/٢.

(٥) رواه البخارى من حديث سيدنا عبد الرحمن بن أبى بكر فى كتاب مواقيت الصلاة، باب : السمر مع الأهل حديث حديث رقم ٦٠٢.

هذا وقد وهم السيوطى فجوَّز حذف الباء بعد (إذا) الجزائية فقال[1] : " أو (إذا) والفاء الجزائيتين ".وهذا وهم، صوابه أو (إنّ) و (الفاء) الجزائيتين ". ولم أر هذا إلا عند السيوطى.

الموضع الثاني عشر : فى صدر المصدر المنسبك من (أنْ) والفعل نحو: أمرتك أن تفعل، والتقدير (بأن تفعل)، فأضمر الباء، و أبقى عملها[2].فجرت المصدر المنسبك من (أنْ) والفعل. فإن قلتَ : لم يتقدم دليل يدل على الباء المحذوفة. قلتُ : إنما استحسنوا حذف الباء مع (أَنْ) على الرغم من فقد نظير قبلها ؛ لطول (أنْ) بصلتها التى هى جملة. قاله ابن الشجرى [3].

وقال السمين الحلبى [4] : " حذفه [حرف الجر] يطَّرد مع (أنْ) إذا أمن اللبس ؛ لطولها بالصلة ".ومما جاء من هذا فى التنزيل قوله تعالى [5]:"**أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا**" التقدير : بأن تؤدوا، فأضمر الباء الجارة، والمصدر المنسبك من (أَنْ) المصدرية والفعل فى محل جر بالباء المضمرة، والتقدير : بتأدية، يدل على هذا دخول الباء على المصدر الصريح فى نحو قوله تعالى [6] : "**قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ**"

وإنما كان إضمار الباء أبلغ من جهة المعنى ؛ لأن فيه تسليط الأمر على تأدية الأمانة دون واسطة، حتى ولو كان حرف جر، وهذا لعظم الأمانة وشرفها، حيث جاء

---

(١) الهمع ٣٨٦/٢.
(٢) أمالى ابن الشجرى ١٣٣/٢ وشرح الأشمونى ٣٥٣/٢ وحاشية الصبان ٣٥٣/٢.
(٣) أمالي ابن الشجرى ١٣٣/٢.
(٤) الدر المصون ٩/٤ بتصرف.
(٥) سورة النساء من الآية : ٥٨.
(٦) سورة الأعراف من الآية : ٢٨.

الأمر بقوله (يأمركم) الذى يفيد التجدد والحدوث، وبعده مباشرة جاء المأمور به (تأدية الأمانة) لم يفصل بينهما فاصل، وفى هذا إشعار بلزوم تأدية الأمانة والمحافظة عليها.

الموضع الثالث عشر : فى المعطوف على خبر (ليس) و(ما) الصالح لدخول الجار، وهو الذى لم ينتقض نفيه، وشواهده كثيرة منها قول الشاعر[1]:

بدا لى أنى لست مدركَ ما ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

وقول الآخر [2]:

مشائيم ليسوا مصـــلحين ... ولا ناعب إلا بـــبين غرابهـــا

ووجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر (ليس) بالباء الجارة، وورد ذلك فى الفصيح نحو قوله تعالى [3]: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ، فتوهم أن الباء دخلت على خبرها فى (لست بمدرك) و (ليسوا بمصلحين)، فعطف عليه على توهم وجود الباء فى (و لا ناعب)، و (لا سابق) والتقدير : ولا بناعب، ولا بسابق، وعليه فـــ (ناعب) و (سابق) مجروران بالباء المضمرة المتوهمة، وهذا ما يعرف بالعطف على التوهم وهو باب واسع فى كلام العرب [4]. فإن قلتَ : لم يتقدم دليل على الباء المحذوفة فى ظاهر اللفظ. قلتُ : لما كثر دخول الباء فى خبر (ليس)؛ صارت كأنها موجودة، فصار ذلك كأنه نظير للباء المضمرة فى المعطوف، فجاز حذفها.

ومثال العطف على خبر (ما) قول الشاعر [5]:

ما الحازم الشهم مقـــداماً ... إن لم يكن للـــهوى بـــالحق

---

(١) من الطويل، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص٢٨٧ وتخليص الشواهد ص٥١٢ واللسان (نمـــش) ولصـــرمة الأنصارى فى الكتاب ٣٠٦/١ وشرح أبيات سيبويه ٧٢١/١.

(٢) من الطويل، وهو للأحوص الرياحى فى الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦ و شرح أبيات سيبويه ١١٢/٢، وللفـــرزدق فى الكتاب ٢٩/٣، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٦٨/٥، ٥٧/٧.

(٣) سورة الزمر من الآية ٣٦.

(٤) المساعد ٣٠٠/٢ وشرح الأشمونى ٣٥٣/٢.

(٥) من البسيط، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى المغنى ٤٨١/٥ و الهمع ٢٧٩/٥ وشرح الشواهد للبغدادى ٤٩/٧.

والتقدير ولا ببطل، فأضمر (الباء) و أبقى عملها ؛ لأن (الباء) تدخل كثيراً على خبر (ما) نحو قوله تعالى [1] ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ ، فكأنها موجودة، وهذا ما حَسَّنَ حذفها من المعطوف (بطل) ؛ لتقدم ما هو كالدليل عليها.

الموضع الرابع عشر : لام التعليل إذا جرت (كى) المصدرية وصلتها، نحو قولك: جئت كى أتعلم، فـ (كى) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المضمرة، والتقدير جئت للتعلم [2].

وذكر سيبويه : أن لام التعليل تضمر قبل (أنْ) المصدرية، وجعل من ذلك قول الفرزدق [3] :

ومازرت سلمى أن تكون ... إلىَّ ولا دِيْن بها أنـا طالبُـهْ

قال [4] : جره ؛ لأنه صار كأنه قال : لأن "

الموضع الخامس عشر : فى العطف على المضمر المخفوض فى نحو قوله تعالى [5] ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ فى قراءة جر (الأرحام) [6].

وهذا إنما ينقاس على مذهب البصريين [7] الذين يمنعون العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة الجار، وعليه فـ (الأرحام) مجرورة بباء مضمرة، والتقدير

---

(١) سورة هود من الآية : ٨٣.

(٢) شرح الأشمونى ٣٥٣/٢.

(٣) من الطويل، وهو للفرزدق فى ديوانه ص٩٣ والكتاب ٢٩/٣.

(٤) الكتاب ٢٩/٣.

(٥) سورة النساء من الآية : ١.

(٦) قرأ الجمهور ما عدا حمزة وأبا جعفر ويعقوب (والأرحامَ) بالنصب، وقرأ حمزة وإبراهيم النخعى وقتادة وغيرهم (والأرحامِ) بالجر، وقرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد (والأرحامُ) بالرفع. وقد كانت هذه القراءة سبباً من أسباب تلحيين النحاة للقراء. يراجع : السبعة ص ٢٢٦ والكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/١ و إعراب القراءات السبع وعللها ١٢٨/١ – ١٢٩.

(٧) هذه مسألة خلافية كثر فيها الحديث فى كتب النحو والتفسير، يراجع فى ذلك : التبصرة والتذكرة للصيمري ١٤١/١ – ١٤٢ و الإنصاف ص ٣٧١ – ٣٧٩ و الكشاف ٤٩٢/١ وشرح الكافية للرضى ٣٥٨/١ – ٣٦٠ والبحر المحيط ١٦٥/٣ – ١٦٦ والدر المصون ٥٥٣/٣ – ٥٥٦.

وبالأرحام، نص على هذا ابن يعيش[1] ووجه حسنه هنا : تقدم الباء فى قوله (به)، فصارت دليلاً على الباء فى (الأرحام) فكأنه ملفوظ بها.

فإن قلت : ما أثر القول بإضمار الخافض في المعنى ؟ قلت : فيه بيان لأهمية الأرحام وعظمها، بيان ذلك أن استقلال الأرحام بحرف جر فيه مزيد دليل على أهميتها والدعوة إلى المحافظة عليها وصلتها، على حد قوله تعالى ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾[2]: فلم تعطف (ذى القربى) على (بالوالدين إحساناً) بالتشريك بينهما فى الجار، وإنما أفردت (ذى القربى) بحرف جر؛ لبيان أهمية صلة القربى، فكذا ما نحن بصدده، غاية الأمر أن حرف الجر فى (بذى القربى) مظهر وفى (الأرحام) مضمر.

هذا ونظير ما فى الآية قول الشاعر [3] :

فـــاليوم قرَّبـــت تهجونـــا فاذهب فما بك والأيام مـــن

فـــ (الأيام) مجرور بالباء المضمرة، والتقدير : وبالأيام، وهذا كما سبق إنما ينقاس على مذهب البصريين، ووجه حسنه هنا : تقدم دليل على الباء المضمرة، وهو الباء فى قوله (بك).

هذا والقياس على إضمار الخافض فى المواضع السابقة كلها جائز عند النحويين، ومنعه الفراء[4] فى نحو : زيد، لمن قال : بمن مررت ؟ وصحح ابن مالك [5] وابن عقيل [6] [6] الجواز، وهذا ما أميل إليه؛ لتقدم النظير فى السؤال : بمن مررت؟.

---

(١) شرح المفصل ٥٣/٨.

(٢) سورة النساء من الآية : ٣٦.

(٣) من البسيط، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب فى الكتاب ٣٩٢/٢ واللمع فى العربية ص١٨٥ وشرح أبيـــات سيبويه ٢٠٧/٢ وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٢ و المقرب ٢٣٤/١.

(٤) يراجع شرح التسهيل ١٩٢/٣ والمساعد ٢٩٩/٢ والهمع ٣٨٦/٢.

(٥) شرح التسهيل١٩٢/٣.

(٦) المساعد ٢٩٩/٢.

المبحث الثانى

إعمال (أنْ) الناصب للفعل المضارع مضمرة مواضعه وأسبابه وأثره في المعنى والإعراب:

المطلب الأول : إضمار (أنْ) الناصبة للفعل المضارع وجوباً وأثره فى المعنى والإعراب

لا يضمر من نواصب المضارع إلا (أَنْ) من بين سائر أخواتها؛ لأنها فاقت أخواتها بكثرة الاستعمال؛ فأوثرت بإمكان إضمارها ؛ إذ الشعور بها عند حذفها ممكن، بخلاف باقى أخواتها [1]. وإضمار (أنْ) الناصبة على نوعين أولهما : إضمارها وجوباً، وثانيهما : إضمارها جوازاً. والحديث هنا عن إضمارها وجوباً، وهو محصور في مواضع هي:

الموضع الأول: بعد لام الجحود

لام الجحود [2] هى اللام المؤكدة لنفيٍ فى خبر(كان) الماضية لفظاً نحو قوله عز وجل ﴿ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [3] : أو معنى نحو قوله سبحانه [4] ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾: وقوله سبحانه [5]: ﴿ مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ

---

(١) شرح التسهيل ٢٣٢/١.

(٢) سميت لام الجحود ؛ لملازمتها للجحد أى النفى وتسمى لام الجحد، ويرى النحاس أن الصواب تسميتها بـــ (لام النفى) ؛ لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار، وسماها أبو البقاء (لام كى)، وعدَّه ابن عقيل سهواً، والفرق بين لام الجحود ولام كى أن لام الجحود تختص بـــ (كان) والنفى، بخلاف (لام كى)، فإنها لا تختص، وأنه يجب إضمار (أنْ) بعد لام الجحود، ويجوز مع (لام كى)، وأن النفى متسلط مع لام الجحود على ما قبلها، وهـــو الخبر المقدر، ومع (لام كى) متسلط على ما بعدها يراجع :المغنى ٣ / ١٦٥ والمساعد ٣ / ٧٨ وشرح الكافيـــة لابن أبي قاسم ٢ / ٩٣٩.

(٣) سورة البقرة من الآية : ١٤٣.

(٤) سورة النساء من الآية : ١٣٧.

(٥) سورة آل عمران من الآية : ١٧٩.

ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ (١).

والفعل المضارع بعد اللام فيما سبق ونحوه منصوب بـــ (أنْ) المضمرة وجوباً، واللام دالة عليها وعوض منها، و(أنْ) والفعل المنصوب بها فى تأويل مصدر مجرور باللام. وإنما سميت اللام مؤكدة ؛ لأن أصل : ما كان ليفعل : ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام على الفعل توكيداً للنفى (٢). ويرى بدر الدين ابن مالك (٣) أنها سميت مؤكدة ؛ لصحة الكلام بدونها، فيجوز أن تقول فى : ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل، ويستقيم المعنى، لا لأنها زائدة لا معنى لها ؛ إذ لو كانت كذلك ؛ لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح. ويرى ابن عقيل (٤) أنها سميت مؤكدة ؛ لأنها تفيد نفى الفعل على وجهٍ لا يُستفاد بدونها، فمعنى : ما كان ليفعل : ما كان مقدراً أو مستعداً لذلك ونحوه.

والمشهور من قول النحويين (٥) أن لام الجحود لا تسبق إلا بـــ (كان) الماضية لفظاً أو معنى – كما سبق – ولا يجوز ذلك فى باقى أخواتها، ونسب أبو حيان (٦) وابن عقيل (٧) إلى بعض النحويين جواز ذلك فى باقى أخواتها قياساً عليها، فتقول ما أصبح زيد زيد ليفعل ونحو ذلك، ونسبا إلى بعضهم جواز ذلك فى (ظن) وأخواتها، فيجوز على مذهبهم : ما ظننت زيداً ليفعل. ونسب ابن عقيل (٨) إلى بعض النحويين جواز ذلك فى كل فعل تقدمه نفى نحو : ما جاء زيد ليفعل.

---

(١) يراجع شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٣ والمقرب ١ / ٢٦٢ والجنى الدانى ص ١١٦ والمساعد ٣ / ٧٧ والهمع ٢ / ٢٩٨.

(٢) المغنى ٣ / ٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٤ / ٢٣.

(٤) المساعد ٣ / ٧٨.

(٥) السابق ٣ / ٧٨.

(٦) الارتشاف ص ١٦٥٦.

(٧) المساعد ٣ / ٧٨.

(٨) المساعد٣/٧٨

والذى أميل إليه قصر ذلك على (كان) الماضية لفظاً أو معنى ؛ لأن السماع لم يرد إلا بهذا.

وقد تحذف (كان) قبل لام الجحود كقول عمرو بن معدى كرب [1] :

فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومـــة ولا فـــرد لفـــرد

والتقدير : فما كان جمع لأن يغلب.

ومنه كذلك قول أبى الدرداء –ﷺ– فى الركعتين بعد العصر :

" ما أنا لأدعهما " [2]. والتقدير : ما كنت لأدعهما، فحذف الفعل وانفصل الضمير [3].

هذا ولا يستعمل من حروف النفى قبل لام الجحود إلا (ما) و (لم)، ولا يجوز : إن كان زيد ليخرج، ولا : لما يكن زيد ليخرج [4].

علة إضمار (أنْ) بعد لام الجحود

إنما أضمرت (أنْ) الناصبة بعد لام الجحود ؛ لأن لام الجر مختصة بالأسماء، لذا وجب فى المضارع إذا وليها أن يكون منصوباً بـــ (أَنْ) مضمرة ؛ لأن (أَنْ) وما بعدها تصير فى تقدير اسم مجرور باللام. يقول المبرد [5]:" فـــ (أَنْ) بعد هذه اللام مضمرة، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال، فـــ (أنْ) بعدها مضمرة، فإذا أضمرت (أَنْ) نصبت بها الفعل، ودخلت عليها اللام؛ لأن (أَنْ) والفعل اسم واحد، والفعل مصدر.... فإن قلت : ما كنت لأضربك، فمعناه : ما كنت لهذا الفعل ".

---

(١) من الوافر، و هو لعمرو بن معدي كرب في الجنى الداني ص١١٧ وحاشية الصبان ٢٩٣/٣ وبلا نســبة في المغــني ١٦٨/٣

(٢) الأثر ذكره ابن سلام الهروي في غريب الحديث ١٤٧/٤.

(٣) الجنى الدانى ص١١٧ والمغنى ١٦٨/٣.

(٤) المساعد ٧٨/٣.

(٥) المقتضب ٧/٢ بتصرف.

وإنما أضمرت (أَنْ) دون غيرها ؛ لقوتها، ولأنها أمُّ الباب تعمل مضمرة ومظهرة، ولأن غيرها من النواصب لا يصلح أن ينسبك مصدراً مع الفعل المنصوب، لينجرَّ باللام[1].

وإنما كان إضمار (أَنْ) هنا واجباً لأمور :

أولها : أن قولهم : ما كان زيد ليفعل، جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنه جواب لقول قائل : زيد سيفعل، فلو قلنا : ما كان زيد لأن يفعل، لكنَّا قد جعلنا مقابل : سوف يفعل اسماً ؛ لأن (أَنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر، وهو اسم، فلذلك لم يجز إظهارها، كما لا يجوز إظهار الفعل فى نحو قولك : إياك وزيداً[2]. ثانيها : أن تقدير الكلام فى نحو : ما كان زيد ليفعل على الاستقبال، و(أَنْ) توجب الاستقبال، فاستغنى بدلالة الكلام على الاستقبال عن ذِكْرٍ (أَنْ)[3]. ثالثها : أن اللام صارت بدلاً من اللفظ بـ (أَنْ) ؛ لأنك إذا قلت : ما كان زيد ليدخل، كان نفياً لقولك : سيدخل، فلما صارت بدلاً منها ؛ لم يجز إظهارها [4].رابعها : أن (أَنْ) لزمت الإضمار بعد لام الجحود ؛ ليتفق اللفظ والتأويل، بيان ذلك : أن نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ تأويله : ما كان مضيعاً إيمانكم، فلما كان معناه على التأويل، حُمل لفظه على التأويل من غير تصريح بإظهار (أَنْ)، يعنى أنه لما حُمل قوله (ليضيع) فى المعنى على (مُضيع) – وبهذا الحمل يصح الكلام – لزمت (أَنْ) الإضمار، فلم يُصرح بالمصدر ليتفق اللفظ والمعنى على التأويل دون تصريح، وهذا قول العلامة ابن الشجرى [5].

(١) شرح التسهيل ٢٢/٤ والهمع ٢٩٧/٢.
(٢)الكتاب ٧/٣ و الإنصاف ص٤٧٥ وشرح المفصل ٢٩/٧.
(٣) الإنصاف ص٤٧٥ وشرح التسهيل ٢٢/٤.
(٤) الإنصاف ص٤٧٥.
(٥) أمالي ابن الشجرى ٢ / ١٥٠.

خامسها : أنه لما اعترض الكلام النفي؛ لزم الإضمار مع النفى؛ لأنه جوابٌ ونفيٌ لإيجاب فيه حرف غير عامل فى الفعل، فوجب أن يكون بإزائه حرف غير عامل، فقولك : سيفعل زيد، أو سوف يفعل، فإن نفيه: ما كان زيد ليفعل، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾. فيباشر الفعل فى حال النفى حرف غير عامل فيه، كما كان فى حال الإيجاب قاله ابن يعيش [1].سادسها : أن اللام عوض عن السين، فكما لا تستعمل (أنْ) بعد السين، فكذا لا تستعمل بعد اللام ؛ لأنه يؤدى الى الجمع بين العوض والمعوض منه، وهذا أصل مرفوض. قاله الأصفهانى فى شرح اللمع[2].سابعها: أن اللام فى مقابلة السين، ولذلك لا يجوز : ما كان زيد سيفعل، ولا سوف يفعل، استغناءً بقولهم : ما كان زيد ليفعل، قال أبو حيان [3] : " وقد أجاز ذلك بعض أصحابنا، ويحتاج إلى سماع ". ثامنها : أن قولك : ما كان زيد ليقوم، جواب من قال : زيد سيقوم، فكما لا يجوز أن يفصل بين السين والفعل، فكذا لا يفصل بين اللام والفعل بـــ (أَنْ) مظهرة. قاله الرمانى [4]. تاسعها : أن النفى ينبغى أن يكون على حدِّ الإثبات، وتقدير هذا عندهم فى الأصل : (كان زيد سيقوم) فجعلوا نفيه : ما كان زيد ليقوم، وجعلوا اللام بإزاء السين، والفعل بعد اللام بإزاء الفعل بعد السين ؛ ليقابل الحرفُ الحرفَ، والفعلُ الفعلَ، فيصير النفى على حد الإثبات قاله الثمانينى [5].هذا وقد أجاز بعض البصريين [6] حذف اللام وإظهار (أَنْ) نحو : ما كان زيد أنْ يقوم، واحتجوا بقوله تعالى [7] : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ والصواب المنع ؛ لأنه لم يأت سماع يؤيده. فإن قلتَ : جاء ذلك فى

(١) شرح المفصل ٧ / ٢٨- ٢٩.
(٢) شرح اللمع للأصفهانى ٢/٦٥٠.
(٣) الارتشاف ص١٦٥٧.
(٤) معانى الحروف للرمانى ص٣٤.
(٥) الفوائد والقواعد للثمانينى ص٥٣١.
(٦) شرح الكافية للرضى ٤/٦٢ والارتشاف ص ١٦٥٨.
(٧) سورة يونس من الآية : ٣٧.

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ قلتُ : أجاب عن ذلك المانعون بأن الآية ليست من قبيل حذف لام الجحود، وإظهار (أنْ) وإنما من باب الإخبار بمصدر عن مصدر، حيث أخبر بـــ (أن يفترى) عن القرآن. وعليه فليست الآية مما نحن بصدده[1]. نعم يجوز : ما كان عبد الله أن يظلمك، إن أردت المبالغة، ولا يكون مما نحن بصدده من حذف لام الجحود وإظهار (أَنْ).

هذا وكون (أَنْ) الناصبة مضمرة وجوباً بعد لام الجحود، هو مذهب البصريين[2]. ويرى الكوفيون [3].أن الناصب هو اللام ويجوز إظهار (أَنْ) بعدها توكيداً، كمل يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب عليها نحو : ما كنت زيداً لأضرب، وأنشدوا [4] :

لقد وعدتنى أمُّ عمـــرو ولم مقالتها ما كنت حيَّاً لأسمعـــا

أراد : ولم أكن لأسمع مقالتها، فلو كان الناصب هو (أَنْ) ما جاز أن يتقدم معمول الفعل على اللام ؛ لأنه قد عُلم أن الحروف المصدرية لا يتقدم معمول أفعالها عليها.

واحتج الكوفيون لكون الناصب هو اللام بأمرين : أولهما : أنه لو جاز نصب الفعل بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد اللام فى نحو : ما كان زيد ليقوم ؛ لجاز فى نحو : أمرت بتكرمَ، على تقدير : أمرت بأن تكرم، فلما لم يجز ذلك ؛ دلَّ على أنَّ (أَنْ) ليست مضمرة بعد اللام. ثانيهما : أن لام الجر من عوامل الأسماء فى بعض أحوالها، وتكون من عوامل الأفعال فى الأمر والدعاء، نحو : ليقم زيد، و ليغفر الله لعمرو، فلما جاز أن تعمل الجزم فى الأفعال؛ جاز أيضاً أن تعمل فيها النصب فى : ما كان زيد ليفعل. وقريب مما ذكره الكوفيون ما ذهب إليه ثعلب [5] من أن الناصب هو اللام لقيامها مقام (أَنْ).

---

(١) المساعد ٣/٧٨ والهمع ٢/٢٩٨.

(٢) الكتاب ٣/٧ والمقتضب ٢/٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٨ وشرح الكافية للرضى ٤/٥٣ والمســـاعد ٣/٧٧ والهمع ٢/٢٩٨.

(٣) يراجع الإنصاف ص٤٧٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٩ وشرح التســـهيل ٤/٢٢ والارتشـــاف ص١٦٥٦ والمغنى ٣/١٦٥.

(٤) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح المفصل ٧/٢٩ وشرح التســـهيل ٤/٢٣. ويـــروى (عذلتنى) بدل (وعدتنى).

(٥) الارتشاف ص١٦٥٦ والهمع ٢/٢٩٨.

والذى يبدو لى أن مذهب البصريين أولى بالقبول؛ إذ فيه إعمال اللام فى الاسم على ما استقر لها، والأصل عدم خروج الشيء عن أصله، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عنه، فاعتقاد بقاء العامل على أصله أحق وأولى [1].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مذهب البصريين أبلغ فى النفى وأدلُّ على قصد المتكلم؛إذ المعنى عليه : ما كان زيد مستعداً،أو ومقدراً، أو قاصداً لأن يفعل، ونفىُ القصد أبلغ من نفى الفعل، ولهذا فإن قول الشاعر [2]:

يا عاذلاتى لا تردنَ ملامتى إن العواذل لســـن لى بـــأمير

تجد فيه قوله (لا تردن ملامتى) أبلغ من (لا تلمْنى) ؛ إذ هو نهى عن السبب[3].

وأما ما استدل به الكوفيون من أنه لو جاز النصب بـــ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد اللام فى نحو : ما كان زيد ليقوم؛ لجاز فى نحو : أمرت بتكرمَ، فقد ردَّه الأنبارى [4] و أفسده بأن حروف الجر لا تتساوى، واللام لها مزية ليست لغيرها ؛ فجاز تقدير (أَنْ) بعدها، وليست الباء كذلك، فلا يجوز أن تقدر (أَنْ) بعدها.

وأما قولهم : إن اللام تكون من عوامل الأفعال فى الأمر والدعاء، فلما جاز أن تعمل الجزم فى الفعل نحو : ليقم زيد، وليغفر الله لعمرو، جاز أن تعمل فيها أيضاً النصب... فقد ردَّه الأنبارى[5] بأن لام الجر ليست هى الجازمة، فإن لام الجر غير لام الأمر، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة، بل لابد أن تتعلق بفعل أو بمعناه، وأما لام الأمر، فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ؛ فبان الفرق بينهما.

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر :

لقد وعدتنى أمُّ عمرو ولم مقالتها ما كنتُ حيَّاً لأسمعـــا

---

(١) شرح الكافية للرضى ٥٣/٤.

(٢) من الكامل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى الخصائص ١٧٤/٣ والمغـــنى ١٦٦/٣ وشـــرح شـــواهد المغـــنى للسيوطى ص٥٦١.

(٣) المغنى ١٦٦/٣.

(٤) الإنصاف ص٤٦٥.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

فقد أوضح البصريون [1] أنه لا دليل فيه ؛ لأن (مقالتها) منصوب بفعل مضمر، وليس بـــ (أسمع)، و التقدير : ولم أكنْ لأسمع مقالتها، ثمَّ بيَّن ما أضمر بقوله : لأسمعا، وهذا نظير قول عمارة بن بلال بن جرير[2] :

وإنى امرؤ مـــن عُصـــبة أبتْ للأعادى أن تذل رقابُها

التقدير : أن تذل رقابها للأعادى، ثم كرر بياناً للضمير، فلا تكون اللام فى (للأعادى) من صلة (أن تذل) بل من صلة فعل مقدر.قال المبرد[3] : " جعل (للأعادى) تبييناً، ولم يدخله فى صلة (أَنْ) "

هذا ويترتب على مذهب البصريين فى كون الناصب هو (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد اللام أن يكون خبر (كان) محذوفاً، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، والمصدر المنسبك من (أَنْ) المضمرة والفعل المنصوب بها فى موضع جرٍ باللام، ففى نحو قوله تعالى : " وما كان الله ليعذبهم " التقدير : وما كان الله مريداً لعذابهم، يدلُّ على هذا أنه قد جاء مصرحاً به فى قول الشاعر[4]:

سموت ولم تكـــن أهـــلاً ولكنَّ المضيّعَ قـــد يُصـــابُ

فصرح بالخبر (أهلاً) مع وجود اللام والفعل بعدها. قال أبو حيان[5] : "لكنَّ التصريح به فى غاية الندور". وعلى مذهب الكوفيين، فالفعل الذى دخلت عليه اللام هو خبر (كان)، ولا حذف عندهم، واللام على هذا زائدة للتأكيد مقوية للعامل [6].

---

(١) يراجع الإنصاف ص٤٧٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٧ وشرح التسهيل ٢٢/٤.

(٢) من الطويل، نسبه المبرد فى المقتضب ١٩٩/٤ إلى (عمارة) وهو غير منسوب فى الإنصاف ص٤٧٦ وشرح المفصل ٢٩/٧ ويروى (تذيخ) بدل (تذل).

(٣) المقتضب ٢٠٠/٤.

(٤) من الوافر، وهو بلا نسبة فى الارتشاف ص١٦٥٧ والجنى الدانى ص١١٩ والمساعد ٧٩/٣ والتصريح ٢٣٥/٢.

(٥) الارتشاف ص١٦٥٧.

(٦) الارتشاف ص١٦٥٧ والجنى الدانى ص١١٨ والهمع ٢٩٨/٢ – ٢٩٩.

وذهب المالقى[1] مذهب البصريين فى أن الناصب هو (أنْ) المضمرة وجوباً، لكنه ذهب إلى أن الخبر هو الفعل الذى دخلت عليه اللام، وعدَّ هذا المرادى مذهباً مركباً من مذهبي البصريين والكوفيين، قال [2] : " فهو قول ثالث مركب من المذهبين ".

الموضع الثاني :نصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد (أو)

ينصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد (أو) فى نحو قولك : لألزمنك أو تقضينى حقى، فـــ (تقضينى) فعل مضارع منصوب بـــ (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد (أو)، و(أَنْ) و ما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بـــ (أو) على مصدر متصيد أو متوهم مما سبق، والتقدير : ليكونن منّي أحد الأمرين: لزومك أو قضاء حاجتى [3].

وقال الصبان [4] : "وإنما قدر [5] ؛ لأن الفعل بعد (أو) مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا فى نحو [6] : "يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ " فلابد أن يكون المعطوف عليه هنا اسماً، والمصدر هو المناسب من بين أنواع الأسماء ". والذى يبدو لى أن تقدير المصدر هنا سببه: إعطاء (أو) حقها فى العمل، وهو العطف، فلما قدرت (أَنْ) بعدها، قدر ما قبلها بمصدر ؛ إذ التقدير شجع على التقدير؛ ليتجانس المعطوفان فى الاسمية.

علة إضمار (أن) الناصبة بعد (أو) :إنما أضمرت (أَنْ) الناصبة بعد (أو) ؛ لأن (أو) حرف غير مختص، يدخل على الاسم والفعل، فلم يعمل، وكان العمل لـــ (أن) ؛ لأنها أم الباب تعمل مظهرة ومضمرة، وتنسبك مصدراً معطوفاً على مصدر متوهم مما سبق (أو)[7].

---

(١) رصف المبانى ص٢٢٥.
(٢) الجنى الدانى ص١١.
(٣) الكتاب ٤٦/٣ والارتشاف ص١٦٨١.
(٤) حاشية الصبان ٤٣٣/٣.
(٥) يقصد المصدر المتوهم.
(٦) سورة الأنعام من الآية ٩٥.
(٧) حاشية الصبان٤٣١/٣

وكان إضمار (أَنْ) الناصبة واجباً، ليتجانس المعطوفان صورة، بخلاف ما لو قيل : لألزمك أو أن تقضيني حقي، فلا تجانس في الصورة ؛ لذكر (أَنْ) الناصبة في المعطوف دون المعطوف عليه [1]. ويجوز أن يعلل لهذا بأنهم لا يظهرون (أَنْ) هنا ؛ استكراهاً لعطف لفظ الاسم على لفظ الفعل. ويرى الأشموني[2] أن السبب في وجوب إضمار (أَنْ) بعد (أو) هو أن (أو) تعطف مصدراً منسبكاً من (أن) والفعل على مصدر متوهم مما قبل (أو). ولم يرتض الصبان[3] هذا فردَّه بأن (أنْ) لو ظهرت، لم تخرج عن عطفها مصدراً منسبكاً على مصدر متوهم، وخلص إلى أن على الأشموني أن يعلل بتجانس المتعاطفين.

هذا والعناية بالمعنى هي حاملهم لنصب المضارع بعد (أو) بيان ذلك :أن الأصل في (أو) الشك والإبهام، ويليها المضارع على أحد معنيين أولهما : أن يكون مساوياً لما قبلها في الشك والإبهام؛ فيتبع ما قبل (أو) في الإعراب رفعاً، ونصباً، وجزماً نحو : هو يقيم أو يذهب، ويصلح أن تقوم أو تذهب، وليقمْ زيد أو يذهب. ثانيهما : أن يكون مخالفاً لما قبل (أو) فيكون هو على الشك، ويكون الفعل قبل (أو) متحقق الوقوع أو مترجحه، فلا يتبع المضارع بعدها ما قبلها في الإعراب ؛ لأنه لم يشاركه في حكمه، بل ينصب بـــ (أنْ) لازمة الإضمار بعد (أو) نحو : سأعاقب زيداً أو يعتذر عن ذنبه، فأنت تقول هذا وأنت متحقق من إيقاع العقوبة أو مرجح لها شاكٌ في حصول الاعتذار من زيد[4].

قال ابن يعيش [5] : " والفرق بين الوجه الأول والثاني : أن الواو لا يعلق بين ما قبل (أو) وبين ما بعدها، وإنما هو دلالة على أحد الأمرين، كعطف الاسم على الاسم بـــ (أو) نحو قولك : جاءني زيد أو عمرو، وعلى الثاني الفعل الأول كالعام في كل زمان والثاني كالمخرج له عن عمومه، ولذلك صار معناه: إلا أن ".

---

(١)حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٣١/٣، ٤٣٤.
(٢) شرح الأشموني ٤٣١/٣.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٣١/٣.
(٤) يراجع شرح التسهيل ٢٥/٤. وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٣١/٣ وعدة السالك ١٧٠/٤ – ١٧١.
(٥) شرح المفصل ٣٢/٧ – ٣٣.

شرط نصب المضارع بـــ (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد (أو)

يشترط لنصب المضارع بـــ (أن) مضمرة وجوباً في هذا الباب أن تكون (أو) على أحد ثلاثة معانٍ : الأول : أن تكون بمعنى (إلا أن) فى الاستثناء يقول سيبويه [1] : " واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن).... تقول : لألزمنك أو تقضينى، ولأضربنك أو تسبقنى ؛ فالمعنى : لألزمنك إلا أن تقضينى، ولأضربنك إلا أن تسبقنى، هذا معنى النصب ". ولم يذكر سيبويه غير هذا المعنى لـــ (أو) التى ينصب المضارع بعدها بـــ (أن) مضمرة وجوباً. ويقول المبرد [2] : " ويكون مضمراً بعدها [3] (أنْ)، إذا كان المعنى : إلا أن يكون.... " ويقول ابن السراج [4]: " اعلم أن الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنى معنى إلا أن تفعل "

ومثل ذلك قولك : لأسيرنَّ أو تغرب الشمس، ولأقتلن الكافر أو يسلم، المعنى : لأسيرن إلا أن تغرب الشمس، ولأقتلن الكافر إلا أن يسلم ؛ إذ المراد التعريف بثبوت السير والقتل على كل تقدير فى كل الأزمنة، إلا عند غروب الشمس، وإسلام الكافر، وعليه فما بعد (أو) مخرج من الأصناف الثابت معها السير أو القتل، ومن هنا استحق أن يكون مخرجاً بـــ (إلا)، ولكنهم أقاموا (أو) مقام (إلا) ؛ لقربها منها [5].

ومما حُمل على هذا المعنى قول زياد الأعجم [6] :

وكنت إذا غمزت قنـــاة كسرت كعوبها أو تســـتقيما

المعنى : إلا أن تستقيما [7]. ومنه قول امرئ القيس [1] :

---

(١) الكتاب ٤٧/٣ بتصرف.

(٢) المقتضب ٢٧/٢.

(٣) يقصد (أو).

(٤) الأصول ١٥٥/٢.

(٥) شرح التسهيل ٢٥/٤ – ٢٦.

(٦) من الوافر، وهو لزياد الأعجم فى الكتاب ٤٨/٣ والمقتضب ٢٨/٢ وشرح التسهيل ٢٥/٤ والمساعد ٨١/٣ وبلا وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٤٢٨/١ وأوضح المسالك ١٧٣/٤ وشرح الأشمونى ٤٣٢/٣. وغمـــزت : لَيَّنـــتُ، وقناة القوم : صلابتهم وعزتهم، والكعب : العقدة الناشزة فى طرف الأنبوب من القصب، والأنبوب هو ما بـــين الكعبين. والمعنى : إذا اشتد علىَّ أمر و استعصى فإنى أقوم بتليينه أو يستقيم.

(٧) يراجع الكتاب ٤٩/٣ والمقرب ٢٦٣/١، والارتشاف ص١٦٨٠.

فقلت له لاتبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

قال سيبويه [٢] : " والمعنى على : إلا ان نموت فنعذرا".وقال المبرد [٣]: " أى : إلا أن نموت ".

الثانى : أن تكون (أو) بمعنى الغاية، واختلف العلماء فى المراد بالغاية هل هو (حتى أن) أو (إلى أن)، فذهب المبرد[٤]، وابن السراج [٥]، وابن هشام فى أوضح المسالك [٦]، والأشمونى [٧] إلى أن المراد : (حتى أن). وذهب الأصفهانى [٨]، والرضى [٩]، وأبو حيان[١٠]، وابن هشام فى المغنى [١١]، والسيوطى [١٢] إلى أن المراد : (إلى أن) وقد رجح الأشمونى [١٣] أن يكون المراد (حتى أن)، من جهة أن لـــ (حتى) معنيين، كلامهما يصح لـــ (أو) هنا : الأول : الغاية. والثانى : التعليل، بخلاف (إلى) التى لا تصلح لغير الغاية.

والذى يبدو لى أن لا مشاحة فى كون المراد (إلا أن) أو (حتى أن)؛ لأن المراد أن يكون معنى (أو) الغاية، فبأى لفظ حصل هذا المعنى ؛ نُصب المضارع بعدها بـــ (أن) مضمرة وجوباً، ومما حمل على هذا المعنى قولهم :لألزمنك أو تقضينى حقى، والمعنى : إلى أن تقضينى حقى،أو حتى أن تقضينى حقى. ويجوز أن يكون المراد (إلا أن تقضينى) فتكون

---

(١) من الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٦٥، ٦٦ و الكتاب ٤٧/٣ و المقتضب ٢٧/٢ والأصول ١٥٥/٢ و أمالى ابن الشجرى ٧٨/٣ وبلا نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٧ والجنى الدانى ص٢٣١.

(٢) الكتاب ٤٧/٣.

(٣) المقتضب ٢٨/٢.

(٤) السابق ٢٧/٢.

(٥) الأصول ١٥٥/٢ – ١٥٦.

(٦) ١٧٠/٤.

(٧) شرح الأشمونى ٤٣١/٤.

(٨) شرح اللمع ٦٤٩/٢.

(٩) شرح الكافية ٧٧/٤.

(١٠) الارتشاف ص١٦٨٠.

(١١) ٤٣٢/٧.

(١٢) الهمع ٣٠٤/٢.

(١٣) شرح الأشمونى ٤٣٤/٣.

بمعنى (إلا أن) فى الاستثناء. يقول المبرد [1] : " فقولك : لألزمنك أو تقضينى، أى : إلا أن أن تقضينى، وحتى تقضينى " ويقول أبو حيان [2] : " فنحو : لألزمنك أو تقضينى حقى، يصلح للتعليل، وللغاية، وللاستثناء من الأزمان "

ومنه أيضاً قول الشاعر [3]:

لأستسهلن الصـــعب أو فما انقادت الآمال إلا لصابر

أى : إلى أن أدرك المنى، أو حتى أن أدرك المنى.

هذا وكل ما يصح فيه تقدير (أو) بـــ (إلى أن) أو (حتى أن) ؛ يصح فيه تقديرها بـــ (إلا أن)، ولا يجوز العكس عند ابن مالك [4]، وجوَّزه الأشمونى [5] فى قول امرئ القيس السابق:

فقلت له لاتبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

ومما احتمل المعنيين أيضاً قوله تعالى [6] ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾ يجوز أن يكون المعنى (إلا أن) على الاستثناء ويجوز أن يحمل على الغاية [7].

قال الأصفهانى [8] : " والوجهان جائزان عربيان ؛ لأنه يصح أن يكون مستثنى، ويصح أن يكون غاية " وقال الرضى [9] : " والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد ".

---

(١) المقتضب ٢/٢٧.

(٢) الارتشاف ص١٦٨١.

(٣) من الطويل، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٤/٢٥ وأوضح المسالك ٤/١٧٢ وشرح قطر الندى ص٦٩ وشرح الأشمونى ٤/٤٣٢ و الهمع ٢/٣٠٤ والمقاصد النحوية ٤/٣٨٤.

(٤) يراجع شرح التسهيل ٤/٢٥ والمغنى ٧/٤٣٢.

(٥) شرح الأشمونى ٣/٤٣.

(٦) سورة آل عمران من الآية :١٢٨.

(٧) يراجع شرح اللمع للأصفهانى ٢/٦٤٩.

(٨) السابق ٢/٦٤٩.

(٩) شرح الكافية للرضي٤/٧٧

الثالث : أن تكون (أو) بمعنى (كى) التعليلية، ذكره ابن عصفور فى المقرب [1]، وابن عقيل فى المساعد[2] وجعلا منه قولهم : لألزمنك أو تقضينى حقى، قال ابن عصفور[3] : " أى : كى تقضينى حقى "

وعليه فالمثال احتمل ثلاثة معانٍ، (إلا أن) فى الاستثناء، و(إلى أن) أو (حتى أن) فى الغاية، و(كى) فى التعليل، وقد نص على هذا أبو حيان[4] والصبان [5]، وجوزه الصبان فى فى قول زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزت قنـــاة كسرت كعوبها أو تســـتقيما

هذا ويرى بعض المغاربة[6] أن معنى (إلا أن) هو المستمر فى (أو)التى ينصب المضارع بعدها بـــ أن المضمرة وجوباً دون غيره.فى حين أن الرمانى[7] لم يذكر لـــ(أو) إلا إلا معنى (حتى).

والذى يبدو لى أن الأصل فى معانى (أو) التى ينصب المضارع بعدها ـــبـــ(أَنْ) المضمرة وجوباً هو (إلا أن)، وقد يتعين فيها فى نحو : لأطيعن الله أو يغفر لى، فهذه لا يصح فيها إلا تقدير (إلا أن). ويجوز فيها الغاية والتعليل، إلا أن معنى الاستثناء لا يفارقها[8].

هذا وتقدير (أو) بأحد المعانى السابقة، تقدير لُحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابى المترتب على اللفظ أن يُقدر قبل (أو) مصدر، وبعدها (أَنْ) ناصبة للفعل، وهى والفعل فى تأويل مصدر معطوف بـــ (أو) على المقدر مما قبلها، فقولك:

---

(١) ٢٦٢/١.
(٢) ٨١/٣.
(٣) المقرب ٢٦٢/١.
(٤) الارتشاف ص١٦٨٠.
(٥) حاشية الصبان ٤٣٢/٣.
(٦) المساعد ٨١/٣.
(٧) معانى الحروف ص٥١.
(٨) الارتشاف ص١٦٨٢.

لأنتظرنه أو يقدم، تقديره : ليكونن انتظار أو قدوم[1].ولهذا فقد اشترط بعضهم أن يكون قبل (أو) فعل، أو اسم بمعناه، أو ظرف، أو جار ومجرور ليسبك منه مصدر[2].

هذا وما كانت فيه (أو) بمعنى من المعانى الثلاثة السابقة ؛ نصب المضارع بعدها بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً، ويجوز فيه الرفع على تقدير بناء الفعل على مبتدأ محذوف[3]. يقول سيبويه [4]: " قال امرؤ القيس :

فقلتُ له لاتبك عينك إنما نحاولُ ملكاً أو نموت فنعذرا

والقوافى منصوبة.... والمعنى إلا أن نموت فنعذرا.... ولو رفعت ؛ لكاف عربيا جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعنى أو نحن ممن يموت ".وقال ابن يعيش[5] : " يجوز فيه الوجهان : النصب على معنى إلا أن نموت فنعذرا.... والرفع على الاشتراك بين الثانى والأول... ويجوز أن يكون على القطع والاستئناف بمعنى أو نحن ممن يموت فنعذر، إلا أن القوافى منصوبة ". ومما جاء بالرفع والنصب قوله تعالى [6]:﴿ نُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ ﴾ قُرئ بالرفع عطفاً على (تقاتلونهم)، أو على الاستئناف على تقدير : أوهم يسلمون، وقرئ بالنصب على أنه منصوب بـــ (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد (أو) [7].

هذا وإذا لم يصلح تقدير (أو) بأحد المعانى الثلاثة المتقدمة ؛ جاز إظهار (أَنْ) الناصبة بعد (أو)، وذلك نحو قول الحصين بن الحمام [8]:

---

(١) شرح الأشمونى ٤٣٣/٣.
(٢) شرح الكافية لابن أبى قاسم ٩٥٠/٢.
(٣) شرح التسهيل ٢٥/٤.
(٤) الكتاب ٤٧/٣ بتصرف.
(٥) شرح المفصل ٣٣/٧ بتصرف.
(٦) سورة الفتح من الآية ١٦. قرأ الجمهور بالرفع (يسلمون)، وقرأ أبى بن كعب وزيد بن على وابن مسعود (يسلموا) (يسلموا) بالنصب يراجع الدر المصون ٧١٣/٩ ومعجم القراءات ٥٥/٩
(٧) الكتاب ٤٧/٣ والأصول ١٥٥/٢.
(٨) من الطويل، وهو للحصين بن الحمام (أو حمام) فى الكتاب ٤٩/٣ وشرح المفصل ٥٠/٣ وشرح اختيارات المفصل ص٣٣٤ والدرر ٧٨/٤ وخزانة الأدب ٣٢٤/٣، ونسبه ابن عقيل فى المساعد ٨١/٣ للمتلمس. وبلا نسبة فى المحتسب ٣٢٦/١.

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزةٌ وآلُ سُبَيع أو أسوءَك علقما

والتقدير : أو أن أسوءَك، و(أَنْ) جائزة الإضمار [١].وجعل ابن عصفور النصب هنا ضرورة، قال [٢] : " فإن لم تكن [٣] بمعنى ما ذُكر ؛ لم ينتصب الفعل بعدها إلا فى ضرورة ".وجعل من ذلك قول الشاعر [٤] :

فسر فى بلاد الله والتمس تعش ذا يســـار أو تمـــوت

إذ لا يجوز تقدير (أو) بمعنى الاستثناء، أو الغاية، أو التعليل.

هذا وكون (أن) الناصبة مضمرة وجوباً بعد (أو) هو مذهب البصريين[٥]،

وذهب الفراء وبعض الكوفيين [٦] إلى أنه انتصب بالخلاف، أى :مخالفة الثانى للأول من حيث لم يكن شريكاً له فى المعنى ولا معطوفاً عليه. وذهب الكسائى وأصحابه والجرمى [٧] إلى أنه منصوب بـــ (أو) نفسها، ونسبه المرادى [٨] للكوفيين، ونسب السيوطى [٩] إلى بعض النحويين أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ؛ لأنه وقع موقع (إلى أن) أو (إلا أن) فانتصب كنصبه. ونسب العلامة أبو حيان [١٠] لمحمد بن مسعود الغزنى أن التقدير فى نحو: لألزمتك أو تقضينى حقى : لألزمنك إلزامك أو تقضينى، فنصب (إلزامك) على الإغراء، وعطف عليه (أو تقضينى) أى : أو أن تقضينى، و(أو) للتخيير، ثم حذف (إلزامك) ؛ لدلالة (لألزمتك) عليه، وأضمر (أنْ)، والكلام جملتان إحداهما

---

(١) يراجع الكتاب ٣/٤٩ – ٥٠ والمساعد ٣/٨١ – ٨٢ والهمع ٢/٣٠٤.

(٢) المقرب ١/٢٦٣.

(٣) يقصد (أو).

(٤) من الطويل، وهو لعروة بن الورد فى ديوانه ص٨٩ ولأبى العطاء السندى فى الأغانى ١٧/٢٤٤ وبلا نسبة فى المقرب المقرب ١/٢٦٣ والمساعد ٣/٨١ و شرح الكافية لابن أبى قاسم ٢/٩٤٩.

(٥) الكتاب ٣/٤٦ والمقتضب ٢/٢٧ وشرح التسهيل ٤/٢٦ والجنى الـدانى ص٢٣٢ والمســاعد ٣/٨١ والهمــع ٣/٣٠٤.

(٦) المساعد ٣/٨١ والهمع ٣/٣٠٤.

(٧) شرح التسهيل ٤/٢٦ والمساعد ٣/٨١ والهمع ٣/٣٠٤.

(٨) الجنى الدانى ص٢٣٢.

(٩) الهمع ٣/٣٠٤.

(١٠) الارتشاف ص١٦٨٢.

:لألزمتك، والثانية : إلزامك أو قضاء حقى، قال أبو حيان[1] عن هذا إنه " كلام مستغرب ومذهب عجيب "

والذى يبدو لى لا أن مذهب البصريين أصح المذاهب وأسدُّها؛ لأن فيه حمل (أو) على ما استقر لها من العطف، والأصل حمل الشيء على ما استقر له ما لم يضطر القائل إلى الخروج عن هذا الأصل، ولا اضطرار هنا.

وصحح الأشمونى [2] مذهب البصريين واحتج لذلك بأن (أو) حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم.

ويترتب على صحة مذهب البصريين فى أنَّ (أنْ) الناصبة مضمرة وجوباً بعد (أو): ألا يتقدم معمول الفعل عليها، وألا يفصل بينها وبين الفعل ؛ لأنها حرف عطف، وجوز الأخفش [3] الفصل بالشرط والظرف، والذى يبدو لى منع الفصل ؛ لأنه لم يرد له سماع يؤيده. ويترتب عليه أيضاً أن تكون (أَنْ) المضمر وجوباً ومنصوبها فى تأويل مصدر معطوف بـــ (أو) على مصدر متوهم أو متصيد مما قبلها. هذا من جهة الإعراب، أما من جهة المعنى، فالكلام محمول على الاستثناء من الأزمنة، أو الغاية، أو التعليل.؛إذ إن تقدير الإعراب على هذا النحو ؛ تقديرٌ لُحظ فيه المعنى دون الإعراب [4]. أما ما ذهب إليه الفراء وبعض الكوفيين من أن الفعل بعد (أو) انتصب بالخلاف، فَيُرَدُّ بأن الخلاف عامل معنوى و(أنْ) عامل لفظى، والأولى ألا يترك الحمل على العامل اللفظى، ما وُجدت عنه مندوحة، ورده الصبان [5] بنحو : ما جاء زيد لكن عمرو، وجاء زيد لا عمرو، فإن الثانى الثانى خالف الأول فى المعنى، ولم يختلف فى الإعراب. وأما ما ذهب إليه الكسائي

---

(١) السابق ص١٦٨٢.
(٢)شرح الأشمونى ٤٣٣/٣.
(٣)الارتشاف ص ١٦٨٣ وحاشية الصبان ٤٣٤/٣ والهمع ٣٠٤/٣.
(٤) شرح الأشمونى ٤٣٣/٣.
(٥) حاشية الصبان ٤٣٤/٣.

وأصحابه والجرمى من أن (أو) هى الناصبة، فيرده أنها حرف عطف غير مختص، فلا يعمل شيئاً [1].

الموضع الثالث :نصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد (حتى): ينصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد (حتى) نحو قوله تعالى [2]:﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ فـــ (يرجع) فعل مضارع منصوب بـــ(أَنْ) المضمرة وجوباً بعد (حتى) و(أَنْ) والفعل المنصوب بها فى تأويل مصدر مجرور بـــ (حتى).

علة إضمار (أَنْ) بعد حتى.

إنما أضمرت (أَنْ) بعد (حتى) ؛ لأن (حتى) من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال، فلما نصب الفعل بعدها ؛ حمل الكلام على إضمار (أَنْ) لتنسبك مع الفعل مصدراً مجروراً بـــ (حتى). يقول المبرد[3] : " حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها، تقول : ضربت القوم حتى زيدٍ..... فعملها الخفض..... فإذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال ؛ لم يستقم وصلها بها إلا على إضمار (أَنْ) ؛ لأن (أَنْ) والفعل اسم مصدرٌ، فتكون واقعة على الأسماء، وذلك قولك :أنا أسير حتى تمنعنى، وأنا أقف حتى تطلع الشمس ".

ويقول الرمانى [4] : " وإنما احتجت إلى إضمار (أنْ) من قِبَلِ أن (حتى) من عوامل الأسماء، لا تعمل فى الأفعال، فأضمرت (أَنْ) لتكون مع الفعل مصدراً ؛ إذ المصدر اسم، فتكون (حتى) داخلة على الاسم ".

وإنما أضمرت (أَنْ) وجوباً ؛ لأن (حتى) لطولها صارت بدلاً من اللفظ بـــ (أَنْ)، فكانت لازمة الإضمار لذلك [5]، وقدرت (أَنْ) دون غيرها؛ لقوتها، ولأنها أم الباب ؛

---

(١) شرح التسهيل ٢٦/٤.
(٢) سورة طه من الآية : ٩١.
(٣) المقتضب ٣٧/٢ بتصرف.
(٤) معانى الحروف ص١٦٨.
(٥) شرح التسهيل ٢٤/٤.

فكان تقديرها أولى من تقدير غيرها[1]، كما أنها مع الفعل مصدر منسبك مجرور باللام، وغيرها من النواصب لا ينسبك مع الفعل مصدراً [2].

شرط الفعل المنصوب بـــ (أَنْ) المضمرة بعد حتى : يشترط فى الفعل المنصوب بـــ (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد (حتى) أن يكون مستقبلاً أو مؤولاً به، ليس بينه وبين (حتى) فاصل. وإنما اشترط كونه مستقبلاً أو مؤولاً به ؛ لأن (أَنْ) للاستقبال، فلو كان الفعل للحال ؛ لزم التناقض بين العامل والمعمول.فالمستقبل نحو قوله ﷻ: ﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾والمؤول به نحو قوله عز وجل [3] : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ فى قراءة غير نافع [4]؛ فهذا مؤول بالمستقبل ؛ إذ الفعل قد وقع، ولكن المخبر يقدر اتصافه بالعزم عليه حال الإخبار، فيصير مستقبلاً بهذا التأويل، وعليه فهو منصوب بـــ(أنْ) المضمرة وجوباً بعد (حتى) [5]. ويجوز فيه الرفع على جعل الفعل بعدها مؤولاً بالحال، فتكون (حتى) ابتدائية، وهى قراءة غير مجاهد ونافع [6]. قال ابن السراج [7] : " وعلى ذلك قرئ : " حتى يقول الرسول " وحتى يقول، من نصب، جعله غاية، ومن رفع،جعله حالاً "

وقال ابن يعيش [8] : " فأما قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ فقد قرئ برفع الفعل.... ونصبه، فالنصب على وجهين : وهو أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى : وزلزلوا فإذا الرسول فى حال قول. والآخر : أن تكون (حتى) بمعنى (كى) ؛

---

(١) الإنصاف ص٤٧٩.

(٢) يراجع شرح المفصل ٣٠/٧ – ٣١ والجنى الدانى ص٥٥٥ والمغنى ٢٧٥/٢

(٣) سورة البقرة الآية : ٢١٤.

(٤) قرأ مجاهد ونافع برفع (يقولُ) وقرأ الباقون بالنصب.يراجع كتاب معانى القراءات لأبى منصور الأزهـــرى ص ٧٥ وجامع البيان فى القراءات السبع المشهورة لأبى عمرو الدانى ص٤٢١ وشرح الهداية للإمام المهدوى ص٣٨٥.

(٥) الجنى الدانى ص٥٥٥.

(٦) الأصول ١٥٢/٢ والمغنى ٢٧٥/٢ – ٢٧٦ والنجم الثاقب،شرح الكافية لابن أبى قاسم ٩٣٦/٢.

(٧) الأصول ١٥٣/٢.

(٨) شرح المفصل ٣١/٧ – ٣٢ بتصرف.

فتكون الزلزلة علة للقول، كأنه لما آل إلى ذلك صار كأنه علة له. والرفع على وجهين أيضاً : أحدهما : أن يكون الزلزال اتصل بالقول بلا مهلة بينهما ؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع. والآخر : أن يكون الزلزال قد مضى، والقول واقع الآن، وقد انقطع الزلزال".

أما إن كان الفعل بعد (حتى) حالاً أو مؤولاً به، فحق المضارع الرفع، وذلك بأن يكون الفعل بعدها فضله، ويكون ما قبلها سبباً لما بعدها، ولا يكونان متصلي الوقوع فيما مضى، بل يكون ما بعد (حتى) قد وقع وانقضى، وما بعدها فى حال الوقوع. وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء فى موضع (حتى)، فمثال الحال: مرض فلان حتى لا يرجونه، أى: فهو الآن لا يُرجى، وضرب فلان أمس، حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم.

ومثال المؤول بالحال : سرت حتى أدخلُ المدينة، أى : فأنا الآن متمكن من دخول المدينة لا أمنع من ذلك [1]. وعليه فعلامة المؤول بالحال أن يكون ما بعد (حتى) لم يقع، لكنك متمكنٌ من إيقاعه فى الحال [2].أو أن يكون قد وقع، فيقدر اتصافه بالدخول فيه، فيرفع الفعل ؛ لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وذلك نحو ما تقدم من قراءة مجاهد ونافع: " وزلزلوا حتى يقول الرسول " برفع (يقول) [3]. قال ابن هشام [4] : لأنه مؤول مؤول بالحال، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك ".

هذا وأجاز الكسائى [5] رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبلُ نحو : سرت سرت حتى تطلعُ الشمس، كما أجاز نصب فعل الحال إذا كان مسبباً عما قبلها، فجوزه فى قول حسان [6] :

يغشون حتى ما تهرُّ كلابُهم لا يسألون عن السواد المقبل

---

(١) المغنى ٢/٢٧٧ – ٢٧٩ والهمع ٢/٣٠١ – ٣٠٢.
(٢) الهمع ٢/٣٠٢.
(٣) الجنى الدانى ص٥٥٦.
(٤) أوضح المسالك ٤/١٧٦.
(٥) الهمع ٢/٣٠٢.
(٦) من الكامل، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص١٢٣ والكتاب ٣/١٩ وشرح أبيات سيبويه ١/٦٩ وشرح شواهد شواهد المغنى ١/٣٧٨، ٢/٩٦٤ والخزانة ٢/٤١٢ والدرر ٤/٧٦.

قال السيوطى [١] : " ورُدَّ لعدم السماع، وبمخالفته للقياس بأن النواصب من ملخصات المضارع للاستقبال ". هذا ويتعين إعمال(أَنْ) مضمرة وجوباً بعد (حتى) بعد فعل غير موجب، وهو المنفى، وما فيه الاستفهام و(قلما) فإذا قلت : ما سرت حتى أدخل المدينة، تعين النصب ؛ لأن النفى للسير لا يكون سبباً للدخـــــول[٢]. وأجاز الأخفش [٣].الرفع قياساً ؛ لأن أصل الكلام موجب، وهو : سرت حتى أدخل المدينة، ثم دخلت (ما) على الكلام بأسره. قال أبو حيان [٤] : " وقد نصَّ الأخفش على أن العرب لم ترفعه، وإنما قاله قياساً، فَكُفِيَ مؤنة الردِّ عليه ".وأما ما فيه استفهام، فنحو قولهم : أسرت حتى تدخلها؟ وهذا يتعين فيه إعمال (أنْ) مضمرة وجوباً، يقول ابن يعيش [٥]: " وأما قولهم : أسرت حتى تدخلها ؟ فلا يجوز فيه إلا النصب ؛لأنه قد تقدم من قولنا إن الرفع بعد (حتى) يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها وموجباً له، فلابد أن يكون واجباً، وأنت إذا استفهمت؛ كنت غير موجب، فلا يصلح أن يكون سبباً ؛ فبطل الرفع وتعين النصب ؛ لأن فى النصب قد يكون الثانى فيه غاية للأول غير مسبب عنه ".وأما ما فيه (قلما)، فنحو : قلما سرت حتى أدخلها، يقول سيبويه[٦] : وتقول : قلما سرتُ حتى حتى أدخلَها، إذا عنيت غير سير..... من قبل أن (قلما) نفى لقوله كثر ما،كما أن : ما سرت نفى لقوله : سرتُ " وخالف فى هذا جماعة منهم :أبو على الفارسى [٧]، وابن السيد [٨]، فأجازا الرفع بعد (قل) إذ أريد بها التقليل لا النفى.

---

(١) الهمع ٣٠٢/٢.
(٢) الارتشاف ص١٦٦٣.
(٣) يراجع إصلاح الخلل ص٢٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/٢ والجنى الدانى ص٥٥٧.
(٤) الارتشاف ص١٦٦٣.
(٥) شرح المفصل ٣٢/٧.
(٦) الكتاب ٢٢/٣بتصرف.
(٧) كتاب الشعر ص٩٥.
(٨) إصلاح الخلل ص٢٥٠.

معنى (حتى) التى ينصب المضارع بعدها بـــ(أَنْ) مضمرة وجوباً

لـــ (حتى) التى ينصب المضارع بعدها بـــ (أنْ) مضمرة وجوباً معنيان متفق عليهما، ومعنى مختلف فيه، فأما المعنيان المتفق عليهما،فأولهما : مرادفـــــــــة (إلى) [1]، وعلامتها : أن يصلح فى موضعها (إلى أن). يقول ابن الشجرى[2]: " إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها؛ كانت بمعنى إلى أن ". وذلك نحو قوله تعالى :" قالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى" وقولك : أنا أسير حتى أدخلَها، وقولك : أنا أنام حتى أسمعَ الأذان، ومثل له سيبويه بقوله : سرتُ حتى أدخلَها قال [3]: " كأنك قلت : سرت إلى أن أن أدخلَها". وثانيهما : مرادفة (كى)[4]، وعلامتها أن يحسن فى موضعها (كى). يقول ابن الشجرى[5]:" فإذا كان ما قبلها سبباً لما بعدها؛ فهى بمعنى (كى)، كقولك:أطع الله حتى يدخلك الجنة. المعنى: كي يدخلك الجنة ؛ لأن دخول الجنة مسبب عن الطاعة". ومثل له سيبـــــــويه[6] بقولهم :كلمـــته حتى يأمرَ لى بشيء. ويجـــــوز الأمران فى قول الله تعالى [7]:﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ ﴿ قال السمين [8] : حتى حرف جر ومعناها يحتمل وجهين : أحدهما الغاية، والثانى التعليل بمعنى (كى)، والتعليل أحسن؛ لأنه فيه ذكر الحامل لهم على الفعل ".

وقوله عز وجل [9] : ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾. يجوز أن يكون يكون المراد: قاتلوا الفئة الباغية لكى ترجع إلى أمر الله، كما يحتمل أن يكون المراد :

---

(١) يراجع المقتضب ٣٧/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٤٩/٢ والارتشاف ص١٦٦٢ والمغنى ٢٦٩/٢.
(٢) أمالى ابن الشجرى ١٤٩/٢.
(٣) الكتاب ١٧/٣.
(٤) يراجع الارتشاف ص١٦٦٢ والجنى الدانى والمغنى ٢٧٠/٢ والهمع ٣٠٠/٢.
(٥) أمالى ابن الشجرى ١٤٨/٢ – ١٤٩.
(٦) الكتاب ١٧/٣.
(٧) سورة البقرة من الآية ٢١٧.
(٨) الدر المصون ٣٩٩/٢.
(٩) سورة الحجرات من الآية ٩.

استمروا فى قتال الفئة الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع إلى أمر الله[1].قال المبرد [2]:" فكل فكل ما اعتوره واحد من هذين المعنيين؛ فالنصب له لازم "

وأما المعنى المختلف فيه، فهو مرادفة (إلا أن) فى الاستثناء، قاله بدر الدين بن مالك [3]، ونسبه ابن هشام [4]، وابن عقيل [5]، والسيوطى [6] إلى ابن هشام الخضراوى. الخضراوى. وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم : " والله لا أفعل إلا أن تفعل " المعنى: حتى أن تفعل " حيث يقول[7] : " وأما قولهم، والله لا أفعلُ إلا أن تفعلَ، فـــ (أن تفعلَ) فى موضع نصب، والمعنى : حتى تفعلَ، أو كأنه قال : أو تفعل ". ومما استشهد به لهذا المعنى قول المقنع الكندى [8]:

ليس العطاءُ من الفضـــول حتى تجودَ وما لديك قليـــلُ

وقول امرئ القيس [9] :

والله لا يذهب شيخى باطلاً
حتى أبيرَ مالكـــاً وكـــاهلاً

لأن ما بعد (حتى) فيما سبق ليس غاية لما قبلها، ولا مسبباً عنه، وأنك إذا قدرت المعنى : إلا أن تجود، وإلا أن أبير، كان المعنى صحيحاً [10].

---

(١) المغنى ٢/٢٧٠ ويراجع عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/١٦٧.
(٢) المقتضب ٢/٣٧.
(٣) التسهيل بشرح التسهيل ٤/٢٢.
(٤) المغنى ٢/٢٧١.
(٥) المساعد ٣/٨٠.
(٦) الهمع ٢/٣٠١.
(٧) الكتاب ٢/٣٤٢.
(٨) من الكامل وهو للمقنع الكندى فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص١٧٣٤ وشرح شـــواهد المغـــنى ١/٣٧٢ وخزانة الأدب ٣/٣٧٠ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص٥٥٥ والمساعد ٣/٧٩ والهمع ٢/٣٠١.
(٩) الرجز لامرئ القيس فى ديوانه ص١٣٤ ومعجم ما استعجم ص ٥٦ و الأغانى ٩/٨٧ والـــدرر ٤/٧٥ وخزانـــة الأدب ١/٢٣٣، ٢/٢١٣ وبلا نسبة فى المغنى ٢/٢٧٣.
(١٠) شرح التسهيل ٤/٢٤ والمغنى ٢/٢٧٣.

ومنه قوله ﷺ [1]: " كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ".

قال ابن هشام [2] : " إذ زمن الميلاد لا يتطاول؛ فتكون (حتى) فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية و النصرانية؛ فتكون فيه للتعليل "

والذى يبدو لى أن (حتى) فيما سبق يمكن ردُّها إلى معنى (إلى) وعليه فلا يجوز حمل هذه الشواهد على معنى (إلا أن) يقول بدر الدين بن مالك[3] : " وزاد الشيخ يرحمه الله الله كونها بمعنى (إلا أن)، واستشهد بقول الشاعر :

ليس العطاء من الفضـــول حتى تجود وما لـــديك قلـــى

وأرى أنك لو جعلت (إلى أن) مكان (حتى)؛ لم يكن المعنى فاسداً ".

قال السيوطى [4] : وزاد ابن مالك أن تكون مرادفة لـــ (إلا أن) فتكون للاستثناء، و..... وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه فى ذلك، وقال : إنه يصح فيه تقدير (إلى أن)، وإذا احتمل أن تكون (حتى) فيه للغاية، فلا دليل فى البيت على أن (حتى) بمعنى إلا أن ".

ولم يرتض ابن عقيل هذا فقال [5] : " وقول ابن المصنف : إن (حتى) فى البيت يصح تأويلها بـــ (إلى) فيه نظر ". ولم يفسر نظره، ولست أوافقه فيما قال؛ إذ لا يمنع مانع من جواز تقدير (إلى أن) فليس لنظره محل.

وكذا فى قول امرئ القيس :

حتى أبيرَ مالكاً وكـــاهلاً

---

(١) رُوي الحديث في الصحيح بغير لفظ(حتى يكون)،ورواه بهذا اللفظ الطبراني في الكبير٢٦٢/١،٢٦١.

(٢) مغني اللبيب٢٧٤/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٤/٤.

(٤) الهمع ٣٠١/٢ بتصرف.

(٥) المساعد ٨/٣.

يجوز تقدير (إلى أن) بدل حتى، فلا دليل فيه لمجئ حتى – التى تعمل(أنْ) بعدها مضمرة وجوباً – بمعنى (إلا أن)؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال؛ سقط به الاستدلال.

وأما الآية : ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ ، فيرى أبو حيان[1] أن معنى (حتى) هنا هو الغاية، والمعنى : انتفاء تعليمهما أو إعلامهما – على اختلاف القولين فى يعلمان – إلى أن يقولا إنما نحن فتنة،ولذا يقول ابن هشام [2] : ونقله [3] أبو البقاء عن بعضهم فى ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا﴾ ، والظاهر فى هذه الآية خلافه ".

وأما الحديث : " حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه "، فلم تأت له رواية فى الصحيح بـــ (حتى)، وعلى فرض صحة الرواية، فقد جوز ابن هشام[4] الأنصارى أن تكون(حتى) فيه بمعنى (إلى) للغاية،على أن فيه حذفاً والتقدير : يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون، أى : إلى أن يكون. وتعقبه الدمامينى[5] فذهب إلى أن كون (حتى) بمعنى (إلى) متأتٍ بدون ارتكاب الحذف، وذلك بجعل قوله (يولد) صفة للمولود، وقوله (على الفطرة) ظرفاً مستقراً خبراً لمبتدأ، والتقدير : كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.

فكل ما استشهد به لمجئ (حتى) هنا بمعنى (إلا أن)، احتمل كونها بمعنى (إلى أن) فتكون غاية لما قبلها. ولذلك يقول أبو حيان [6] : " وذكر ابن هشام وابن مالك أنها تأتي تأتي بمعنى (إلا أن)، فتكون للاستثناء المنقطع، واحتجا بما احتمل التأويل فيه بمعنى (إلى) فتكون للغاية ".

---

(١) البحر المحيط ٣٣٠/١.

(٢) المغني٢٧١/٢.

(٣) يقصيد مجيء (حتى) التى ينصب المضارع بعدها بـــ(أَنْ) مضمرة وجوباً بمعنى (إلا أن).

(٤) المغنى ٢٧٤/٢.

(٥) يراجع حاشية الدماميني على المغنى ص٢٥٧.

(٦) الارتشاف ص١٦٦٢.

وأما قول سيبويه : " فـ (أن تفعل) فى موضع نصب، والمعنى حتى تفعل " فليس نصاً فى مجئ (حتى) هنا بمعنى (إلا) إذ هو تفسير معنى، يقول أبوحيان [١] : " وقول سيبويه فى قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى : حتى تفعل، ليس بنص على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها، تكون بمعنى (إلا أن)؛ لأن قوله ذلك تفسير معنى".

هذا وكون (أَنْ) الناصبة مضمرة وجوباً بعد (حتى)، و(أَنْ) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بـ (حتى) هو مذهب سيبويه والبصريين [٢]، واحتجوا بما تقدم من أن (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت كذلك، فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال.

والمشهور أن مذهب الكوفيين هو أن (حتى) ناصبة بنفسها كـ (أنْ)، ويجوز إظهارها بعد (حتى) توكيداً كقولهم : لأسيرنَّ حتى أن أصبحَ القادسية، ترى هذا عند الأنبارى[٣]، والمرادي [٤]، وابن هشام [٥]، وابن عقيل [٦] وغيرهم. ونسبه أبوحيان [٧] [٧] والسيوطى [٨] إلى بعض الكوفيين.واحتجوا لذلك بأن (حتى) لا تخلو من أن تكون بمعنى (كى) أو بمعنى (إلا أن)، فإذا كانت بمعنى (كى)؛ فقد قامت مقامها، و(كى) تنصب؛ فكذلك ما قام مقامها. وإذا كانت بمعنى (إلى أن)، فقد قامت مقام (أَنْ)، وهى ناصبة؛ فكذلك ما قام مقامها، نظيرها فى هذا (واو رب) لما قامت مقام (رب) عملت عملها.

هذا ويرى الفراء [٩] أن (حتى) ناصبة بنفسها، والجر بعدها لنيابتها مناب (إلى) ويرى الكسائى[١٠] أنها ناصبة بنفسها والجر بعدها بـ (إلى) ويجوز إظهارها، إذ يجوز

---

(١) الارتشاف ص١٦٦٢ – ١٦٦٣.
(٢) الكتاب ١٧/٣ – ١٨ والمقتضب ٣٧/٢ والأصول ١٥١/٢، والإنصاف ص٤٧٧ – ٤٧٨ والمساعد ٨٠/٣ والهمع ٢٩٩/٢ – ٣٠٠.
(٣) الإنصاف ٤٧٧ – ٤٧٨.
(٤) الجنى الدانى ص٥٥٤.
(٥) المغنى ٢٦٩/٢.
(٦) المساعد ٨٠/٣.
(٧) الارتشاف ص١٦٦٢.
(٨) الهمع ٣٠٠/٢.
(٩) شرح التسهيل ٢٢/٤ والارتشاف ص١٦٦٢ والهمع ٣٠٠/٢.
(١٠) الإنصاف ص٤٧٧ وشرح التسهيل ٢٢/٤ والارتشاف ص١٦٦٢ والهمع ٣٠٠/٢.

الخفض بـــ (إلى) مظهرة ومضمرة، وعليه فليست (حتى) من عوامل الأسماء. والذى يبدو لى أن مذهب سيبويه والبصريين هو أصح المذاهب وأسدُّها لأمور : أولها : ظهور (أَنْ) فى المعطوف على الفعل المنصوب فى نحو قول يزيد بن حماد السكونى [1] :

حتى يكون عزيـــزاً مـــن أو أَنْ يبينَ جميعاً وهو مختـــارُ

فلما ظهرت (أَنْ) الناصبة فى المعطوف (أن يبين)؛ دلَّ هذا على أن الناصب فى (حتى يكون) هو (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد (حتى)؛لأن الثوانى تحتمل مالا تحتمله الأوائل[2].

ثانيها : اجتماع الجر والنصب فى قوله الشاعر [3]:

داويتُ عين أبى الـــدَّهيق حتَّى المصيفِ ويغلوَ القعدانُ

فـــ (المصيف) مجرور بـــ (حتى)، و(يغلو) عطف عليه، فلو كانت (حتى) هى الناصبة، لوجب ألا يجئ الفعل هنا منصوباً؛ لأن (حتى) لا تكون فى موضع واحد جارة وناصبة، كما أن المعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فلما لم يكن قبل الفعل (يغلو) فعل منصوب؛ وجب أن يكون الجر بإضمار (أنْ)؛ لأنها تأول مع الفعل باسم[4].

ثالثها : أن (حتى) لو كانت هى الناصبة بنفسها؛ للزم إما حسن الخفض بالجار المحذوف، وإما كونها تعمل الجر فى الأسماء والنصب فى الأفعال، ولظهر الجار قبلها فى مثل : لأسيرنَّ حتى تغرب الشمس، كما يظهر قبل (أَنْ)، وفى قول سيبويه والبصريين مندوحة عن كل هذا [5].

---

(١) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حماد فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٣٠١ ومعجـــم الشـــعراء ص٤٩٣ والدرر ٧٤/٤ وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٩٦٥/٢. والهمع ٣٠٠/٢.

(٢) يراجع شرح التسهيل ٢٢/٤ والهمع ٣٠٠/٢.

(٣) من الكامل، لم أقف على قائله،وانظره غير منسوب فى الإنصاف ص٤٧٩.

(٤) الإنصاف ص٤٧٩.

(٥) شرح التسهيل ٢٣/٤ – ٢٤.

رابعها : أن الأصل بقاء الشيء على أصله، وعدم خروجه عنه، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل، والأصل فى (حتى) أن تكون جارة، ولا يتأتى هذا إلا بجعل العمل لـــ (أَنْ) مضمرة بعدها [١]. ويترتب على مذهب سيبويه والبصريين عدم جواز الفصل بين (حتى) والفعل؛ لأن ناصبه (أنْ) مضمرة وجوباً بعد حتى.

وأما احتجاج الكوفيون بأنها إذا كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام(أَنْ) فتنصب مثلها، فقد أفسده الأنباري[٢] بجواز ظهور (أَنْ) بعد (حتى) على مذهبهم، ولو كانت بدلاً عنها، ما جاز ظهورها بعدها.وأما احتجاجهم بأنها إذا كانت بمعنى (كى)، فقد قامت مقامها، و(كى) تنصب فكذلك ما قام مقامها؛ فقد ردَّه الأنبارى [٣] بأن (كى) لم تخلص للخفض، فقد تكون ناصبة إذا دخلت عليها اللام نحو قوله تعالى [٤] :﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ وتكون جارة فى نحو : جئتك كى تكرمني، وعليه فـــ (كى) بمنزلة اللام الجارة، والفعل بعدها منصوب بإضمار (أَنْ). وأما ما ذهب إليه الكسائى من أن (حتى) هى الناصبة والجر بإضمار (إلى) فلا تكون من عوامل الأسماء، بل تخلص للأفعال، فلا يَرِدُ عليه الاعتراض بأن (حتى) من عوامل الأسماء، كما ورد على سائر الكوفيين، بل يَرِدُ عليه أنها حينئذ غير مختصة بقبيل [٥]. كما يَرِدُ عليه أن (حتى) تقوم مقام (إلى)، تقول : أقم حتى حتى يقدم زيد، فيصلح أن تقول فيه : أقم إلى أن يقدم زيد، فلما جاز أن تقوم (حتى) مقام (إلى)؛ لم يجز إظهارها بعدها؛ فلا يُجمع بينهما لأن إحداهما تغنى عن الأخرى [٦].

---

(١) شرح الكافية للرضى ٥٣/٤.
(٢) الإنصاف ص٤٧٩ – ٤٨٠.
(٣) السابق ص٤٥٧ – ٤٥٨.
(٤) سورة الحديد من الآية :٢٣.
(٥) شرح الكافية للرضى ٥٤/٤.
(٦) الإنصاف ص ٤٨٣.

الموضع الرابع:نصب المضارع بـــ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية

ينصب المضارع بـــ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية [١]. نحو قولك: ما تأتينا فتحدثَنَا، فالفعل (تحدثَنَا) منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، و(أَنْ) المضمرة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متخيل مما قبلها، والتقدير : ما كان منك إتيان،فحديث [٢].

علة نصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية

الذى حمل النحويين على نصب المضارع بـــ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية هو اهتمامهم بالمعنى، بيان ذلك : أن المضارع المنصوب هنا غير مبنى على مبتدأ محذوف، وهو مرتب لإفادة نفى الجمع، نحو : ما تأتينا فتحدثَنَا، فهو منصوب على جعل الإتيان سبباً للحديث، والمعنى : إنْ تأتنا تحدثنا، أو على الترتيب لنفى الجمع بين الفعلين، وإرادة معنى : ما تأتينا محدثاً، أى : قد تأتينا وما تحدث [٣].

أما إذا قصد بالمضارع بعد الفاء اشتراكه مع ما قبلها فى حكمه، فإنه يتبعه فى الإعراب، رفعاً ونصباً وجزماً، نحو قولك : محمد يأتينى فيحدثُنى، وأريد أن تأتينى فتحدثَنى، وإنْ تأتنى فتحدثْنى، أكافئك.وأما إن قصد به أنه مسبب مبنى على مبتدأ محذوف، أو مرتب للاستئناف، فهو مرفوع نحو قولك : ما تأتينى فتحدثُنى، على أن يكون الإتيان سبباً للحديث، والتقدير فأنت تحدثنى، أو على الاستئناف بقصد إثبات الحديث بعد نفى الإتيان، وتقدير الكلام على هذا : وتحدثنى الآن ونحو ذلك [٤].

---

(١) أى التى يقصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب. يراجع حاشية الصبان ٤٤١/٣.

(٢) شرح اللمع للأصفهانى ص٦٤٧ وشرح التسهيل ٢٧/٤ ورصف المبانى ص٣٨٠.

(٣) شرح التسهيل ٢٧/٤.

(٤) الكتاب ٤٠/٣ والمقتضب ١٥/٢ – ١٦ وشرح التسهيل ٢/٤.

ويرى الرضى [1] أن الأصل فى جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع؛ على أنها جمل مستأنفة، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب؛ لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية، والمضارع المرفوع بلا قرينة مخلصة للحال أو الاستقبال ظاهر فى معنى الحال، فلو أبقوه مرفوعاً، لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التى قبل الفاء، وعليه فصرفه إلى النصب فيه تنبيه على أنه ليس معطوفاً.

علة إعمال (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية

يرى سيبويه أن علة النصب بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية أنها تشبه (حتى) ولا الجحود قال [2] : " لأنهم جعلوا الموضع الذى يستعملون فيه إضمار (أَنْ) بعد الفاء، كما جعلوه فى (حتى)، إنما يُضمر إذا أراد معنى الغاية، وكاللام فى (ما كان ليفعل)".

هذا ويرى ابن يعيش أن علة النصب بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية أنهم تخيلوا مصدراً قبل الفاء، فنصبوا الفعل بعدها بـــ (أَنْ) مضمرة لتأوَّل مع الفعل بمصدر يصلح عطفه بالفاء على المصدر الذى تخيلوه قبلها. قال [3]: " وإنما أضمرت (أنْ) ههنا، ونصب بها من قِبَلِ أنهم تخيلوا فى أول الكلام معنى المصدر، فإذا قال : زرنى فأزورك، فكأنه قال : لتكن منك زيارة. فلما كان الفعل الأول فى تقدير المصدر، والمصدر اسم؛ لم يسغ عطف الفعل الذى بعده عليه؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمروا (أَنْ) قبل الفعل؛ صار مصدراً؛ فجاز لذلك عطفه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم ".

والذى حملهم على تخيل مصدر قبل الفاء هو المعنى المتقدم فى علة النصب بعد الفاء يقول ابن يعيش [4] : " وإنما تخيلوا فى الأول مصدراً؛ لمخالفة الفعل الثانى الفعل الأول فى

---

(١) شرح الكافية٤/٦٦.
(٢) الكتاب ٣/٤١.
(٣) شرح المفصل ٧/٢٧.
(٤)السابق والصفحة نفسها.

المعنى، ولذلك إذا قلت : ما تزرنى فتحدثنى، لم ترد أن تنفيهما جميعاً، إذ لو أردت ذلك؛ لرفعت الفعلين معاً، ولكنك تريد ما تزورنى محدثاً، أى : قد تزورنى ولا حديث، فأثبت له الزيارة وبقيت الحديث، فلما اختلف الفعل لم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول، عدلوا عن الظاهر وأضمروا مصدره؛ إذ الفعل يدل على المصدر، فاضطروا لذلك إلى إضمار (أَنْ) ".

ومما يصح التعليل به لإعمال (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية أيضاً:أن الفاء حرف غير مختص يدخل على الفعل والاسم؛ فلم يعمل، وعملت (أنْ) مضمرة ؛ لقوتها ولأنها أم الباب.وإنما كان إضمار (أَنْ) الناصبة واجباً؛ ليشاكل الفعل الثانى الأول فى لفظ الفعلية[1].

مواضع إعمال(أنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية وأثره فى المعنى

ينصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية إذا كانت ومدخولها جواباً [2] لما يلى :

١- الأمر نحو قولك : ائتنى فأحدثك[3].قال أبو النجم [4] :

يا ناقُ سيرى عنقاً فسيحا إلى سليمانَ فنستريحَا

فالفعل بعد الفاء منصوب بـــ (أنْ) مضمرة وجوباً، وهي وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متخيل مما قبل الفاء، والتقدير : ليكن منك إتيان فحديث، وليكن منك سير فراحة لنا. والمعنى على أن ما قبل الفاء سبب فيما بعدها.

---

(١) حاشية الصبان ٤٣١/٣.

(٢) سمى جواباً ؛لأن ما قبل الفاء من الطلب والنفى المحضين، لما كانا غير ثابتي المضمون، أشبها الشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع؛ فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط. يراجع حاشية الصبان ٤٤١/٣.

(٣) الكتاب ٣٤/٣.

(٤) الرجز لأبي النجم فى الكتاب ٣٤/٣، ٣٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨/٤ والرد على النحاة ص ١٢٣ واللسان (نفخ) والمساعد ٨٥/٣ و التصريح ٢٣٩/٢ والمقاصد النحوية ٣٨٧/٤ والدرر ٥٢/٣، ٧٩/٤ وبلا نسبة فى المقتضب ١٤/٢ واللمع فى العربية ص٢١٠ وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١، ٢٧٤ وشرح المفصل ٢٦/٧ وشرح الكافية الشافية ص١٥٤٣.

ويشترط فى الأمر أن يكون صريحاً، فإن دلَّ عليه بخبر، أو اسم فعل؛ لم يجز النصب؛ لأنه لم يسمع، وجوَّزه الكسائى [١] قياساً نحو : حسبك الحديث فينام الناس، وصه فأحدثك، وفصَّل ابن عصفور [٢]، فجوَّزه بعد اسم الفعل إذا كان مشتقاً نحو : نزالِ ودراكِ، ومنعه فى غيره.

هذا ولا يخلص المضارع للنصب بعد فاء السببية المسبوقة بالأمر؛ إذ يجوز فيه الرفع على إضمار مبتدأ أو على الاستئناف، والمعنى : فأنا أحدثك، أو فنحن نستريح [٣]. وقد قرئ قوله تعالى [٤]:﴿كُن فَيَكُونُ﴾ بالنصب والرفع [٥]،فيجوز أن يكون الرفع على إضمار (هو)، أى : فهو يكون، أو فإنه يكون، أو يكون عطفاً على موضع (كن)؛ لأن معناه يكوّنه، فالتقدير : إنما يكوِّنُهُ فيكون [٦].

هذا ولا يعلم فى نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالأمر خلاف بين النحويين إلا ما نسبه ابن عقيل [٧] إلى بعض المتقدمين، ونقله أبو حيان [٨] عن العلاء بن سيابة، من أنه لا يجوز النصب، وهذا لا يلتفت إليه؛ لأن ما منعوه ثابت بالنقل الصحيح، قال أبوحيان [٩] :" وهو محجوج بثبوته عن العرب".

---

(١) الارتشاف ص١٦٦٩ والهمع ٣٠٦/٢.

(٢) شرح الجمل الكبير ١٥٠/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٨/٤ والمقرب ص٣٧٧ ورصف المبانى ص٣٨١.

(٤) سورة البقرة من الآية : ١١٧ وآل عمران من الآية : ٤٧، ٥٩ وسورة الأنعام من الآية : ٧٣ وسورة النحل من الآية ٤٠ وسورة مريم من الآية : ٣٥ وسورة يس من الآية ٣٦ وسورة غافر من الآية : ٦٨.

(٥) قرأ ابن عامر والكسائى بالنصب (فيكونَ) وقرأ الباقون بالرفع. يراجع معانى القراءات لأبى منصور الأزهرى ص٦١.

(٦) يراجع كتاب معانى القراءات لأبى منصور الأزهرى ص٦١، ٦٢ و شرح الهداية ص٣٦٧ – ٣٦٨.

(٧) المساعد ٨٥/٣.

(٨) الارتشاف ص١٦٦٩.

(٩) السابق والصفحة نفسها.

٢- النهى، نحو قوله تعالى [١]:﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى ﴾ وقوله ﷻ [٢]:﴿ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ ﴾.ومثل ﴿ بِعَذَابٍ ۖ ﴾.ومثل له سيبويه [٣] بقولهم : لا تمددها فتشقها. فالفعل بعد الفاء فيما سبق منصوب بـــ(أَنْ) مضمرة و هي وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متخيل مما قبل الفاء، والمعنى : لا يكن طغيان منكم فإحلال غضب منى، ولا يكن افتراء كذب منكم فيكن إسحات منه. ولا يكون مسدٌّ منك، فشق لها.

هذا ويشترط لإعمال (أنْ) هنا ألا ينتقض النهى بـــ (إلا) قبل الفاء، نحو: لا تضرب إلا عمراً فيتأدبُ، بالرفع ولا يجوز النصب، فإن أخرت (إلا) نحو : لا تضرب زيداً فيغضب عليك إلا تأديباً، نصب [٤].هذا ولا يخلص المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بنهى بنهى للنصب؛ إذ يجوز فيه الرفع والجزم، فالجزم على العطف والرفع على الاستئناف أو إضمار مبتدأ، إلا أن الآيتين السابقتين لم يجز فيهما إلا النصب [٥]، حيث لم يُقـــرأ فيهـــما فيهـــما بغيـــره، ويجـــوز الأوجه الثلاثة فى مثال سيبـــــويـــــه : لا تمددها فتشقها، وكذا فى نحو : لا تدن من الأسد فيأكلك، والمعنى على النصب : لا يكن منك دنو من الأسد فأكل لك [٦].

٣- الدعاء بفعل صريح نحو قوله تعالى[٧]:﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾. وقول الشاعر [٨] :

---

(١) سورة طه من الآية : ٨١.
(٢) سورة طه من الآية : ٦١.
(٣) الكتاب ٣/٣٤.
(٤) الارتشاف ص١٦٧٠ والمساعد ٣/٨٥.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٢٨ والمقرب ص ٢٦٦ و الارتشاف ص ١٦٧٠.
(٦) الكتاب ٣/٣٤ والمقتضب ٢/٢٠ ورصف المبانى ص٣٨١ والارتشاف ص١٦٧٠.
(٧) سورة يونس من الآية ٨٨.
(٨) من الرمل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٤/٢٩ وشرح شذور الذهب ص ٣٩٦ وشرح قطر الندى ص٧٢ والهمع ٢/٣٠٦ والمقاصد النحوية ٤/٣٨٨.

ربِّ وفقنى فلا أعدلَ عن سنن الساعين فى خير ســـنَنْ

والمعنى على النصب : ليكن طمس على أموالهم وشدة على قلوبهم فعدم إيمان.وليكن توفيق من الله لى فلا يكون عدول. فإن كان الدعاء مدلولاً عليه بلفظ الخبر نحو: غفر الله لك فيدخلك الجنة، فالبصريون [١] يمنعون النصب، والكسائى [٢] يجيزه، ولست أوافقه على هذا؛ إذ لم يرد سماع يؤيده.

هذا ويجوز رفع المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالدعاء على الاستئناف، أو على إضمار مبتدأ إلا أنه لم يقرأ فى الآية بغير النصب [٣].

٤- الاستفهام نحو : هل تأتينا فتحدثنا؟ والتقدير : هل يكون منك إتيان فحديث، أى : فيكون بسببه حديث، فالحديث مسبب عن الإتيان فى المعنى، ويجوز أن يكون المعنى : هل تأتينا محدثاً؟ فيكون مرتباً لنفى الجمع [٤]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى[٥]: تعالى[٥]:﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾والمعنى : فهل حصول شفعاء فشفاعة لنا [٦] [٦]

وقول الشاعر [٧] :

هل تعرفون لُبَاناتى فأرجوَ تُقْضَى فيرتدَّ بعض الــرُّوح

وسواء فى هذا أن يكون الاستفهام بالحرف كما مُثِّل، أم بالاسم نحو : متى تسير فأرافقك ؟ وأين بيتك فأزورك ؟ هذا ويرى ابن مالك[٨] أن شرط إعمال (أَنْ) مضمرة

---

(١) شرح التسهيل ٢٩/٤.
(٢) الارتشاف ص١٦٧٠.
(٣) رصف المبانى ص٣٨٣.
(٤) شرح التسهيل ٢٩/٤ ورصف المبانى ص٢٦٦.
(٥) سورة الأعراف من الآية : ٥٣.
(٦) مصباح الراغب ٥٤٣/٢.
(٧) من البسيط، لم أقف على قائلة، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل ٢٩/٤ وشرح الكافية الشـــافية ص١٥٤٥ والتصريح ٢٣٩/٢. ولباناتى : حاجاتى.
(٨) شرح التسهيل ٢٩/٤ – ٣٠.

وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة باستفهام : ألا يتحقق وقوع الفعل، وذلك بكونه استفهاماً عن الفعل نفسه، نحو : هل تأتينا فنكرمَك؟ أو بكونه استفهاماً عن متعلق الفعل نحو : متى تزورنى فأكرمَك ؟ وأين تسير فأرافقَك ؟ فينصب فى ذلك؛ لأنه جواب فعل غير واجب. أما إن كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع نحو : لم تأتينا فتحدثنا ؟ فليس إلا الرفع، ولا يجوز إعمال (أَنْ) مضمرة؛ لأن الإتيان واجب، ولا ينصب المضارع بعد الموجب.

والذى يبدو لى أن ما اشترطه ابن مالك لا يساعد عليه؛ إذ سمع النصب بعد الفعل المحقق الوقوع حكى ابن كيسان[1] : أين ذهب زيد فنتبعَه ؟ ومن أبوك فنكرمَه، بالنصب.و المعنى على النصب : ليكن منك إعلام بذهاب زيد، فاتباع منا. وليكن منك إعلام بأبيك فإكرام منا.

هذا وقد نسب أبو حيان [2] إلى بعض النحاة أن الاستفهام إذا كان عن المسند إليه إليه الفعل لا عن الفعل، فلا يجوز إعمال (أَنْ) مضمرة نحو : أزيد يقرضنى فأسأله ؟ قال [3] : " والصحيح الجواز ". ويؤيد أبا حيان قراءة [4] : ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ بالنصب. قال السيوطى [5]: " ووجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة، فليس مستفهماً عنه، ولا هو خبر عن مستفهم عنه، بل هو صلة للخبر، وإذا جاز النصب بعد: " من ذا الذى يقرض " لكونه فى معنى : من يقرض ؟ فجوازه بعد أزيد يقرضنى فأسأله ؟ أحرى وأولى ".ويقول الإمام المهدوى [6] : " من نصب فإنه جعله جواباً بالفاء على المعنى؛ لأن معنى : " من ذا الذى يقرض الله " : من يكن منه قرض

---

(١) المساعد ٣/٨٦ – ٨٧ وشرح الأشمونى ٣/٤٤٨.

(٢) الارتشاف ص١٦٧١.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤٥ والحديد من الآية:١١ نصب الفاء فيهما ابن عامر و عاصم، لكن ابن عامر شدد العين العين وقصر الألف. ورفع الفاء فيها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة،والكسائى لكن ابن كثير شدد العين وقصر. يراجع التبصرة ص١٦١ ومعانى القراءات ص ٧٩ – ٨٠.

(٥) الهمع ٢/٣٠٧.

(٦) شرح الهداية ص٣٨٩.

فيتبعه أضعاف؛ ولا يصح أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ؛ لأن الاستفهام ليس هو عن القرض، وإنما هو عن فاعل القرض "

هذا ولا يخلص المضارع فيما سبق للنصب بـــ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء (السببية) بيان ذلك : أنه إذا سُبق بفعل مرفوع؛ جاز فيه الرفع على العطف أو الاستئناف، والنصب بـــ (أن) مضمرة وجوباً نحو : هل يقوم زيد فأكرمه ؟ وإن سُبق بفعل ماض أو مبتدأ؛ جاز فيه النصب بـــ (أَنْ) مضمرة، والرفع على الاستئناف، ولا يجوز العطف، لأنه ليس قبله ما يعطف عليه بالرفع، نحو: هل قام زيد فأكرمه ؟ وهل زيد قائم فأكرمه ؟ [1].

ومن النصب قول البحترى [2] :

أأفاق صبٌّ من هوى فأفيقا ... أم خان عهداً أم أطاع شفيعا

٥-النفى نحو قوله تعالى [3] : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾. وقولك : لا تأيتنى فتحدثنى، فالفعل منصوب بـــ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد الفاء، و(أَنْ) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متخيل مما سبق، والتقدير : لا يكون منك إتيان فحديثه يقول سيبويه [4] : " تقول : لا تأيتنى فتحدثنى، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول : لا تأتينى ولا تحدثنى، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك؛ تحول إلى الاسم؛ كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أَنْ)؛ لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أَنْ)؛ حسن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم "

فهذه هى علة إعمال (أَنْ) مضمرة هنا، وأما المعنى، فله معنيان:

---

(١) المقتضب ٢/٢٠ والمقرب ص٢٦٥ – ٢٦٦ و رصف المبانى ص٣٨٢.

(٢) من الكامل، وهو للبحترى فى ديوانه ٣/١٤٤٩ وبلا نسبة فى رصف المبانى ص٣٨٢.

(٣) سورة فاطر من الآية : ٣٦.

(٤) الكتاب ٣/٢٨.

الأول : أن يكون الإتيان منفياً بقيد اقتران الحديث به، كأنه قيل : ما تأتينى إلا لم تحدثنى، أولا تأتينى محدثاً، أى : قد يكون منك إتيان ولا يكون منك حديث. والثانى : أن يكون الإتيان سبباً للحديث، وهو منفى نفياً مطلقاً، والحديث ممتنع لعدم وجود سببه، كأنه قيل : أنت ما تأتينى فكيف تحدثنى، ولو أتيتنى حدثتنى، ويجمع المعنيين أن الثانى مخالف للأول [١]. يقول سيبويه [٢] : " فالنصب على وجهين من المعانى : أحدهما : ما تأتينى فكيف تحدثنى، أى : لو أتيتنى لحدثتنى. وأما الآخر : فما تأتينى أبداً إلا لم تحدثنى، أى : منك إتيان كثير ولا حديث منك ".

وشرط إعمال (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بالنفى أن يكون النفى داخلاً على الفعل المعطوف عليه، إما خالياً عما يزيل معناه، وهو النفى المحض، كما فى قولك : ما تأتينى فتحدثنى [٣]، وإما معه ما يزيل معناه وينقل الكلام إلى الإثبات، وهو النفى المؤول بالمحض نحو :ألم تأتنا فتحدثنا، فهو منصوب على معنى : ألم تأتنا محدثاً [٤]، ومنه قول الشاعر [٥] :

ألم تسألْ فتخبرَك الرســـومُ على فِرْتاج والطللُ القـــديمُ

ومن المؤول بالمحض أيضاً ما نقض بـــ (إلا) نحو : ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير، فينصب الفعل بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً؛ لأنه فى معنى : ما تأتينا فتقول شراً. يقول سيبويه[٦] : وتقول : ما تأتينا فَتَكَلَّمَ إلا بالجميل. فالمعنى : أنك لم تأتنا إلا تكلمت بجميل، ونصبه على إضمار (أَنْ) كما كان نصب ما قبله على إضمار (أَنْ) ".

ومثله قول الفرزدق [٧] :

---

(١) شرح المفصل ٢٧/٧ – ٢٨.

(٢) الكتاب ٣٠/٣.

(٣) شرح التسهيل ٣٠/٤ والهمع ٣٠٧/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٠/٤.

(٥) من الوافر، وهو غير منسوب فى الكتاب ٣٤/٣ وشرح التسهيل ٣١/٤ و اللسان (فرتج) وفرتاج : موضع بـــبلاد طيء.

(٦) الكتاب ٣٣/٣.

(٧) من الطويل، وهو للفرزدق فى ديوانه ص٥٦١ والكتاب ٣٣/٣.

وما قام منا قائم فى نَـــدِيِّنَا فينطقَ إلا بالتى هى أعـــرفُ

هذا ويلحق بالنفى: التشبيه الواقع موقعه نحو : كأنك والٍ علينا فتشتمَنَا، بالنصب،والتقدير ما أنت والٍ علينا [1].

هذا ولا يخلص المضارع للنصب فى نحو : ما تأتينى فتحدثنى؛ إذ يجوز فيه الرفع إما على التشريك والمعنى : ما تأتينى وما تحدثنى، وإما على السببية وبناء ما بعد الفاء على مبتدأ محذوف كما فى قوله تعالى [2] : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾. وإما على الاستئناف نحو قول بعض الحارثيين [3]:

غير أنَّـــا لم تأتنـــا بـــيقين فنرجِّـــى ونكثـــرُ التـــأميلا

والتقدير فى الآية : فهم يعتذرون، والمعنى : فيكف يعتذرون ؟ وفى البيت : فنحن نرجى أبداً [4]. قال سيبويه [5] : " وإنما اختير النصب؛ لأن الوجه ههنا وحدَّ الكلام أن تقول : ما أتيتنا فحدثتنا، فلما صرفوه عن هذا الحدِّ ؛ضعف أن يضموا (يَفْعَلُ) إلى (فَعَلْتَ) فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يضموه إلى الاسم فى قولهم : ما أنت منا فتنصرنا ونحوه ".

٥- العرض : نحو قولهم : ألا تنزل فتصيب خيراً، فالنصب بـــ (أَنْ) مضمرة على جعل الإتيان سبباً للحديث [6].

٦- قال الشاعر [7] :

---

(١) شرح الأشمونى ٤٤٧/٣.

(٢) سورة المرسلات من الآية : ٣٦.

(٣) من الخفيف، نسب لبعض الحارثيين فى الكتاب ٣١/٣ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥٩/٧ ونسبة ابن يعـــيش ٣٦/٧ إلى العنبرى.

(٤) شرح المفصل ٣٦/٧.

(٥) الكتاب ٣١/٣.

(٦) شرح التسهيل ٣٣/٤.

(٧) من البسيط، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب فى شرح التسهيل ٣٣/٤ والمســـاعد ٨٨/٣ وشـــرح شـــذور الذهب ص٣٩٨ وشرح قطر الندى ص ٧٤ والأشمونى ٤٤٣/٣ والهمع ٣٠٨/٢.

يا ابن الكـــرام ألا تـــدنو قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والمعنى : ليكن نزول فإصابة خير، وليكن دنو فإبصار. وحكى سيبويه[1] من كلامهم : ألا تقع الماءَ فتسبحَ، يريد فى الماء، فحذف (فى)، وعدى الفعل، فنصب الاسم قال [2] : " والمعنى فى النصب : إذا وقعت سبحت". يعنى على السببية. ويجوز فيما سبق الرفع على العطف، قال سيبويه[3] : " وتقول : ألا تقعُ الماء فتسبحُ، إذا جعلت الآخر على الأول، كأنك قلت : ألا تسبح. وإن شئت نصبته على ما انتصب عليه ما قبله، كأنك قلت : ألا يكون وقوع فأن تسبح، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به ". كما يجوز فيه الرفع على إضمار مبتدأ [4].

٧- التحضيض [5] : نحو قولهم : هلا أمرت فتطاع، قال تعالى[6]:﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾. وقال الشاعر [7] :

لولا تعوجين يا سلمى على فتخمدى نار وَجْدٍ كاد يُفْنِيْه

فالفعل بعد فاء السببية فيما سبق منصوب بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً، و(أَنْ) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متخيل مما سبق، والتقدير : ليكن أمر فطاعة، وليكن تأخير فتصديق، وليكن عَوْجٌ فإخماد نار.

ويجوز فيما سبق الرفع على الاستئناف أو على إضمار مبتدأ، ولم يقرأ فى الآية إلا بالنصب [8].

---

(١) الكتاب ٣٤/٣.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) المقرب ٢٦٧/٢.

(٥) العرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التنبيه على الفعل، إلا أن التحضيض فيه فضل توكيد، وحث علـــى الفعل، وكل تحضيض عرض؛ لأنك إذا حضضته على فعل، فقد عرضته عليه. يراجع الارتشـــاف ص١٦٧٢ – ١٦٧٣ والهمع ٣٠٩/٢.

(٦) سورة المنافقون من الآية : ١٠.

(٧) من البسيط، لم أقف على قائله، انظره غير منسوب فى شرح الأشمونى ٤٤٣/٣ والهمع ٣٠٩/٢ والدرر ٨٢/٤.

(٨) يراجع معجم القراءات ٤٧٩/٩.

٨-التمني: نحو قوله تعالى[١] : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ ومَثّل ومَثّل له سيبويه [٢] بـــ (ليته عندنا فيحدثنا،و ودَّ لو تأتيه فتحدثه).وبقول أمية ابن أبي الصلت[٣]:

ألا رسول لنـــا فيخبرَنَـــا ما بُعْدُ غايتنـــا مـــن رأس

فالفعل فيما سبق منصوب بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الفاء و (أَنْ) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متخيل مما سبق، والتقدير: ليكن كون معهم ففوز، وليكن عندنا فحديث، وليكن إتيان فحديث، وليكن وجود رسول لنا فإخبار. وقد يكون النصب بـــ (أَنْ) مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بـــ (لو) على جعلها تمنياً نحو قوله تعالى [٤]:﴿ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ ﴾ وفى مصحف هارون[٥]: ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ وقال المهلهل بن ربيعة [٦] :

ولو نُبش المقابر عن كليب فيعلمَ بالذنائب أىُّ زيـــر[٧]

ويجوز الرفع فيما سبق على العطف أو على الاستئناف، ولم يُقرأ بالرفع إلا فى آية القلم، وجعل سيبويه بيت أمية بن أبى الصلت مما لا يجوز فيه إلا النصب قال [٨]: " لا يكون فى هذا إلا النصبُ ؛ لأن الفعل لم تَضُمَّهُ إلى فعل".

يعنى لم يسبق بفعل فيعطف عليه، وأرى جواز الرفع على إضمار مبتدأ، والمعنى : فهو يخبرنا.

---

(١) سورة النساء من الآية ٧٣.

(٢) الكتاب ٣٣/٣، ٣٦.

(٣) من البسيط، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص٤٦ والكتاب ٣٣/٣ والرد على النحاة ص١٤٥ والتبصـــرة والتذكرة ٤٠٢/١ وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٢٩٢ وشرح اللمع لابن برهان ٣٥٧/٢.

(٤) سورة البقرة من الآية : ١٦٧.

(٥) سورة القلم من الآية : ٩.

(٦) من الوافر وهو للمهلهل بن ربيعة فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٦٧/٥ وشعراء النصرانية ١٦٩/٢ وبـــلا نســـبة فى شرح التسهيل ٣٣/٤.

(٧) شرح التسهيل ٣٣/٤ والمساعد ٨٨/٣.

(٨) الكتاب ٣٤/٣.

٩- الرجاء : وفى النصب بعده بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية خلاف بين النحويين، حيث ذهب البصريون [١] إلي أن الرجاء فى حكم الواجب، ولا ينصب الفعل بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الفاء المسبوقة بترجٍ. وذهب الكوفيون[٢]إلى جواز النصب بعد الرجاء، والذى أميل إليه جواز النصب؛ لوروده نظماً ونثراً.قال بدر الدين بن مالك [٣] : " والصحيح أن الترجى قد يُحمل على التمنى، فيكون له جواب منصوب " ومن المسموع قوله تعالى [٤] : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴾ وقوله عز وجل [٥]:﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ فى قراءة من نصب فى الآيتين. ومن ذلك قول الراجز[٦]:

علَّ صـــروف الـــدهر أو يُدْلِننا اللمَّـــةَ مـــن لماتهـــا

فتســـتريح الـــنفس مـــن

وخُرج على العطف على التوهم؛ لكثرة دخول (أَنْ) فى خبر لعل،ولست أوافق على ذلك؛ لأن الحمل على التوهم خلاف الأصل، فلا يُحمل الكلام عليه، ما وجدت عنه مندوحة،والمندوحة هنا النصب بـــ (أَنْ) مضمرة.

---

(١) الارتشاف ص١٦٧٣.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) شرح التسهيل ٣٤/٤.

(٤) سورة عبس الآية ٣، ٤. قرأ حفص عن عاصم، والأعرج، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، ومجاهد، وأبي بن كعب، وابن وابن أبي إسحاق، وعيسى، والسلمى،وزر بن حبيش (فتنفعَه) بالنصب. وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبـــو عمـــرو، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وأبو بكر فى رواية الأعشى، وأبو جعفر ويعقوب (فتنفعُه) بالرفع عطفـــاً علـــى (يذكر). يراجع جامع البيان فى القراءات السبع المشهورة لأبى عمـــرو الـــدانى ص٧٧١ ومعجـــم القـــراءات ٣٠٣/١٠ – ٣٠٤.

(٥) سورة غافر من الآية : ٣٦ : ٣٧ وقرأ الأعرج، وأبو حيوة، وزيد بن على، والزعفرانى، وابن مقسم، وعيسى بـــن عمر، والسلمى، وحفص عن عاصم (فأطلعَ) بالنصب وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فأطلعُ) بالرفع عطفـــاً على (أبلغ). يراجع معجم القراءات ٢٢٥/٨ – ٥٢٦.

(٦) الرجز أنشده الفراء دون نسبة عن بعض العرب،يراجع معاني القرآن ٩،٢٣٥/٣ والخصـــائص ٣١٦/١ وشـــرح المفصل ٢٩/٥ والمغني٤٣٨/٢.

هذا وإنما اشترط سبق الفاء بما سبق؛ لأنه لا يجوز إعمال (أَنْ) مضمرة بعدها إلا مع قصد السببية، وهذه الأمور تستدعيها؛ إذ هى طلب أو ما فى معناه،وهو يستدعى غيره[1].

هذا ولا يحسن إعمال (أَنْ) مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالواجب؛ لأن الذى حسن إضمار (أَنْ) بعد الفاء فيما سبق هو الدلالة على المخالفة بين الأول والثانى،وإذا عطفت بالفاء على الخبر الواجب مثل : أنت تأتينا فتحدثنا؛ لم يقع خلاف بين الأول والثانى، فلم يحتج إلى النصب على ذلك التأويل [2].

يقول سيبويه [3] : " واعلم أن الفاء لا تضمر فيها (أَنْ) فى الواجب، ولا يكون فى هذا الباب إلا الرفع.... وذلك قوله : إنه عندنا فيحدثُنا، وسوف آتيه فأحدثُهُ، ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول؛ وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل، فلا يكون فيه إلا الرفع ".

فإن نصب بـــ (أن) المضمرة بعد الفاء المسبوقة بالواجب، فهو ضرورة شعرية نحو قول المغيرة بن حبناء [4]:

سأترك منزلى لـــبنى تمـــيم وألحق بالحجـــاز فأســـتريحا

فالنصب بـــ (أنْ) مضمرة بعد الفاء فيما سبق ونحوه ضرورة شعرية؛ لأن الفاء مسبوقة بالواجب.قال سيبويه [5] : " وهو ضعيف فى الكلام " وقال[6]: " :فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه ". وقال المبرد [7] : " فهذا لا يجوز فى الكلام، وإنما يجوز فى

---

(١) مصباح الراغب ٥٤٨/٢.
(٢) شرح التسهيل ٣٤/٤.
(٣) الكتاب ٣٨/٣ بتصرف.
(٤) من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء فى شرح شواهد الإيضاح ص٢٥١ وشرح شواهد المغـــنى ص ٤٩٧ والمقاصـــد النحوية ٣٩٠/٤ والدرر ٢٤٠/١، ٧٩/٤ وخزانة الأدب ٥٢٢/٨ وبـــلا نســـبة فى الكتـــاب ٣٩/٣، ٩٢ والمحتسب ١٩٧/١ والمقرب ٢٦٣/١
(٥) الكتاب ٤٠/٣.
(٦) السابق٩٣/٣.
(٧) المقتضب ٢٢/٢-٢٣ بتصرف.

الشعر للضرورة، كما يجوز صرف مالا ينصرف، وتضعيف مالا يضعف فى الكلام.... وهو فى الرداءة على ما ذكرت لك " وقال ابن جنى [١] : " وها ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر "

هذا وكون الناصب بعد فاء السببية هو (أَنْ) المضمرة وجوباً، هو مذهب البصريين[٢]، واحتجوا بأن الأصل فى الفاء أن تكون عاطفة،وحروف العطف لا تعمل؛ لأنها غير مختصة، فلما قصدوا أن يكون ما بعد الفاء فى غير حكم ما قبلها، وحُوّل المعنى، فَحُوّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أَنْ)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر.

وذهب الكوفيون [٣] : إلى أن الفعل بعد فاء السببية منصوب بالخلاف؛ لأن الجواب مخالف لما قبله. ونسبه أبوحيان [٤] إلى الفراء وبعض الكوفيين، ونسبه الأشمونى [٥] [٥] إلى بعض الكوفيين.وذهب أبو عمر الجرمى[٦] إلى أنه منصوب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف. ونسبه الأنبارى [٧]إلى بعض الكوفيين أيضاً، ونسبه أبو حيان [٨] إلى الكسائى ومن وافقه من أصحابه والجرمى.

والذى أميل إليه هو رأى البصريين،فالناصب للمضارع بعد فاء السببية هو (أَنْ) المضمرة وجوباً، بعد فاء السببية؛لأن فيه إبقاء الفاء على ما استقر لها وهو العطف. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المخالفة عامل معنوى، واللفظى أقوى من المعنوى، حتى ولو كان مضمراً. وأما من ذهب إلى أنها ناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن بابها، فقد ردَّه

---

(١)المحتسب ١٩٧/١.

(٢) يراجع الكتاب ٢٩/٣ والمقتضب ٢٢/٢ والإنصاف ص٤٤٥ والجنى الدانى ص٧٤ وحاشية يس على التصريح ٢٣٨/٢.

(٣) يراجع الإنصاف ص٤٤٥ والجنى الداني ص٧٤ وحاشية يس على التصريح ٢٣٨/٢.

(٤) الارتشاف ص١٦٦٩.

(٥)شرح الأشموني٤٤٧/٣.

(٦) الإنصاف ص٤٤٥ وإصلاح الخلل ص٤٩.

(٧) الإنصاف ص٤٤٥.

(٨) الارتشاف ص١٦٦٩.

الأنبارى [1] بأن هذا لا يسلم به؛ فإنها لو كانت كذلك، لكان ينبغى أن يجوز دخول العاطف عليها نحو : ايتنى وفأكرمك وفأعطيك، وفى امتناع ذلك، دليل على أن الناصب هو (أَنْ) مضمرة بعدها، وفى هذا دليل آخر على أن الفاء باقية على أصلها وهو العطف.

الموضع الخامس :نصب المضارع بـــ (أن) المضمرة وجوباً بعد واو المعية يُنصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الواو إذا كانت للجمع فى الزمان أو المعية التى هى أحد محتملاتها [2]، مثل : ما تأتينا وتحدثَنَا، فـــ (تحدثنا) منصوب بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد واو الجمع، و(أَنْ) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم مما قبلها معمول لفعل محذوف، والمعنى : ما كان منك إتيان وحديث [3].

سبب إعمال (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الواو

الحامل على نصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد واو الجمع هو المعنى، بيان ذلك: أن المضارع بعد الواو على أوجه : الأول : أن يكون المعنى على أنه مشارك لما قبله فى حكمه، وهذا يتبع ما قبله فى إعرابه. الثانى : أن يكون المعنى على الاستئناف، ويكون مخالفاً لما قبله فى حكمه؛ فيرفع ويبنى على مبتدأ محذوف، كقولك : ما تأتينى وتحدثُنى، على معنى استئناف إثبات الحديث بعد نفى الإتيان، أى : وأنت تحدثُنى. الثالث: أن يكون المعنى على أنه مصاحب عُطف للجمع؛ فيرفع ويبنى على مبتدأ محذوف. الرابع : أن يكون المعنى على أنه مصاحب عُطف لإفادة الجمع، وليس مبنياً على مبتدأ محذوف، فهذا يكون منصوباً، نحو : ما تأتينا وتحدثَنَا، بالنصب، فالمعنى على نفى الجمع بين الإتيان والحديث، أى : ما تأتينا محدثاً، أى : تأتى ولا تحدث، فالنصب على هذا المعنى [4].

وإنما نصب بـــ(أَنْ) مضمرة، من قِبَلِ أن الأصل فى الواو أن تكون عاطفة، وحروف العطف غير مختصة، إذ هى تدخل على الأسماء والأفعال جميعاً، وما كان كذلك

---

(١) الإنصاف ص٤٤٧.
(٢) سماها الكوفيون والرضى واو الصرف. يراجع شرح الكافية للرضى ٦٨/٤ وحاشية الصبان ٤٤٨/٣.
(٣) يراجع شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٧ وشرح التسهيل ٣٦/٤ والهمع ٣١١/٢.
(٤) الأصول ١٥٤/٢ وشرح التسهيل ٣٥/٤ – ٣٦.

من الحروف؛ فلا يعمل، ومن هنا وجب إضمار (أَنْ) ناصبة بعدها، وإنما كان الإضمار واجباً؛ من جهة أن (أَنْ) مع الفعل فى تأويل مصدر، معطوف على مصدر متأوّل مما قبل الواو، فلا يجوز إظهار (أنْ)؛ لئلا يصير المصدر مصرحاً به، ثم تعطفه، فتكون قد عطفت اسماً صريحاً على فعل صريح، فلو كان الأول مصدراً صريحاً، لجاز لك أن تظهر (أَنْ) فى الثانى نحو قول ميسون بنت بحدل [1]:

للبس عباءةٍ وتقرَّ عـــينى أحبُّ إلىَّ من لُبْس الشُّفوفِ

ولو قال : وأن تقرعينى ؛ لجاز؛ لأن الأول مصدر صريح [2].

هذا وقد خالف الرضى [3] النحاة فى كون واو الجمع عاطفة مصدراً على مصدر، فذهب إلى أن الفعل نُصب بعد الواو فى نحو : ما تأتينا وتحدثنا؛ لأنهم قصدوا فيه معنى الجمعية، فيكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست عاطفة، وعليه فهى إما واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، والمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى : قم وأقومَ : قم وقيامى ثابت. وإما بمعنى (مع)، وهى لا تدخل إلا على الاسم، فلما قصدوا مصاحبة الفعل للفعل؛ نصبوا ما بعدها، وعليه فمعنى : قم وأقوم : قم مع قيامى. ثم قال [4] : " ولو وجعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله – كما قال النحاة – أي: ليكن منك قيام وقيام منى؛ لم يكن فيه نصوصيَّة على معنى الجمع، كما لم يكن فى تقديرهم فى الفاء معنى السببية... والأولى فى قصد النصوصيَّة فى شيء على معنى :أن يُجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصيَّة عليه ".

هذا ويميز واو الجمع التى ينصب المضارع بعدها بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً من الواو العاطفة أمران : أولهما : صحة تقدير (مع) موضعها.ثانيهما : أن واو الجمع إنما تكون فى

---

(١)من الطويل، وهو لميسون بنت بحدل في:المحتسب ٣٢٦/١ وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١ وشرح التصريح ٢٤٤/٢ وخزانة الأدب ٥٠٣/٨. وبلا نسبة في:شرح عمدة الحافظ ص٣٤٤ ورصف المباني ص٣٢٤.

(٢) يراجع شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧، ٢٤ – ٢٥.

(٣) شرح الكافية ٦٨/٤.

(٤) شرح الكافية ٦٨/٤ بتصرف.

مقام نفى أو طلب للجمع بين فعلين، فنحو قولك : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، بالنصب على أن المعنى أن الواو للجمع وأردت النهى عن الجمع بين الفعلين، لا عن واحد منهما، فلم تنهه عن الأكل وحده، ولا عن الشرب وحده، ولكن عن الجمع بينهما، وذلك هو المعنى المراد فى النصب [1].

مواضع إعمال (أنْ) مضمرة وجوباً بعد واو الجمع.

إنما ينصب المضارع بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد واو الجمع إذا كانت هى ومدخولها جواباً لما سبقت به فاء السببية، ولم يسمع هذا إلا فى خمسة مواضع يقول سيبويه [2] : " اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ". ويقول المبرد [3] : " فمعنى الواو : الجمع بين الشيئيين، ونصبها على إضمار (أَنْ) كما كان فى الفاء،وتنصب فى كل موضع تنصب فيه الفاء،ألا ترى أن قولك : زرْنى وأزورَك، إنما هو :لتكن منك زيارة، وزيارة منى ". وقال ابن السراج [4] : " وتنصب مع الواو فى كل موضع تنصب فيه مع الفاء "

والحاصل أن المسموع فى هذا خمسة مواضع هى :

الأول : النفى نحو قوله تعالى [5] :﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ بنصب (ويعلمَ) [6]، فالفعل منصوب بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الواو،

---

(١) شرح التسهيل ٣٨/٤.

(٢) الكتاب ٤١/٣.

(٣) المقتضب ٢٥/٢.

(٤) الأصول ١٥٥/٢.

(٥) سورة أل عمران من الآية ١٤٢.

(٦) قرأ الجمهور بنصب (ويعلمَ)، وقرأ الحسن وابن يعمر وأبوحيوة وعمرو بن عبيد (ويعلمِ) بكسر الميم عطفاً على (لما يعلم) فهو مجزوم مثله، والتحريك بالكسر لالتقاء الساكنين وقرأ عبد الوارث عن أبى عمرو (ويعلمُ) بـــالرفع على الاستئناف. يراجع مختصر ابن خالويه ص ٢٢ ومعجم القراءات ٥٨٠/١ – ٥٨١.

الواو، و(أَنْ) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متخيل مما قبلها، والمعنى : ولما يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر [١].

ومثل له سيبويه [٢] بقول ابن الصمَّة [٣] :

قتلتُ بعبد الله خير لِدَاتِــهِ ذُؤَاباً فلم أفخر بذاك وأجزعا

وبقولهم : لا يسعنى شيء ويعجزَ عنك. والمعنى : فلم يكن فخر وجزع، ولا يكون سعة لشيء وعجز عنك. يقول ابن السراج [٤] : " فتنصب،ولا معنى للرفع فى (يعجز)؛ لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه، وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه، إنما يعنى : لا يجتمع أن يسعنى شيء، ويعجز عنك "

الثانى : الأمر نحو قول الأعشى [٥] :

فقلتُ ادعى وأدعــوَ إنَّ لصوتٍ أن يُنَادىَ داعيــانِ

فــ (أدعوَ) فعل مضارع منصوب بــ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد واو الجمع، و(أَنْ) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متخيل مما قبلها، والمعنى : ليكن دعاء منكِ ودعاء منى. قال سيبويه [٦] : " وتقول : زُرْنى وأزورَكَ، أى : أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم تُرِدْ أن تقول : لتجتمعْ منك الزيارة، فزيارة منى، ولكنه أراد أن يقول : زيارتك واجبه علىَّ على كل حال، فلتكن منك زيارة ".

---

(١) الارتشاف ص١٦٧٩ والهمع ٣١٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٣.

(٣) من الطويل،وهو منسوب لدريد بن الصمة فى الكتاب ٤٣/٣ والكامل للمبرد ٥٤/٤ والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٤٠١/١ والرد على النحاة ص ١٤٨ ومعجم شواهد العربية ص٢٠٩ وبلا نسبة فى الارتشاف ص١٦٧٩.

(٤) الأصول ١٥٤/٢.

(٥) من الوافر، وهو للأعشى فى الكتاب ٤٥/٣ والرد على النحــاة ص ١٢٨ والــدرر ٨٥/٤ ولــيس فى ديوانــه. وللفرزدق فى آمالى القالى ٩٠/٢ وليس فى ديوانه. ولدثار بن شيبان النمري في سمط اللآلى ص ٧٢٦ والأغــانى ١٥٩/٢. وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جسم فى شرح المفصل ٣٥/٧ ولهم أو لدثار بن شيبان فى التصريح ٢٣٩/٢ وشرح شواهد المغنى ٨٢٧/٢ والمقاصد النحوية ٣٩٢/٤ وبلا نسبة فى مجالس ثعلب ٥٢٤/٢.

(٦) الكتاب ٤٥/٣.

ومثّل له سيبويه أيضاً بقوله : ائتنى وآتيَكَ، قال [1] : " إذا أردت : ليكن إتيان منك وأن آتيكَ، تعنى : إتيان منك وإتيان منى... ".

الثالث: النهى نحو قوله تعالى[2] : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ بنصب (تكتموا)[3].والمعنى على إعمال (أَنْ) مضمرة : لا يكن لبس للحق بالباطل وكتمان. ويجوز الجزم على العطف، قال سيبويه [4] : " إن شئت جعلت : (وتكتموا) على النهى، وإن شئت جعلته على الواو " ومنه قول الشاعر [5] :

لا تنه عن خلق وتأتىَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيمُ

والمعنى على النصب بـــ (أنْ) مضمرة : لا يكن منك نهي وإتيان؛ لأنه أراد أن يجمع بين الإتيان والنهى. قال بدر الدين بن مالك [6] : " فالنصب على معنى : لا تجمع بين أن تنهى وتأتى،ولو جزم؛ كان المعنى فاسداً، ولو رفع؛ جاز على إضمار مبتدأ، والواو للحال، لا على الاستئناف ".

الرابع : الاستفهام نحو قول الحطيئة [7]:

ألم أك جاركم ويكونَ بينى وبينكم المــودة والإخــاء

---

(١) السابق ٣/٤٤.

(٢) سورة البقرة من الآية : ٤٢.

(٣) قراءة الجمهور(وتكتموا) بحذف النون. وقرأ عبد الله بن مسعود (وتكتمون) بإثبات النون. يراجع إعراب القراءات الشواذ ١/١٦٥ ومعجم القراءات ١/٩٢.

(٤) الكتاب ٣/٤٤.

(٥) من الكامل، وهو لأبى الأسود الدؤلي فى ديوانه ص ٤٠٤ والأزهيــة ص٢٣٤، وللمتوكــل الليثــى فى الأغــانى ١٢/١٥٦ وحماسة البحترى ص١١٧. ولأبى الأسود أو للمتوكل فى لسان العرب (عظظ)، ولأبى الأســود أو الأخطل أو المتوكل أو للطرماح أو للسابق البربرى فى خزانة الأدب ٨/٥٦٤ – ٥٦٧ وللأخطــل فى الكتــاب ٣/٤١.

(٦) شرح التسهيل ٤/٣٦.

(٧) من الوافر، وهو للحطيئة فى ديوانه ص٥٤ والكتاب ٣/٤٣ وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٣ والــرد علــى النحــاة ص١٢٨ وشرح شذور الذهب ص ٤٠٣ وشرح شواهد المغنى ص٩٥٠ والدرر ٤/٨٨ وبلا نسبة فى الأصول ٢/١٥٥ ورصف المبانى ص٤٧.

وما أنشده بعض النحاة [1] :

أتبيتُ ريان الجفــونِ مــن وأبيت منك بليلة الملســوع

ونحو قولك : هل تأتينا وتحدثَنا، فالنصب بــ (أَنْ) مضمرة على معنى : ألم يكن جوارى لكم وكون مودة وإخاء بيننا؟وأيكون بيات منك وأنت ريان الجفون وبيات منى بسببك بليلة الملسوع؟ وهل يكون منك إتيان وحديث؟.

فالفعل فى كل ما سبق منصوب بــ (أَنْ) المضمرة وجوباً بعد واو الجمع. ويجوز الرفع على الاستئناف أو إضمار مبتدأ، ولا يجوز الإضمار فى بيت الحطيئة، فلا يرفع إلا على الاستئناف [2].

الخامس : التمنى، نحو قوله تعالى[3]:"فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ " فى قراءة النصب (ولا نكذبَ) و (ونكونَ) [4].فالنصب بــ(أَنْ) مضمرة وجوباً بعد واو الجمع، و (أَنْ) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متخيل مما قبلها والمعنى : ليت رَدٌّ حاصل ولا يكون تكذيب، ويكون إيمان. وقيل : ياليتنا يجمع لنا الردُّ وترك التكذيب،والكون من المؤمنين [5].

هذه هى المواضع التى سمع فيها النصب بــ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد واو الجمع. قال أبوحيان [6] : " ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء، ولا العرض،ولا التحضيض، ولا الرجاء. ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع ".

---

(١) من الكامل،وهو للشريف الرضى فى ديوانه ٤٩٧/١ وحاشية الشيخ يس ١٨٤/١ والــدرر ٨٧/٤ وللشــريف المرتضى فى مغنى اللبيب ٦٦٨/٢ ونسبه ابن عقيل فى المساعد ٩١/٣ لبعض النحاة.

(٢) شرح التسهيل ٣٧/٤.

(٣) سورة الأنعام من الآية : ٢٧.

(٤) قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم، ويعقوب والأعمش، والكسائى : (ولا نكذبَ) (ونكونَ) بنصب الاثنين. الاثنين. وقرأ ابن عامر فى رواية هشام بن عمار،وأبو بكر (ولا نكذبُ) (ونكونَ) برفع الأول ونصب الثانى. وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو بكر عن عاصم،وخلف، والأعرج، والحسن البصرى (ولا نكذبُ) (ونكونُ) برفع الاثنين. يراجع الحجة لابن خالويه ص١٣٧ والكشف عن وجوه القراءات ٤٢٧/١ والتذكرة فى القراءات الثمــان ص٣٢٢ ومعجم القراءات ٤١٠/٢ – ٤١٢.

(٥) شرح المفصل ٢٦/٧.

(٦) الارتشاف ص١٦٨٠.

وجوَّز الأشمونى [1] وكثير من النحاة القياس على ما سُمع فمثال الدعاء: يارب اغفر لى وتوسع علىَّ. ومثال العرض : ألا تنزل وتصيب. والتحضيض: هلا تأتينا ونكرمك. والرجاء : لعلى أجاهد وأغنم.

هذا وإنما أعملت (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الفاء والواو فى غير الواجب؛ لأنه لو كان الفعل المعطوف عليه واجباً، لم يبنِ الخلاف، فيصلح إضمار أن[2].

وقد بان بما تقدم أن المضارع بعد واو الجمع لا يخلص للنصب بـــ (أَنْ) مضمرة؛ إذ يجوز أن تكون الواو عاطفة إذا قصد إشراك ما بعدها فى حكم ما قبلها، فيبطل النصب بـــ(أَنْ) مضمرة. وكذا إذا قصد بالواو الاستئناف؛ فيرفع ما بعدها، ويذكر منقطعاً عن حكم ما قبلها، وكذا يرفع إن قصد بناؤه على مبتدأ محذوف، فيبطل النصب بـــ (أَنْ) مضمرة، والمعنى وقصد المتكلم هو الحاكم فى هذا [3].

هذا وكون المضارع منصوب بـــ(أَنْ) مضمرة وجوباً بعد واو المعية هو مذهب البصريين [4]، واحتجوا بما تقدم من أن الواو حرف عطف لا يعمل لدخوله على الأسماء والأفعال جميعاً، فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول،وحول إلى الاسم، استحال أن يُضَمَّ الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أَنْ)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم. وذهب الكوفيون [5] إلى أن المضارع بعد واو المعية منصوب على الصرف، ونسب لهم بدر الدين ابن مالك [6] أنه منصوب بالواو نفسها.

---

(١) شرح الأشمونى ٣/٤٥٠.

(٢) الأصول ٢/١٥٥.

(٣) شرح التسهيل ٤/٣٨ والهمع ٢/٣١٢.

(٤) يراجع الكتاب ٣/٤١ – ٤٦، ٨٨ والإنصاف ص ٤٤٢ وشرح التسهيل ٤/٣٦ والمساعد ٣/٩٠ والهمع ٢/٣١٤.

(٥) يراجع الإنصاف ص٤٤٢.

(٦) شرح التسهيل ٤/٣٦.

وإنما قال الكوفيون إن المضارع منصوب على الصرف؛ لأن الثانى مخالف للأول، لأن الواو عطفت ما بعدها على ما قبلها على غير شكله.وذهب أبو عمرو الجرمى [1] إلى أنه منصوب بالواو نفسها.

وأقول: ماعليه العمل هو ما ذهب إليه البصريون من أن المضارع بعد واو المعية منصوب بـــ (أَنْ) مضمرة وجوباً وهى وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متخيل مما سبق. وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أن المضارع منصوب بالصرف، فيردّه أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب ؛إذ هو عامل معنوى و(أَنْ) المضمرة عامل لفظي، وهو مقدم على العامل المعنوى حتى ولو كان مقدراً. وما ذكره الكوفيون هو الموجب لتقدير (أَنْ)، فالذى أوجب نصب الفعل هنا بـــ (أَنْ) مضمرة امتناعه أن يدخل فى حكم الأول [2].

وأما ما ذهب إليه أبو عمرو الجرمى من أن المضارع هنا منصوب بالواو نفسها فيردّه أنها لو كانت كذلك؛ لكانت كـــ (إنَّ) و (كان) يجوز أن تدخل عليها حروف العطف، ألا ترى أن الواو فى القسم لما كانت هى العاملة للخفض، مكان الباء، جاز دخول حرف العطف عليها، فيقال : وو الله، ولما كانت واو (ربَّ) أصلها العطف؛ لم يجز دخول حرف العطف عليها، ولما امتنع دخول العاطف على الواو هنا؛ دلَّ على أنها عاطفة غير ناصبة [3].

المطلب الثانى :نصب المضارع بـــ (أنْ) المضمرة جوازاً وأثره في المعنى والإعراب

تضمر (أَنْ) الناصبة للمضارع جوازاً فى موضعين:الموضع الأول: بعد عاطف الفعل على اسم صريح، والعاطف : (الواو)، أو (الفاء)، أو (أو)، أو (ثم) نحو قولك : أعجبنى

(١) الارتشاف ص١٦٦٨ وإصلاح الخلل ص٤٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧ وشرح الجمـــل لابـــن عصـــفور ١٤٣/٢.

(٢) الإنصاف ص٤٤٣ – ٤٤٤.

(٣) شرح المفصل ٢١/٧ والإنصاف ص٤٤٣.

قراءتك وتفهمَ، وإن شئت قلت:وأن تفهم، فالفعل (تفهم) منصوب بـــ (أَنْ) جائزة الإضمار، وهى والفعل فى تأويل مصدر معطوف بالواو على الاسم الصريح المتقدم، والمعنى :أعجبنى قراءتك وفهمك[1].

قالت ميسون بنت بحدل الكلابية [2] :

للبسُ عباءة وتقرَّ عـــينى أحبُّ إلىَّ من لبس الشفوفِ

فـــ (تقرَّ) منصوب بأن جائزة الإضمار، وهى وما دخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف بالواو على المصدر الصريح (لبسُ) والمعنى : للبس عباءة وقُرَّةُ عينى أحبُّ إلى من لبس الشفوف [3].

قال سيبويه [4] : " لما لم يستقم أن تحمل و(تقرَّ) وهو فعل على (لُبْس) وهو اسم؛ لَمَّا ضممته إلى الاسم، وجعلت (أحبُّ) لهما ولم ترد قطعه، لم يكن بدٌ من إضمار (أن) ".وقال ابن يعيش [5] : " ولو قال : (وأن تقرَّ عينى) لجاز؛ لأن الأول مصدر فـــ (لبسُ عباءة) مبتدأ (و تقرَّ عينى) فى موضع رفع بالعطف عليه، و(أحبُّ إلىّ) الخبر عنهما. والمعنى : أن لبس الخشن من الثياب مع قرَّة العين أحب إلىَّ من لبس الشفوف، وهو الرقيق من الملبوس، فالتفضيل لهما مجتمعين على لبس الشفوف، فلما كان المعنى يعود إلى ضم (تقرَّ عينى) إلى (لبس عباءة) اضطر إلى إضار (أنْ) والنصب".

ولا فرق فى أن يكون المعطوف عليه مصدراً صريحاً كما مُثّل، أو اسماً غير مصدر نحو قولك : لولا زيد ويحسن إلىَّ لهلكتُ، والمعنى: لولا زيد وإحسانه.

---

(١) المساعد ١٠٧/٣ والمقاصد الشافية ٨٧/٦.

(٢) من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلابية فى المحتسب ٣٢٦/١ وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١ وشرح شـــواهد الإيضاح ص ٢٥٠ وشرح شذور الذهب ص ٤٠٥ والتصريح ٢٤٤/٢ والمقاصد النحويـــة ٣٩٧/٤ والـــدرر ٩٠/٤ وخزانة الأدب ٥٠٣/٧، ٥٠٤.

(٣) الارتشاف ص١٦٨٩.

(٤) الكتاب ٤٦/٣.

(٥) شرح المفصل ٢٥/٧.

قال الحصين بن الحمام [1] :

ولولا رجالٌ من رزَام أعزةٌ وآلُ سُبَيْع أو أسوءَك عَلْقَما

ومثال (الفاء) قول بعض الطائيين [2]:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَر فأرضـــيَه ما كنتُ أوثرُ إتراباً على ترب

ومثال (ثم) قول أنس بن مدركة [3] :

إنى وقتلى سليكاً ثم أَعْقِلَهُ كالثور يُضربُ لما عافتِ البقرُ

ومثال (أو) ما تقدم من قول الحصين بن الحمام، ومنه أيضاً قوله تعالى [4] :

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ فى قراءة نصب (يرسل) [5]. فالأفعال (أرضيه)، و(أعقله)، و (يرسل) منصوبة بـــ (أنْ) جائزة جائزة الإضمار وهى والفعل فى تأويل مصدر معطوف على الاسم السابق، والمعنى : لولا توقع معترٍ فإرضائى إياه، وإنى وقتلى سليكاً ثم عقلى إياه، و إلا وحياً أو إرسال رسول [6].

---

(١) من الطويل، وهو للحصين بن الحمام فى شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٣ والتصريح ٢٤٤/٢ والمقاصد النحوية ٤١١/٤ والخزانة ٣٢٤/٣ وبلا نسبة فى المحتسب ٣٢٦/١.

(٢) من البسيط، وهو لبعض الطائيين فى شرح التسهيل ٤٩/٤ ولرجل من طيئ فى شرح الكافية الشافية ص١٥٥٨. وبلا نسبة في المساعد ١٠٦/٣ والتصريح ٢٤٤/٢.والمعتر : المتعرض للمعروف. والأتراب : جمع ترب، وترب الرجل من يساويه في العمر.

(٣) من البسيط، وهو لأنس بن مدركة فى الحيوان ١٨/١ والأغانى ٣٥٧/٢٠ واللسان (ثور)، و(وجع)، (عيف) و التصريح ٢٤٤/٢ والمقاصد النحوية ٣٩٩/٤ والدرر ٩٣/٤ وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ص١٥٥٨ والمساعد ١٠٧/٣. وعاف الشيء : كرهه. ويُروى (كليباً) مكان (سليكاً). ويروى: إنى وقتلى سليكاً بعد مقتله، وعليها فلا شاهد.

(٤) سورة الشورى من الآية : ٥١.

(٥) قرأ نافع (يرسلُ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. يراجع كتاب معانى القراءات لأبى منصور الأزهرى ص٤٣٥ – ٤٣٦

(٦) التصريح ٢٤٤/٢.

وما سبق كانت فيه (أَنْ) العاملة مضمرة جوازاً، ومثال إظهارها قول عمر بن أبي ربيعة [1]:

أبتِ الرَّوادفُ والنُّـــدىُّ مسَّ البُطونِ وأن تمسَ ظهوراً

علة جواز إضمار (أنْ)فيما سبق

إنما جاز إضمار (أن) فيما سبق؛ لأنها إذا ظهرت مع الفعل؛ أصبح كالاسم الصريح، ولذلك يطلق سيبويه [2].على (أَنْ) أنها اسم من قِبَلِ أنها مع الفعل فى تأويل اسم، فتناسب المعطوف عليه، وهو الاسم الصريح المتقدم، فيجوز الإظهار لذلك، وهى بذلك تفارق نحو : ما تأيتنا وتحدثَنَا، وبابه؛ لأن المعطوف عليه هنا ليس باسم صريح، فلو ظهرت (أَنْ)، لم يكن فى اللفظ ما يعطف عليه، فامتنع الإظهار لذلك [3]. ويقول ابن عقيل[4]: " واحترز من الاسم المتوهم، فإن الواجب إضمار (أَنْ) حينئذ "

فإن كان الفعل منفياً بـــ (لا) ؛ وجب الإظهار نحو : جئت لئلا أحرم الخير [5].

ومع هذا فالنحاة على أن الإظهار أقيس لو استقام الوزن، يقول بدر الدين بن مالك[6] : "ولو استقام الوزن بإظهارها؛ لكان أقيس ".

وإنما كان ذلك كذلك ؛ليتماثل المتعاطفان صورة، من جهة أن الأول اسم صريح، والثانى مؤول من (أَنْ) والفعل وفيه نوع تناسب. هذا ولا يجوز إعمال (أنْ) جائزة الإضمار مع غير الحروف المتقدمة فلا يجوز عجبت من قيامك بل تقعد [7].

الموضع الثانى : بعد لام الجر غير الجحودية نحو قولك : جئت لأكرمك، وإن شئت قلت :لأن أكرمك، فالفعل (أكرمَك) منصوب بـــ (أنْ) مضمرة جوازاً بعد اللام، و(أَنْ)

(١) من الكامل، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص٤٩٢ وبلا نسبة فى المقاصد الشافية ٨٩/٦.
(٢) الكتاب ٢٢٨/٤.
(٣) المقاصد الشافية ٨٩/٦.
(٤) المساعد ١٠٨/٣.
(٥) شرح التسهيل ٤٩/٤.
(٦) شرح الكافية الشافية ص١٥٥٧.
(٧) الارتشاف ص١٦٩٠.

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام والمعنى : جئت لإكرامك[1]. وهذه اللام تسمى لام (كى) بمعنى أنها للسبب، ولا يقصدون أن (كى) تقدر بعدها فتكون ناصبة بدل (أَنْ) [2].فإن قلتَ : لم لا تكون (كى) مضمرة بعد اللام ؟ قلتُ : لأنه لم يثبت لها الإضمار فى غير هذا الموضع، فحُمل هذا عليه، وقد ثبت إضمار (أَنْ) فى غيره، فحُمل الموضع على إضمارها[3]. وجوَّز ابن كيسان والسيرافى[4] أن يكون المضمر (أَنْ) أو (كى)، ولعل ما دفعهما إلى هذا : إظهار العرب لــ (أَنْ) بعدها تارة، وإظهارهم (كى) بعدها تارة أخرى.

وما ذهبا إليه مدفوع بما سبق من أن (كى) لم يثبت لها الإضمار فى غير هذا الموضع، فينبغى أن يحمل هذا الموضع على عدم إضمارها؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة، هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن (أَنْ) أمُّ الباب يجوز فيها ما لا يجوز فى غيرها، فأضمرت، ولم يجز ذلك فى غيرها من النواصب.

هذا وقد ألحق الرضى [5] و بدر الدين بن مالك [6] بــ (لام كى) فى جواز إضمار إضمار (أَنْ) بعدها : لام العاقبة نحو قوله تعالى [7] : ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ واللام الزائدة نحو قوله تعالى [8] : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾

هذا وإنما يجوز إضمار (أَنْ) بعد اللام المذكورة إذا كان الفعل مثبتاً، فإن كان منفياً بــ (لا)؛ وجب إظهارها نحو قولك : جئت لئلا أحرم الخير، وإنما أظهروها؛ ليفصلوا بين المتماثلين[9]. ولا يجوز إضمار (أَنْ) بعد غير اللام من حروف الجر، وإنما كان ذلك كذلك؛ لكثرة دوران معناها فى الكلام. وقال ابن السراج [10] : " وليس لك أن تفعل

---

(١) يراجع شرح التسهيل ٤/٤٩.
(٢) يراجع الأصول ٢/١٥٠ وشرح التسهيل ٤/٤٩.
(٣) شرح التسهيل ٤/٤٩ والهمع ٢/٣٢١.
(٤) الهمع ٢/٣٢١.
(٥) شرح الكافية ٤/٧٩.
(٦) شرح التسهيل ٤/٤٩.
(٧) سورة القصص من الآية : ٨.
(٨) سورة النساء من الآية : ٢٦.
(٩) شرح التسهيل ٤/٤٩ والمساعد ٣/١٠٨.
(١٠) الأصول ٢/١٥٠.

هذا مع غير اللام، لو قلت : هذا لك بتقوم، تريد :بأن تقوم؛ لم يجز، وإنما شاع هذا مع اللام من بين حروف الجر فقط؛ للمقاربة التى بين (كى) واللام فى المعنى ". وعليه فالمعنى هو ما حسّن إضمار (أَنْ) بعد اللام دون غيرها من حروف الجر.

علة جواز إضمار (أَنْ) بعد لام (كى)

إنما جاز إضمار (أَنْ) و إظهارها بعد (لام كى) فى الموجب؛ لأن (أَنْ) مع الفعل فى تأويل المصدر، واللام تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين، وهى قابلة أن يُسأل بها عن كل فعل، فيقال : لم فعلت ؟ فتقول : لكذا؛ لأن لكل فاعل غرضاً فى فعله، وباللام يتوصل إلى ذلك؛ ولذلك فأنت مخير بين إضمارها وحذفها [١].

والذى حسَّن الإضمار هو التخفيف، وهو باب واسع فى كلام العرب، ولذلك ذهبوا إلى أن لام الأمر وتاء المخاطب حذفتا فى أمر المواجه، طلباً للتخفيف [٢]. وزاد الرضى [٣] الأمر وضوحاً حين علل لجواز إظهار (أنْ) مع لام (كى) بأنها تدخل على الاسم الصريح نحو : جئت للإكرام؛ فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح وهو (أَنْ) المصدرية.

هذا وكون (أَنْ) الناصبة مضمرة جوازاً بعد لام (كى) هو مذهب جمهور البصريين [٤]، واحتجوا بأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال، وذهب الكوفيون [٥] إلى أن الناصب هو (لام كى) نفسها من غير تقدير (أَنْ)، واحتجوا بأنها تتضمن معنى (كى)، وكما أن (كى) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه، وأنها تفيد الشرط كقولك : قمتُ لتقومَ، فأشبهت (إنْ) الشرطية، وفرقوا بينهما فعملت (إنْ) الجزم، وعملت اللام النصب. على أن اللام لا تخلص لكونها من عوامل الأسماء ؛لأنها تجزم

---

(١) شرح المفصل ٢٨/٧.
(٢) الإنصاف ص٤٦٣.
(٣) شرح الكافية ٧٩/٤.
(٤) يراجع المقتضب ٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٧ والإنصاف ص٤٦.
(٥) الإنصاف ص٤٦١ والمساعد ١٠٨/٣ والهمع ٣٢١/٢.

الفعل فى بعض أحوالها نحو : ليقمْ زيد. وعليه فإذا نصب الفعل مع اللام و (كى) فالناصب هو اللام، و(كى) مؤكدة، وإذا انفردت (كى) فالعمل لها.

وذهب ثعلب [١] إلى أن الناصب هو اللام لقيامها مقام (أن).

والراجح لدىَّ هو مذهب جمهور البصريين فى أن الناصب هو (أَنْ) المضمرة جوازاً بعد اللام ؛لأنها أم الباب يجوز فيها مالا يجوز فى غيرها، ولأنه قد ثبت لها الإضمار فى غير هذا الموضع؛ فليحمل هذا على ما ثبت لها، ولأنها تقدر مع الفعل بمصدر يُجر باللام.

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أن اللام تتضمن معنى (كى)، و(كى) تنصب بنفسها فكذلك ما قام مقامها، فيردّه أن (كى) تنصب تارة بتقدير (أَنْ)، لأنها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل إن حملها على الحالة التى تنصب بتقدير (أَنْ) أولى؛ لأنها إذ ذاك حرف جر، كما أن اللام حرف جر، وحمل حرف الجر على مثله أولى من حمله على حرف نصب [٢]. وأما قولهم : إنها تفيد الشرط، فأشبهت (إن) الشرطية، فيردّه أنها تفيد التعليل لا الشرط، وإن سلمنا أنها تفيد الشرط؛ لكان حقها الجزم، كما يجزم بـــ (إنْ) [٣]. وأما ما استدلوا به من أن اللام من عوامل الأسماء وقد تكون من عوامل الأفعال، فهذا يدفع العمل من بابه؛ لأنها إذا كانت كذلك فهى حرف غير مختص، وغير المختص لا يعمل.

إعمال (أَنْ) مضمرة فى غير المواضع السابقة

نسب أبو حيان [٤] إلى جماعة من النحويين جواز إضمار (أَنْ) فى غير مواضع الوجوب والجواز المتقدمة، وقد اختلف هؤلاء بعد الإضمار، فذهب الأكثرون[٥] إلى أن

---

(١) الأشمونى ٤٢٨/٣ والهمع ٣٢١/٢.
(٢) الإنصاف ص٤٦٣.
(٣) السابق ص٤٦٤.
(٤) الارتشاف ص١٦٩٠.
(٥) السابق والصفحة نفسها.

الفعل يرفع إذا أضمرت (أَنْ) فى غير المواضع السابقة، وعليه سيبويه[١] والأخفش[٢]. ومن ذلك قول طرفة بن العبد [٣]:

ألا أيهذا الزاجريّ أحضرُ الوغى		وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخلدى

برفع (أحضُر). وقول جميل بثينة [٤]

جزعت حذار البين يوم وحقَّ لمثلى يابثينةُ يجزع

ومنه قوله تعالى [٥] : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَٰهِلُونَ ﴾ فى قراءة قراءة رفع (أعبد) [٦].ومنه قولهم : مره يحفرها، بالرفع، فـ (أن) أضمرت قبل (أحضر)، و (أعبد) و (يحفرها)، فارتفع الفعل، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن العامل إذا نسخ عاملاً وحذف، رجع الأول. ونسب المبرد [٧] إلى بعض النحويين من غير البصريين جواز النصب على إضمار (أن) قال [٨] : " والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض، نحو : الفاء والواو،وما ذكرناه معهما " . وقول المبرد : " وما ذكرناه معهما " يفهم منه تجويزه النصب على إضمار (أَنْ) وهذا ما نسبه إليه صراحة أبو حيان [٩]، والسيوطى [١٠]. ويرى الرضى فى موضع من شرح الكافية [١١] أن النصب هنا ضعيف، وفى موضع

---

(١) الكتاب ٩٩/٣، ١٠٠.

(٢) شرح الأشمونى ٤٦٢/٣.

(٣) من الطويل، وهو لطرفة فى ديوانه ص٣٢ والكتاب ٩٩/٣، ١٠٠ والمقتضب ٨٢/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤ وخزانة الأدب ١١٩/١ وبلا نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧ ويروى برفع (أحضر) ونصبه.

(٤) من الطويل وهو لجميل بثينة فى ديوانه ص١١٢ وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ والخصائص ٤٣٥/٢ و شرح المفصل ٢٧/٤ و اللسان (دنا).

(٥) سورة الزمر من الآية :٦٤.

(٦) قرأ الجمهور (أعبدُ) بالرفع، وقرأ الحسن البصري (أعبدَ) بالنصب. يراجع معجم القراءات ١٨٥/٨.

(٧) المقتضب ٨٢/٢.

(٨) الارتشاف ص١٦٩٠.

(٩) السابق صـ١٦٩٠.

(١٠)الهمع٣٢٣/٢.

(١١) ٦٦/١.

آخر [1] يراه شاذاً. ويرى ابن عقيل [2] أن النصب فى غير مواضع الإضمار الواجبة والجائزة محمول على الندرة. ولعل من جوز النصب على إضمار (أنْ) حمل الكلام على أن العامل يضمر ويعمل مطلقاً. ومما جاء فيه النصب بيت طرفة السابق :

ألا أيهذا الزاجرىّ أحضرُ وأن أشهدَ اللذات هل أنت

وقول امرئ القيس [3] :

فلم أر مثلها خُباسة واحدة ونُمنهت نفسى بعدما كدت

وحكى من كلامهم خذ اللص قبل يأخذك [4]، وروى قولهم مره يحفرها، بالنصب. بالنصب. وقرأ الحسن :﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾. بنصب(أعبد) وقرئ قوله تعالى [5] : ﴿مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ بنصب (يسفك). فالفعل فى كل ما سبق منصوب على إضمار (أنْ) والتقدير : (أن أحضر) و(أن أفعله)، و (أن يأخذك)،و (أن يحفرها)، و (أن أعبد)، وأن (يسفك). ويرى الرضى [6] أن أضعف ما يكون النصب على الإضمار إذا كان الفعل المنصوب مقدراً باسم مرفوع نحو قولهم [7] بتسمع بالمعيدى خير من أن تراه.

---

(١) ٨٢/٤.

(٢) المساعد ١١٠/٣.

(٣) من الطويل،وهو لامرئ القيس فى ملحق ديوانه ص٤٧١ وله أو لعمرو جوين الطائى فى لسان العرب (خبس)، ولعامر بن حوين فى الكتاب ٣٠٧/١ وشرح أبيات سيبويه ٣٣٧/١. ولعامر بن حوين أو لبعض الطائيين فى شرح شواهد المغنى ٩٣١/٢. وبلا نسبة فى المقرب ٢٧٠/١ ورصف المبانى ص١١٣.ونُمنهت :كففت والخباسة : الغنيمة

(٤) ويروى المثل: قبل أن يأخذك. يراجع مجمع الامثال ٢٦٣/١.

(٥) سورة البقرة من الآية : ٣٠ قرأ الجمهور (يسفك) بالرفع وكسر الفاء، وقرأ أبو حيوة وابن أبى عبلة وطلحة بن مُصَرِّف (يسفك) بالرفع وضم السين، وقرأ ابن هرمز و أسيد والأعرج و(يسفك) بالنصب وكسر الفاء. يراجع مختصر ابن خالويه ص ٤ ومعجم القراءات ٧٣/١ – ٧٤.

(٦) شرح الكافية ٨١/٤.

(٧) مثل من أمثال العرب وهو مثل يضرب لمن خبره أفضل من رؤيته، قائله هو المنذر بن ماء السماء. ويروى (أن تسمع) و(لن تسمع) و (لا أن تراه). يراجع أمثال العرب للمفضل الضبى ص٥٥، و مجمع الأمثال ٣٩٥/١ وجمهرة الأمثال ٦٦/١، والفاخر ص٦٥وفصل المقال ص١٣٥ – ١٣٦.

ومذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين [1] القياس على ما سُمع مرفوعاً أو منصوباً، والذى أميل إليه قصره على مورد السماع، يقول أبوحيان[2] : " والصحيح قصر ما حذف من ذلك على السماع، ولا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سُمع ".

وعليه فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً أو مرفوعاً إلا على مورد السماع.

(١) يراجع المساعد ١١٠/٣ والهمع ٣٢٤/٢ وحاشية الصبان ٤٦١/٣.
(٢) الارتشاف ص١٦٩٠

الخـــــاتمـــــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين .... وبعد

فقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج ، أهمها:

- أن للحرف قيمة كبيرة في أداء المعنى وبيانه موجوداً أو محذوفاً ، وقد تكون وظيفته مضمراً أكبر وأدلّ على المعنى الذي لا يتوصل إليه إلا بحذفه وإضماره.

- يضمر حرف الجر ويبقى عمله قياساً مطرداً فى مواضع يجمعها وجود عوض عنه ودليل عليه، فحروف الجر تحذف فى اللفظ اختصاراً واستخفافاً؛ إذا كان فى اللفظ ما يدل عليها، فتجرى لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به، وتكون مرادة فى المحذوف منه ، وأكثر حروف الجر إضماراً هو (ربَّ) فقد شاع حذفها وإبقاء عملها مع وجود عوض عنها، وهذا الإضمار كثير بعد الواو، ودواوين الشعر مشحونة بذلك.

- لا يضمر من نواصب المضارع إلا (أَنْ) من بين سائر أخواتها؛ لأنها فاقت أخواتها بكثرة الاستعمال؛ فأوثرت بإمكان إضمارها ؛ إذ الشعور بها عند حذفها ممكن، بخلاف باقى أخواتها.

- أن الحامل الأهم على إعمال حروف الجر والنصب مضمرة هو أداء معنى لا يتوصل إليه إلا بذلك ومراعاة الصنعة النحوية، ومن ذلك:

(أ): حُمل قوله تعالى : " وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ " على إضمار الخافض ، والتقدير : وفي اختلاف الليل والنهار، فأضمر الجار (في) وأبقي عمله؛ لئلا يلزم العطف على عاملين مختلفين؛إذ العطف على مفعولى عاملين مختلفين ممنوع على الأصح [1]. والمعمولان هنا : (خلق) و(آيات)، والعاملان : (فى) والابتداء ، ويترتب على

(١) خلافاً للأخفش ، يراجع الخلاف فى هذه المسألة فى : المقتضب ١٩٥/٤ والأصول ٦٩/٢ – ٧٥ والتبصرة والتذكرة ١٤٤/١ – ١٤٦ والدر المصون ٦٣٥/٩ – ٦٤٠.

هذا التوجيه أن يكون العطف من قبيل عطف الجمل. وإضمار الخافض هنا أبلغ من ذكره من ناحية المعنى؛ إذ الإضمار يؤدى إلى إعمال الذهن والفكر فى تقديره، وهذا يتوافق مع مطلوب الآية ؛ إذ هى دعوة إلى التأمل والتفكر فى خلق الله ﷻ.

(ب): ومن ذلك أن (أنْ) تنصب المضارع مضمرة وجوباً بعد واو المعية والحامل على ذلك هو مراعاة المعنى والصنعة النحوية، بيان ذلك: أن المضارع بعد الواو على أوجه: الأول : أن يكون المعنى على أنه مشارك لما قبله فى حكمه، وهذا يتبع ما قبله فى إعرابه. الثانى : أن يكون المعنى على الاستئناف، ويكون مخالفاً لما قبله فى حكمه؛ فيرفع ويبنى على مبتدأ محذوف، كقولك : ما تأتينى وتحدثُنى، على معنى استئناف إثبات الحديث بعد نفى الإتيان، أى : وأنت تحدثُنى . الثالث : أن يكون المعنى على أنه مصاحب عُطف للجمع؛ فيرفع ويبنى على مبتدأ محذوف. الرابع : أن يكون المعنى على أنه مصاحب عُطف لإفادة الجمع، وليس مبنياً على مبتدأ محذوف، فهذا يكون منصوباً، نحو : ما تأتينا وتحدثَنا، بالنصب، فالمعنى على نفى الجمع بين الإتيان والحديث، أى : ما تأتينا محدثاً، أى : تأتى ولا تحدث، فالنصب على هذا المعنى.

وإنما نصب بـــ(أَنْ) مضمرة، من قِبَلِ أن الأصل فى الواو أن تكون عاطفة، وحروف العطف غير مختصة، إذ هى تدخل على الأسماء والأفعال جميعاً، وما كان كذلك من الحروف؛ فلا يعمل، ومن هنا وجب إضمار (أَنْ) ناصبة بعدها، وإنما كان الإضمار واجباً؛ من جهة أن (أَنْ) مع الفعل فى تأويل مصدر، معطوف على مصدر متأوّل مما قبل الواو، فلا يجوز إظهار (أنْ)؛ لئلا يصير المصدر مصرحاً به، ثم تعطفه، فتكون قد عطفت اسماً صريحاً على فعل صريح، فلو كان الأول مصدراً صريحاً، لجاز لك أن تظهر (أَنْ) فى الثانى نحو قول ميسون بنت بحدل:

للبس عباءةٍ وتقرَّ عـــينى أحبُّ إلىَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

ولو قال : وأن تقرعينى ؛ لجاز؛ لأن الأول مصدر صريح.

- سجل البحث تطوراً في آراء بعض النحاة ومن ذلك:

(أ): يرى ابن مالك أن قول الشاعر:

وكريمةٍ مـــن آلِ قـــيس أَلَفْتُـــهُ

حتى تبـــذَّخ فـــارتفى الأعـــلامِ

عمل فيه حرف الجر مضمـــراً ، واضطرب رأيه في تقديـــــره ، فذهب في شـــــرح التســـــهيل[1] إلى أن التقدير : فى الأعلام، فأضمر (فى) وأبقى علمها، وقدره (إلى) فى شرح الكافية الشافية [2].

(ب) : اشترط النحاة في (أو) التي ينصب بعدها المضارع بـــ (أنْ) مضمرة وجوباً أن تكون على احد ثلاثة معان منها أن تكون بمعنى الغاية ، واختلف النحاة في المراد بالغاية ، واضطرب قول العلامة ابن هشام في ذلك ، فذهب في أوضـــــح المســـــالك[3] إلى ان المراد بالغاية : حتى أن ، ويرى في المغني[4] أن المراد بالغاية :إلى أن.

وأريد أن أسجل هنا أن هذا نوع من التطور في الرأي ، وليس اضطراباً بالمعنى المعروف.

- تفرد بعض النحاة بآراء أثبت البحث خلافها ، ومن ذلك :

(أ) يرى ابن مالك[5] أن قول الأعرابى :

ألا تسأل المكيَّ ذا العلم ما الذى

يجـــوز مـــن التقبيـــل فى رمضـــان

فقال لى المكـــى أمـــا لزوجـــة

فســـبعٌ وأمـــا خلـــةٍ فثمـــان

(١) ١٩٢/٣.

(٢) ص ٨٣١.

(٣) ١٧٠/٤.

(٤) ٤٣٢/٧.

(٥) شرح التسهيل١٩٣/٣.

أضمر فيه حرف الجر شذوذاً ، والتقدير :وأما لخلة. ولم يذهب هذا المذهب غيره، والحاصل أنه مما أضمر فيه حرف الجر قياساً مطرداً ؛ لتقدم دليل يدل على اللام المضمرة، وهو اللام في (أما لزوجة).

(ب) نسب أبو حيان إلى أبي العلاء بن سيابة أن الفعل المضارع لا يجوز نصبه بعد فاء السببية، ولم ير غيره من النحاة هذا الرأي ، وقد أثبت البحث أن هذا مما لايلتفت إليه؛ لأن ما منعه ثابت بالنقل الصحيح عن العرب ، قال أبو حيان :[1]" وهو محجوج بثبوته عن العرب".

(ت) خالف الرضى [2] النحاة فى كون واو الجمع عاطفة مصدراً على مصدر في نحو قولهم : ما تأتينا وتحدثنا ، فذهب إلى أن الفعل نُصب بعد الواو؛ لأنهم قصدوا فيه معنى الجمعية، فيكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست عاطفة، وعليه فهى إما واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، والمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى : قم وأقومَ : قم وقيامى ثابت. وإما بمعنى (مع)، وهى لا تدخل إلا على الاسم، فلما قصدوا مصاحبة الفعل للفعل؛ نصبوا ما بعدها، وعليه فمعنى : قم وأقوم : قم مع قيامى. ثم قال [3] : " ولو وجعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله – كما قال النحاة – أي: ليكن منك قيام وقيام منى؛ لم يكن فيه نصوصيَّة على معنى الجمع، كما لم يكن فى تقديرهم فى الفاء معنى السببية... والأولى فى قصد النصوصيَّة فى شيء على معنى :أن يُجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصيَّة عليه " وما ذهب إليه الرضي لا يساعد عليه.

● اختلف النحاة في فهم كلام سيبويه ، فنسب إليه بعضهم ما لم يذهب إليه ؛ ويرجع هذا إلى أن عبارة سيبويه قد تفهم على أكثر من وجه ، ومن ذلك أن النحاة على أن مذهب سيبويه في حذف الباء الجارة في قولهم: مررت برجل صالح، إلا صالحٍ فبطالحٍ،

---

(١) الارتشاف ص١٦٦٩.

(٢) شرح الكافية ٦٨/٤.

(٣) شرح الكافية ٦٨/٤ بتصرف.

قبيح ضعيف ، وقد صرح بهذا فقال[1] :" وهذا قبيح ضعيف". وأوضح أبو البركات الأنباري أن سبب القبح والضعف عند سيبويه أمران: الأول: الاحتياج إلى إضمار أشياء كثيرة . الثاني:أن حرف الجر يقبح إضماره ،إلا مع وجود العوض عنه.

وعلى الرغم من هذا يرى ابن مالك أن تحرير مذهب سيبويه : جواز حذف الباء هنا قياساً مطرداً، قال[2]: " جعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد (إنْ) أسهل من إضمار (ربَّ) بعد الواو ؛ فعلم أن إضمار الجار فى هذا النوع غير قبيح "

وقال فى موضع أخر [3] :" وجعل سيبويه إضمار الباء بعد (إنْ) لتضمن ما قبلها إياها ،أسهل من إضمار (ربَّ) بعد الواو؛ فعلم بذلك اطراده عنده " .

وابن مالك يشير هنا إلى قول سيبويه [4] : " وكان هذا [إضمار الباء] عندهم أقوى إذا أضمرت (ربَّ) ونحوها " .

وكل ما تقدم لا يقدح فى أن مذهب سيبويه فى إضمار الخافض هنا أنه قبيح ضعيف؛ لتصريحه بهذا.

هذه هي أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وغيرها كثير مبثوث في ثناياه ، أدعو الله – ﷻ – أن ينفع بهذا البحث ، وأن يتقبله مني لبنة في صرح العربية الخالد.

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ص٨٢٧.

(٣) شرح التسهيل ١٩٢/٢.

(٤) الكتاب ٢٦٣/١ بتصرف.

فهرس المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان والدكتور رمضان عبد التواب-مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢. أسرارالعربية لأبي البركات الأنباري- تحقيق فخر صالح قدارة – دار الجيل – بيروت- لبنان – ط الاولى – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٣. إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي- تحقيق الدكتور حمزة النشرتي – الرياض- ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤. الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة- ١٤١٧هـ- ١٩٩٦.

٥. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني – تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء – بيروت- الدار التونسية للنشر والتوزيع ودار الثقافة- ١٩٨٣هـ.

٦. الأمالي لأبي إسماعيل القالي – دار الكتاب العربي- لاط- لات.

٧. أمالي ابن الشجري – تحقيق الدكتور محمود الطناحي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط الأولى- ١٤١٣هـ١٩٩٢م.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين- تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد- راجعه الدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الأولى- ٢٠٠٢م.

٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد – منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت- ط الأولى –لات.

١٠. التبصرة والتذكرة للصيمري- تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى- جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- ط الأولى- ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١١. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام – تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي – المكتبة العربية- بيروت- ط الأولى- ١٩٨٦م.

١٢. التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – ومعه حاشية الشيخ يس دار الفكر – لاط – لات.

١٣. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي- تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان – ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٤. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة- لأبي عمرو الداني- تحقيق الحافظ محمد صدوق الجزائري- دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان – ٢٠٠٥م.

١٥. جمهرة اللغة لابن دريد – تحقيق كرلكو- حيدر آباد الهند- ١٣٤٤هـ - ١٣٥١م.

١٦. الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – تحقيق طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية- مصر – ط الأولى – لات.

١٨. حاشية الشيخ يس على التصريح = التصريح.

١٩. حماسة البحتري – اعتني بضبطه لويس شيخو – بيروت- لاط – لات.

٢٠. الحيوان للجاحظ- تحقيق وشرح عبد السلام هارون- دار الجيل ودار الفكر – بيروت –ط الأولى – ١٩٨٨م.

٢١. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى – تحقيق وشرح الشيخ/عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الثالثة – ١٩٨٩م.

٢٢. الخصائص لابن جني – تحقيق محمد علي النجار– دار الكتاب العربي – بيروت – لاط – لات.

٢٣. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية للشنقيطى – تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – ط الأولى – ١٩٨١م. وطبعة دار المعرفة– ١٩٧٣م.

٢٤. *الدرر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى – تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط– دار القلم – دمشق– ط الأولى – ١٤١٤ه.

٢٥. ديوان أبي الأسود الدؤلي– تحقيق محمد حسن آل ياسين– ط الأولى– ١٩٨٢م.

٢٦. ديوان أبي النجم العجلي– صنعة علاء الدين أنمار– النادي الأدبي – الرياض– ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢٧. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) شرح وتعليق محمد حسن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط السابعة – ١٩٨٣م.

٢٨. ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ١٩٣٠م.

٢٩. ديوان أمية ابن أبي الصلت – جمعه بشير يموت – بيروت – ط الأولى – ١٩٣٤م.

٣٠. ديوان البحتري – بيروت – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣١. ديوان جران العود النميري (عامر بن الحارث) صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب – رواية أبي سعيد السكري – تحقيق وتذييل نوري حمودي القيسي – منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية – ط الأولى– ١٩٨٢م.

٣٢. ديوان جميل بثينة – تحقيق إميل يعقوب – دار الكتاب العربي– بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٩٩٢م.

٣٣. ديوان تأبط شراً – جمع وتحقيق علي ذو الفقار – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.

٣٤. ديوان حسان بن ثابت – تحقيق سيد حنفي حسنين– دار المعارف – مصر – ١٩٧٧م.وطبعة دار الكتاب العربي.

٣٥. ديوان دريد بن الصمة – جمع وتحقيق محمد خير البقاعي – قدم له شاكر الفحام – دار قتيبة – دمشق – ١٩٨١م.

٣٦. ديوان الحطيئة – شرح أبي سعيد السكري – دار صادر– بيروت – ١٩٨١م.

٣٧. ديوان رؤبة بن العجاج – تحقيق وليم بن الورد – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط الثانية – ١٩٨٠م.

٣٨. ديوان الشريف الرضي – بعناية محمد سليم اللبابيدي – طبعة الأدبية – بيروت – ١٩٦٧م.

٣٩. ديوان طرفة بن العبد – دار صادر – بيروت – ١٩٨٠م.

٤٠. ديوان عدي بن زيد العبادي – تحقيق وجمع محمد جبار المعيبيد– منشورات وزارة الثقافة والإرشاد – العراق – بغداد – لاط – لات.

٤١. ديوان عروة بن الورد – تحقيق عبد المعين الملوحي – سوريا – ١٩٦٦م.

٤٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر – ط الأولى – ١٩٧١م.

٤٣. ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – لاط – لات – وطبعة الصاوي – ١٣٥٤م.

٤٤. الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي- تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – مصر ١٩٨٢م.

٤٥. رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى – تحقيق/أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق – ط الأولى – ١٣٩٤م.

٤٦. سر صناعة الإعراب لابن جنى – دراسة وتحقيق حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط الأولى – ط الأولى – ١٩٨٥م.

٤٧. سمط اللآلى شرح أمالي القالي في للوزير أبى عبيد البكرى الأونبى – تحقيق/عبدالعزيز الميمني – لجنة التأليف والنشر – القاهرة – ط الأولى – ١٩٣٦م.

٤٨. شرح أبيات سيبويه لأبى محمد بن يوسف بن المرزبان السيرافى – تحقيق الدكتور/محمد الريحّ هاشم – دار الجيل – بيروت – ط الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م. وطبعة دار المأمون.

٤٩. شرح أبيات سيبويه للنحاس – تحقيق وتعليق الدكتور وهبة متولي عمر – القاهرة – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٠. شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي – تحقيق فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – ١٩٨٧م.

٥١. شرح أشعار الهذليين – صنعة السكري – تحقيق عبد الستار فراج – مراجعة محمود شاكر – دار العروبة – القاهرة – ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

٥٢. شرح الأشموني = حاشية الصبان.

٥٣. شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون – دار هجر – القاهرة – ١٤١٠هـ –١٩٩٠م.

٥٤. شرح جمل الزجاجي لابن خروف – تحقيق ودراسة سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية – مكة المكرمة – ط الأولى – ١٤١٩هـ .

٥٥. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور – تحقيق صاحب أبو جناح – العراق – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢.

٥٦. شرح شذور الذهب لابن هشام – رتبه وعلق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدكر – دار الكتب العلمية – بيروت – لاط – لات .

٥٧. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لابن بري– تحقيق عبيد مصطفى درويش – مراجعة محمد مهدي علام – مطبوعات مجمع اللغة العربية– القاهرة – ١٩٨٥م.

٥٨. شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة في الجاهلية والإسلام – حسن السندوبي – المكتبة التجارية الكبرى– ط الرابعة – ١٩٥٩م .وطبعة دار إحياء التراث العربي– ١٩٦٩م.

٥٩. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام للخطيب التبريزي – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة حجازي – القاهرة – لاط – لات.

٦٠. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي – نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون– مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – ط الثانية – ١٩٨٦م.

٦١. شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى – صنعة أبي العباس ثعلب– نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية– ١٩٤٤م. نشر الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٦٤م.

٦٢. شرح ديوان عمر ابن أبي ربيعة – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – دار الأندلس – ط الرابعة – ١٩٨٨م.

٦٣. شرح شواهد المغني للسيوطي – منشورات مكتبة الحياة – بيروت – ١٩٦٦م.

٦٤. شرح كافية ابن الحاجب للرضي – قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان – ط الأولى – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٦٥. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٦٦. -* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي – لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراقية – ط الأولى – ١٩٧٧م.

٦٧. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام – ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى – تأليف محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية الكبرى – ط الحادية عشرة – ١٩٦٣م.

٦٨. شرح اللمع للأصفهاني – تحقيق ودراسة الدكتور إبراهيم محمد أبو عبادة – المملكة العربية السعودية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمي – ط الأولى – ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٦٩. شرح اللمع لابن برهان – حققه الدكتور فائز فارس – ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٧٠. شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، لاط، لات.

٧١. شرح الهداية للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٢. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس – حققه وقدم له مصطفى الشويمي – منشورات مؤسسة بدران – ط الأولى – ١٩٦٦م.

٧٣. صحيح البخاري – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٢م.

٧٤. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك = أوضح المسالك.

٧٥. الفوائد والقواعد للثمانيني – دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة– مؤسسة الرسالة – ط الأولى– ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٦. الكامل للمبرد – تحقيق محمد أحمد الدالي– بيروت – ط الثالثة – ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٧٧. كتاب الأزهية في علم الحروف للهروي – تحقيق عبد المعين الملوحي– ط الثانية – ١٤١٣هـ

– ١٩٩٣م.

٧٨. الكتاب لسيبويه – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي– القاهرة – ط الثانية – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٧٩. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي – تحقيق الدكتور محمود الطناحي – القاهرة – ط الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٨٠. كتاب معاني القراءات لأبي منصور الأزهري – حققه وعلق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي– قدّم له وقرّظه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي– منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى– ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٨١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري – تحقيق عبد الرازق الطويل– دار إحياء التراث العربي – ط الأولى– لات.

٨٢. اللمع في العربية لابن جني– تحقيق حسين محمد شرف – عالم الكتب – القاهرة – ط الأولى – ١٩٧٩م.

٨٣. مجالس ثعلب – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – دار المعارف – مصر – ط الخامسة – ١٩٨٧م.

٨٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٨٥. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع – لابن خالويه– عُني بنشره ح/برجشستراسر– المطبعة الرحمانية – مصر – ١٩٣٤هـ

٨٦. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات – المملكة العربية السعودية – جامعة الملك عبد العزيز – مركز البحث العلمي– ط الأولى – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٨٧. المسند للإمام أحمد بن حنبل – القاهرة – ١٩٨٥م.

٨٨. معاني الحروف للرماني –حققه وخرّج أحاديثه الشيخ عرفان بن سليم الفشا – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٨٩. معاني القرآن للفراء، عالم الكتب– الطبعة الثالثة– ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.وطبعة دار السرور، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، لاط، لات.

٩٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م. وطبعة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ١٩٨٨م

٩١. معجم الشعراء للمرزباني – مكتبة القدسي – القاهرة – ط الثانية – ١٩٨٢م.

٩٢. معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون – القاهرة – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٩٣. معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ٢٠٠٢م.

٩٤. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري – حققه وضبطه مصطفى السقا – عالم الكتب – بيروت – ط الثالثة – ١٩٨٣م.

٩٥. – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب– الكويت– السلسة التراثية– ١٤٢١هـ– ٢٠٠م.

٩٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر بيروت، لاط، لات.

٩٧. المقتضب للمبرد – تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – مصر – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– الطبعة الثالثة – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

٩٨. المقرب لابن عصفور، تحقيق عبد الستار الجواري– وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني –بغداد – ط الأولى – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٩٩. النجم الثاقب (شرح كافية ابن الحاجب)لابن أبي قاسم صلاح بن علي بن محمد بن أبي قاسم – دراسة وتحقيق الدكتور محمد جمعة حسن نبعة – مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية – ط الأولى – ١٤٢٤ه– ٢٠٠٣م.

١٠٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي– تحقيق أحمد شمس الدين– دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان– الطبعة الأولى– ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.